د. رفيق حبيب

مصر القادمة
بين التغريب والتكفير

دار الشروق

مصر القادمة
بين التغريب والتكفير

الطبعة الأولى
١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلّم عام ١٩٦٨

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف . ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس . ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس 93091 SHROK UN
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣
فاكس . ٨٦٧٥٥٥ ـ تلكس . SHOROK 20175 LE

تقـــديم

يتصف الدكتور رفيق حبيب فيما يكتب بشجاعة وبعد عن النمطية ، هى خليقة بسنه وبشبابه اللذين لم يوثقا رباطه بعد بالتكوينات الاجتماعية ثقيلة الوزن ، ولم يشداه إلى سوابق حياته وروابط ماضيه وأثقال نجاحاته السابقة ومنجزاته ، كل هذه عوامل استقرار وثبات لديه منها الأقل ، ولكن التخفف من هذه العوامل لايفسر وحده كل ما لديه من شجاعة وعدم نمطية ، فمن يقرؤه يدرك أنه طلعة ، وأن لديه من القلق العلمى والهاجس المعرفى ما يشحذ انتباهه ويسوقه إلى البحث والتجريب .

ورفيق حبيب يتعرض لمجموعات من المسائل بالغة الحساسية فى وضعها الاجتماعى السياسى ، ويطرح لها تحاليلَ وأحكاما لا تقل حساسية فى وضعها الثقافى والفكرى. وهو يسلك فى درك تصوراته وحلوله ، لا أقول مسلك خلط المناهج المعرفية والتحليلية، ولكنى أقول مسلك المزج بين هذه المناهج ، والخلط فى ظنى يفيد التلفيق بغير ملاءمة ولامراعاة نسق ، ولكن المزج يصدر عن الظن بعدم كفاية أى من المناهج منفردا ، ويفيد إعمال التوفيق بينها ليكمل بعضها نقص بعض فى تفهم الجوانب المتعددة للظواهر .

من متابعتى للجدال الدائر فى الفكر السياسى فى هذه السنين ، شعرت أن مجتمع « كبار السن » من الكتاب والمفكرين فى جدالهم الذى يمتد ليصل إلى حد المصارعة ، ويحتد ليبلغ مبلغ التنافى ، هذا المجتمع يصعب أن تتبادل تياراته التفهم للآخرين ، ويندر أن يعدل أفراده عن أصول اقتناعاتهم وثوابت انتماءاتهم الفكرية ، ولكن يبقى وجه النفع فى مجادلاتهم مع بعضهم البعض ، إن أعمالهم الفكرية تئول إلى جيل جديد ، يطالع هذه الأعمال وهو متخفف من صراعات الشيوخ ، ويفكر فى مساجلاتهم وهو غير موغل فى تفاصيل صراعات الماضى وأضغاث أحداثه السياسية والثقافية ، وغير مستقطب فى دقائق تحزبات هؤلاء . وهذا الجيل الجديد بهذا التحرر من أوزار الماضى ، سيكون أكثر قدرة على جمع النافع من كل من تلك التيارات والتوفيق والتنسيق بينها .

من هذه النقطة بالذات بدا لى وجه التفاؤل الذى أفتش عنه فى مجادلات العقدين الماضيين ، وجدوى أعمال الشيوخ أن تصل إلى من يحسنون المزج والإغناء للمناهج المعرفية والتحليلية ، وتأكد لى ذلك من متابعة أعمال الشباب فى الندوات والمقالات والكتب ، وأنا أشكر رفيق لأنه من هؤلاء الذين يثبتون لى صواب تفاؤلى .

ورفيق له طريقة فى الكتابة أخالها تجاوز سنَّه ، ولو لم تسبق معرفتى له قراءة كتاباته لتصورته شيخا جاوز الكهولة ويدور سنه حول ثلثى العمر . فى مثل سنه يغلب على ما يكتبه الكاتب ، إما الدراسات التطبيقية التى تكشف وقائع تحققها وتصنفها وتثبتها ، ثم تحللها وتضعها فى علاقة أسباب ونتائج ، والقليل من يحسن استخلاص ملاحظات عامة كلية ، أقول إما أن يكتب هكذا ، أو أن يعد دراسات

نظرية يتوكأ فيها على أقوال الآخرين من أسلاف المفكرين مع عرض أنساقهم الفكرية بعضها ببعض، أو ربطها بغيرها من الظواهر الاجتماعية . وعادة ما لاترد الكتابة بالتقريرات العامة ومع التقليل من الوقائع والسرد والتفصيل ، إلا بعد أن ينتصف العمر الفكرى ببلوغ المرء الثلثين من عمره العام ، حيث تكون تكاثرت عليه حصيلة القراءة والتفكير ، وحيث يكون قل الجهد العضلى اللازم لجمع المواد البحثية من مكان مصادرها المتعددة .

رفيق وعدد من أهل جيله ، يعالجون موضوعاتهم البحثية بتلك الكتابات « المسنَّة » ، ويركزون على التقويمات العامة وعلى بيان مجمل العلاقات بين الظواهر . وأنا لا أعيب هذه الظاهرة ولا أنسبها إلى العجلة ، لأنى أدرك أن الطلعة من أهل هذا الجيل الشاب ، تابع فى السنين الماضية المتصلة بحاضره المعيش مجادلات فكرية هى من أحد ما جرى ، وطرح كل تيار على أهل هذا الجيل كل ثمرات جهده وملاحظاته وكل أدوات تناوله للأمور الفكرية ومسائلها وكل أساليب المحاورة والمجادلة ، فلا غرو أن نجد الطلعة من هؤلاء سريع النضج بفعل هذا الحجم الهائل من المخصبات، والمهم أن تكون الكتابة التقريرية هذه مسنودة فى تكوينها الأساسى إلى حصيلة دراسات تطبيقية ورؤية موسعة لدقائق الواقع . كل ماأخشاه أن تفشو هذه الطريقة فى الكتابة لدى من لا يتقنها ، أو أن تجرى المجادلات بشأنها طرحا إزاء طرح مضاد دون أن يكون فى الرؤية الواقعية وفى المردود العملى معيار من معايير التحكيم والتقدير ، وهذا الأسلوب قد يغرى المجادل اللدود بالتحصن بالأطروحات العامة المضادة

والإنكار الصوري لوجهات النظر المعاكسة ، مما يثير قدراً من اللاأدرية لدى جمهور المتلقين .

* * *

لا أستطرد فى هذه التداعيات العامة ، وأنتقل إلى موضوع الكتاب وتقريراته ، وهو يبدأ ويمضى فى غالبه بملاحظات واضحة التعميم وبالغة الإثارة للتفكير ، وهذا من أهم وجوه النفع منه فيما أظن ، إنه يبعد قارئه عن تفاصيل الحياة الجارية لينظر فى الملامح العامة . والعبارة التى تتصدر الكتاب فى عنوانه « بين التغريب والتكفير » ، أراد بها كاتبها فيما فهمت أن يضع القارىء بين الوجهين الضارين من وجوه « الوافد والموروث » ، وإذا كان أراد الحديث عن الوجهين النافعين للظاهره ذاتها لاستخدم لفظى «بين المعاصرة والأصالة » . وسبب تغليب عنوانه أن هذين الوجهين الضارين هما ما ظهرا وحكما قدراً كبيرا من التفاعلات الحضارية ، وخاصة فى السنوات العشرين الأخيرة .

والمعاصرة لم تبد إيجابياتها المتعلقة بوجوه الاستجابة النافعة لتحديات العصر الراهن الذى تمر به أمتنا ، إنما ظهر منها وجه التقليد الأعمى أو الفرض القسرى من الخارج ، وكلاهما يفضى إلى طمس الهوية وافتقاد الذات وزعزعة الثقة بالنفس والضلال عن حقيقة « المصالح » الثقافية والاجتماعية التى يخلق بجماعة عارفة بذاتها أن تنشدها . والتكفير صيغة « للأصالة » تصير به محض رد فعل مفض إلى الرفض والتنكر ، ويصل فى مقاومته إلى درجة الاستماتة ، ويدافع إلى حد عدم جدوى التمييز بين النافع والضار مما يفد من الغرب .

ومن البدهى ألا أحاول أن أعرض كتابا هو بين يدى القارىء ، فى ذات اللحظة التى يقرأ فيها هذه المقدمة ، ولكننى أشير إلى عدد من الملاحظات ، أحسبها ما جاش فى صدرى وأنا أقرؤه ، وأعرضها على القارىء بحكم أسبقيتى عليه فى القراءة . وإذا كان الكتاب فى أول فصوله أشار إلى مبدأ « الاستقرار » المنشود فى إدارة المجتمع المصرى المعاصر ، وهو بحق استقرار منشود ، إلا أنه أراد أن يحرر هذا المفهوم ، من جهة أن الاستقرار إن صادف تدهورا فهو لا يعنى إلا الانتحار ، وهذا صحيح لأن الاستقرار لا يعنى قط الرغبة فى الجمود ، إنما هو حركة تتصف بالثبات والتصميم والتوازن ، وهى حركة ذات هدف ، فليس الاستقرار بذاته مما يصلح هدفا كليا وغاية أخيرة .

ويشير إلى العلاقة بين الشأنين الدينى والدنيوى ، وما يتميز به الشرق عن الغرب فى هذا الأمر من أيام الفراعين ، ووجه الأهمية لما طرحه الكتاب فى هذا الشأن أنه يصور قيام هذه العلاقة فى إطار وجود طبيعى ممتد من أيام الفراعنة ومستمر فى المسيحية وواصل إلى الإسلام .

وقد تكون إشارة عارضة تلك التى ذكر الفصل الثالث عنها ، أنه فى فترة الانحدار اتجه الدين إلى التشدد واتجه العقل إلى النقل ، وهذا فى مجمله صحيح ، لولا أن فيه استخداما لمفاهيم جاهزة وسائدة فى الأحكام على تاريخنا فى عصره الوسيط ، وهى مفاهيم تحتاج فى فهمها إلى إعادة طرح ، من حيث التوظيف الاجتماعى والتاريخى لها ، والتشدد ليس نقيصة فى ذاته ، والتخفف ليس صوابا فى ذاته ، والتشدد فى ظروف معينة قد يدل على التماسك ومقاومة التحلل ،

والتخفف قد يدل على التفلت والوهن والاستسلام . والعبرة هنا بأوضاع التاريخ وما كان يليق بالتحديات المطروحة من استجابات . والأمر أمر توظيف فى مجال اجتماعى معين . وبالنسبة للعقل والنقل فهما أيضا يحتاجان لإعادة نظر فهما دائما متداخلان ، فلا يقوم أحدهما بغير الآخر ، والمرحلة التى يعنيها الكاتب هنا لم تكن نقلا غالبا من الناحية الفكرية ، وإنما ظهرت منها أعمال فكرية يصعب تجاهلها . وقد نكون اليوم أقرب للنقل من جهة التغريب والنقل عن الغرب بغير دراية كافية بالاختلافات .

* * *

أهم ما يشغلنى مما أثاره «رفيق » فى هذا الكتاب ، هو ما يتعلق بوحدات الانتماء التى تدور فى المجتمع ويدور بها المجمتع ، ووجوه الفرق بين نظرنا وممارساتنا الاجتماعية فى بلادنا وبين النظر الغربى وممارساته . وقد شغلنى هذا الأمر فى السنوات الأخيرة ، وانعكست اهتماماتى به فى عدد من الكتابات ، وذلك لأهمية ترد من ناحيتين ، الأولى إن هذه الوحدات يقوم فيها ما يشكل لها نوعا من التكوين المؤسسى ، ومن الناحية الاجتماعية فإن صلة الفكرة فى الذهن بالتأثير الاجتماعى لها ترد من خلال وحدات الانتماء التى تضم الجماعات وتتشكل بها هذه الجماعات ومن خلال المؤسسات التى تتكون معبرة عن طريقة إدارة هذه الوحدات الاجتماعية ، من خلال هذين تتصل الفكرة بالحركة . والناحية الثانية أننا علينا أن نعرف آليات النشاط الاجتماعى فى بلادنا عبر القرون الماضية والفكر السياسى الذى يقصر نظره على الحاكم والجموع هو فكر قاصر وعاجز عن أن يفسر حركة المجتمع فى تتابعها وتفاعلها واستمرارها للعشرات والمئات من

السنين. والفكر السياسى الغربى لا أراه أفهمنا كثيرا طريقة إدارة مجتمعاتنا فى القرون السابقة، لذلك وجب الاهتمام بهذا الأمر اهتماما أصيلا .

والحاصل أن الغرب نظر إلى تصنيفاته الاجتماعية بحسبانها تصنيفات غير متداخلة ، إنما يقف كل منها إزاء الآخر ، سواء فى ذلك النظرة الليبرالية الغربية التى كانت تقسم المجتمع التقليدى إلى تقسيمات رأسية ، الأرستقراطية ، رجال الدين ، العامة ، أو النظرة الاشتراكية الغربية التى تقسم المجتمع المعاصر تقسيمات أفقية من الإقطاع والرأسمالية والعمال . . إلخ . سواء هذا أو هذا فإن كل تقسيم يجعل كل قسم منفصلاً عن الأقسام الأخرى ، بحيث إن التداخل الواقعى بين قسم وآخر إنما ينظر إليه بحسبانه اختلاطا غير طبيعى وهو يرجع إلى فجاجة أو شذوذ .

أما النظر الشرقى والإسلامى فهو ينظر إلى الجماعات التى تشكل وحدات الانتماء باعتبارها دوائر متداخلة ، لأنها لا تتكون بمعيار واحد ما يدخل به فى دائرة يستبعد بالتعريف ذاته من الدائرة الأخرى، وإنما يقسم المجتمع وفقا لمعايير شتى لاتتناهى معاييرها، حسب الإقليم (من القرية إلى القطر . . إلخ) وحسب نوع الثقافة (دينية أو صنائع . . إلخ) وحسب الدين (مسلم أو مسيحى . . إلخ) وحسب المذهب (سنى أو شيعى أو مذاهب السنة) وحسب الطريقة الصوفية بعد أن شاعت الطرق (رفاعية أو شاذلية . . إلخ) وحسب المهنة (رجال جيش ورجال علم . . إلخ) وحسب الحرف (خزاف أو نجار . . إلخ) . . وهكذا وتتدرج هذه التصنيفات لا حسب نوع المعيار فقط ،ولكن حسب عموم المعيار وخصوصه

فتتدرج التقسيمات من الوحدات الأصغر للوحدات الأكبر ، ثم هى تصنيفات تجرى بمعايير غير ثابتة ، فهناك معايير تذوى وأخرى تجد وتحدث ، كما تتعدل أهميتها النسبية بين بعضها وبعض، كل ذلك شأنه شأن الواقع الاجتماعى فى حركته وتغيراته .

وكل هذه الدوائر من الانتماء تتداخل مع بعضها البعض ، بمعنى أن الفرد الواحد ينتمى إلى العديد منها فى اللحظة ذاتها ، حسب اقليمه ودينه ومذهبه ومهنته . . إلخ ، وهذا يؤدى إلى أن حركة المجتمع تكون حركة متلاحمة ، والخلافات التى تفرق بين دوائر الانتماء تجد مقاومة لقوى الطرد هذه من قوى التداخل والترابط ، والحركة هنا حركة تدافع وليست حركة استقطاب ومواجهة بين فريقين. وفى هذا الإطار من التصور قرأت ماكتبه رفيق فى الفصلين الرابع والثامن ، وكان فى رؤيته قدر عال من الخصوبة ، ولاحظ بحق تحول الجماعات فى مجتمعنا إلى طبقات ، بحسبان ذلك ظاهرة سلبية بالنسبة للحضارة التراثية وللنسق الاجتماعى ، وباعتبارها ظاهرة مسببة للتفكك والتدهور ، وقد التقط رفيق بحق أيضا الوظيفة التى تقوم بها الحركات الإسلامية فى إعادة تشكيل الجماعات (أى وحدات الانتماء) ضد حركة التكوين الطبقى بالمعنى الغربى .

ولى هنا ملاحظة أستعير مدخلها من مالك بن بنى ، المفكر الجزائرى ، عندما تكلم عن الفكرة المجردة والفكرة المشخصة ، وذكر ما معناه أن الفكرة المجردة تشيع وتنتشر بين الناس فتقوم بينهم دون حاجة إلى مؤسسة أو جهاز يصنعها ويتوقف وجودها على وجوده وضخه لها. وأذكر هنا أن وحدات الانتماء المتداخلة ، أصلية كانت أو فرعية تعتمد فى تلقائيات وجودها على ذلك النوع من الأفكار

المجردة التى يتبناها الناس دون حاجة لقيام جهاز توليد لها ، لأن انتماء الفرد إلى جماعة يعنى خلوصه من ذاتيته وانجذابه بدرجة ما إلى ذاتية جماعية يجدها معبرة عنه ثقافة ومصلحة ، وإنه فى إطار هذا الشعور تقوم الصلات والروابط وتتركب النماذج التنظيمية التى ترتب العلاقات بين أفراد هذه الجماعة ، وهذا يحتاج إلى فكر وإلى فكر ينبعث من الجماعة ذاتها يصل إيمانها به إلى درجة اليقين والشعور بانبعاثه من داخلها وأنه معبر عنها وأنه من طبائع الأشياء ، وهذه فى تقديرى هى ما عبر عنه مالك بن نبى بالأفكار المجردة التى يتبناها الناس ويتحاكمون إليها دون حاجة إلى قرارات تصدر بها من خارجهم أو من أعلاهم ، وهم بهذه الأفكار ينتظمون بتلقائيات تقبلهم لهذه الأوضاع ، ويتبادلون الإشراف على أنفسهم بأنفسهم ومن حولهم ، كما ينتظم الناس فى صفوف المصلين صلاة الجمعة دون حاجة لمشرف عليهم . هذا فى ظنى هو السبيل والشرط الجوهرى لقيام وحدات الانتماء ولقيام الهيئات والمؤسسات التى تبلور وجودها وترعى مصالحها وتحرك أفرادها ، فتصير وحدات اجتماعية ذات قدرة على التسيير الذاتى . وفى يقينى أن الدين هو أقوى الأفكار المجردة فى حياتنا الاجتماعية ، وأن الأحكام المنبعثة من الدين هى أقدر ما يمكن به قيام وحدات الانتماء وهيئاتها التى تقوم على تسييرها الذاتى .

كنت أود ان يصرف رفيق بعض جهده فى هذا الكتاب ، للإشارة لا إلى ارتباط الدينى بالدنيوى فقط ، ولكن للإشارة إلى علاقة هذا الارتباط بالتكوين الجمعى للجماعات والتشكيل المؤسسى لهذه الجماعات . فإنه إذا كانت الأفكار المجردة هى خير ما يعين على إيجاد وحدات الانتماء وتكوين هيئاتها ، فإن هذا الوجود هو من أفعل ما

ينفع فى حماية الأفكار المجردة وإبقاء فاعليتها فى المجتمع لكى تكون أفكاراً معيشة ، وهذا ما يمكن به بناء هيئات الإدارة الذاتية للوحدات الاجتماعية ذات التداخل والتفاعل ، وهذا كله ما يمكن به موازنة تسلط جهاز الإدارة المركزى وما يميل إلى إيجاده من تكوين بيروقراطى طفيلى معقد لحركة المجتمع ومعوق لها ومفسد لها فى بعض الأحيان ، وذلك بما يتصف به من تعال ومفارقة للمجتمع واستبداد ودعم للمفاصلة بين الحاكم والمحكومين . وأتصور أن وحدات الانتماء وهيئاتها هى من أفعل ما يضمن استمرار الأفكار المجردة فى المجتمع ويدعم فاعليتها ويقوم بواجب الحراسة لها ، وهى ما يترجم الفكر إلى حركة اجتماعية ذات مردود ملموس . وعلى العكس من ذلك نرى تضخم السلطة المركزية يجرى على حساب هذه الوحدات دون أن يحل محلها ، لأنه يفكك تلك الوحدات وينثر الناس أفرادا خارجها .

وإذا كان رفيق لاحظ بحق أن تفكك مجتمعنا وظهور علامات التدهور فيه هما أمران قرينان بالتحول من نظام الجماعات إلى نظام الطبقات ، فإننى أكمل هذه الملاحظة أن هذا التفكك والتدهور والتحول من الجماعة إلى الطبقة ، هذا كله اقترن أيضا بالتضخم والتورم اللذين لحقا بالسلطة المركزية وإداراتها ، إن نمو هذه السلطة كان يكون طبيعا وحميدا إذا كان نموا تستدعيه نمو الوظائف التنموية التى تتلاءم فى أهميتها مع مركزية الدولة مثل نظم الرى والمرافق الكبرى ، ولكن وقد حدث هذا فعلا على مدى القرنين الأخيرين ، ولكن وجه التضخم الخبيث هو ما جرى لأجهزة هذه السلطة المركزية

على حساب التكوينات الاجتماعية الأخرى ووحدات الانتماء الفرعية وهيئات إداراتها الذاتية .

إن هذا التضخم الخبيث الذى جرى باقتلاع جذور التكوينات الاجتماعية الخاصة بوحدات الانتماء التقليدية وهيئاتها التنظيمية ، قد جرى لا بفعل ما زاد من وظائف الدولة التنموية على ما سبقت الإشارة ، وإنما جرى معتمدا على ما تكون فى المجتمع من نخب اجتماعية مغتربة سيطرت على أجهزة السلطة المركزية وقامت بعزل وحدات الانتماء وتجريدها من وظائفها الاجتماعية ، كما قامت بتصفية هيئات الإدارة الذاتية لهذه الوحدات بدلا من أن تصلحها وتدعم فيها جوانب السلوك الادارى الرشيد ، قامت بعزل وتصفية هذا الوجود الاجتماعى وإحلال هيئات إدارة مركزية تابعة للسلطة المركزية بدلا منها ، وضربت بذلك فيما ضربت صلاحية الأفكار المجردة السائدة على احتواء وحدات الانتماء الاجتماعية وهيئاتها ، وقادت تلك النخب الجديدة سياسة تغريب اجتماعى وثقافى تعتمد على الفكرة المشخصة التى لاتجد دعماً لها إلا من أجهزة السلطة المركزية وما تحتضنه من هيئات جديدة سواء فى الإعلام والتعليم أو فى غيرهما .

قام كل هذا التحول الجديد مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مدعوما بتأييد النفوذ الأجنبى الذى زادت سيطرتاه السياسية والاقتصادية بفعل الاحتلال العسكرى ثم امتدت سيطرته إلى الجوانب الثقافية والتنظيمية . ومن هنا فإن التغريب الفكرى ، أيا كانت دعاويه ، اتخذ سمتا ونوع نشاط تحمله نخب معزولة وتسيطر به على جهاز السلطة المركزية الذى شاءت أن يحل

محل كافة التكوينات الجمعية فى المجتمع ، وزادت هذه السيطرة وهذا الحلول مع الوقت بقيام هيئات لإدارة المجتمع ذات وجود متعال ومفارق وهو عند الحاجة يقوى وينمو معتمدا على دعم وتأييد معنوى ومادى يأتيه من الفكر الوافد ومؤسساته السياسية والاقتصادية . وتأيد ذلك بعزل الفكر الدينى عن النشاط الدنيوى ، وذلك ليفقد وحدات الانتماء الجمعية قدرتها على الوجود والنشاط بعزل الفكر المجرد عنها ، فلا ينشأ من بعد إلا كيانات مرتبطة بالفكر المشخص من جهاز السلطة المركزية المكون من النخب المغتربة والثقافة الوافدة .

وبقدر ما نعترف بأن التكوين الديمقراطى لإدارة المجتمع ، لا يعتمد فقط على تعدد الأحزاب وعلى الانتخابات التى تجرى للمجلس النيابى ، وإنما يعتمد على فاعلية وحدات الانتماء الجمعية وهيئاتها المختلفة ، وما تفضى إليه من تجميع للناس وتنظيم لأوضاعهم وفاعلياتهم وتدريب لهم على الإدارة الذاتية لشئونهم ، وتمكن تلك الوحدات مع تداخلها وتواصلها أن تشكل قوى ضاغطة على السلطة المركزية فى إصدار قراراتها وقوى موازية لقوة السلطة المركزية تحد من إطلاقها ومن امتداداتها الاستبدادية وتساعدها على ترشيد نشاطها ومراعاة أوضاع الجماعات المختلفة ، بقدر ما نعترف بذلك فإننا نصل إلى أن التغريب فيما أدى إليه من ضرب الأفكار المجردة ومن تصفية الجماعات ووحدات الانتماء الجمعية وهيئاتها ومن التضخم الورمى لأجهزة السلطة المركزية ، إن التغريب فيما أدى إليه من كل ذلك إنما يكون قام ويقوم بدور معاد للديمقراطية فى مجتمعاتنا ، إيا كانت دعاويه القولية والنظرية .

وبقدر ما نلاحظ فى أصل نشأة تيارات التغريب الفكرى أنها

كانت فى نهايات القرن الماضى وبدايات القرن الحالى متصلة بالجهات والأوساط السياسية الوافدة ، وإن السياسيات الوافدة كانت ترى دائما من صالحها حكم مجتمعاتنا عن طريق جهاز سلطة مركزى يجرى السعى لأن يكون منفردا بالسلطة منفردا باتخاذ القرارات منفردا بوضع السياسات ، لايزاحمه كيانات اجتماعية وسيطة تنشأ بين الناس بفكر مختلف ويصعب السيطرة عليها وتوجيهها ، بقدر ما نعترف بذلك نصل إلى أن التغريب كان مناوئا للحركة الوطنية . على أن فى هذه المسألة شيئا من التفصيل لا يتسع له المجال، إذ عرفت بلادنا من نهاية الحرب العالمية الأولى ما أمكن تسميته بحركة الوطنية العلمانية التى تطالب بالاستقلالين السياسى والاقتصادي للبلاد ، ولكنها ترسم لمستقبل البلاد صورة نهضة اجتماعية هى تقليد لواحد من المجتمعات الأوروبية ، على أن هذا التصور وقد تقلد زمام الحركات الوطنية عقودا وتقلد زمام الدولة عقودا أخرى . لم يصل إلى أى من النتائج المأمولة لتحقيق الاستقلال السياسى الاقتصادى والمحافظة عليه ، إنما صادفت نتائجه الإيجابية عددا من الانتكاسات على طول الطريق ، مما أفصح عن أنه لابد لتحقيق هذه النتائج وضمان فاعليتها واستمرارها من إيجاد صيغة ثقافية حضارية مستقلة تبلور الذات الحضارية وتؤكد تميزها بما يضمن قدرتها على حفظ الاستقلالين السياسى والاقتصادى .

* * *

لا أريد أن استطرد أكثر من ذلك ، وحسبى ما شغلت به هذه الصفحات ، ولكنى أشير سريعا إلى عدد من النقاط التفصيلية أرانى أختلف فيها شيئا ما عما كتبه رفيق ، بالنسبة إلى محمد على والتغريب

أتصور أن ما أنشأه من قوة عسكرية مدعومة باقتصاد متين كانت موجهة ضد الأخطار الأوروبية التى تهددت الدولة فى هذه المرحلة ، وأن من ضرب تجربة محمد على هو التحالف الأوروبى الذى لم يتم بهذه الصورة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا إلا ضد محمد على ، وإن مؤسسات محمد على التى استفاد منها النفوذ الأوروبى الوافد بعد ذلك إنما جرت هذه الاستفادة بسبب تصفية مشروع محمد على بهزيمته لا لأن محمد على أوجدها على صورة تغريبية .

وبالنسبة للطبقة المتوسطة ، قد يفهم القارىء أن رفيق يعتبرها مغتربة وأظن أنه لم يعتبرها كذلك ، وإنها كانت ولاتزال بشرائحها المختلفة موزعة بين نخبة مغتربة وآخرين ليسوا كذلك ، والبعض تائه تتنازعه ثقافتان وشرعيتان .

وقد يفهم القارىء أيضا أن رفيق وضعنا بين بديلين هما التغريب والتكفير ، وأنا لم أخلص من قراءتى للكتاب إلى هذا الفهم ، إنما فهمت أنه يرينا الخطرين اللذين يحيطان بنا لنتدبر أمرنا فى الخلاص منهما ، وأن هذين الخطرين أولهما التغريب وهو الفعل وثانيهما التكفير وهو رد الفعل ، وأن علينا أن نجتهد لنتخلص من الفعل ورده ، ليكسب المجتمع توازنه ووعيه بذاته فى إطار من اصالته المعاصرة .

ونحن إذا نظرنا إلى مجتمعنا وأجهزة دولتنا ، لا فى ضيق أوضاع وقتية وطارئة ، ولكن فى سعة امتدادهما على مدى مرحلة تاريخية ، نلحظ ان المجتمع لديه إمكانات حقيقية لكى يتوازن ويحتوى عناصر نهوضه وتشكيل تياره السياسى الأساسى ، وهو أكثر رسوخا من أن

رنح بين التغريب والتكفير. كما أن الدولة منظورا إليها فى المدى
زمنى لمرحلة تاريخية لديها مقومات الاتزان والتعادل ، رغم ما سبق
كره من سياسات النخب المغتربة وهيمنتها من عشرات السنين على
فاذ القرارات فى ميادين شتى ، لأن هذا التضخم الحاصل ـ من
بهة أخرى ـ أوجد منها مهنيين ومواطنين تدربوا بالقدرة على أن
كسوا داخلها الفكر والمشاعر التى تدور فى المجتمع ثقافة
صالح .

قد تكون المشكلة الرئيسية فى هذا المجال هى كيفية تخليص هذا
لجهاز من تضخمه ومركزيته الشديدة وشعوره بالوصاية على الأمة
سائر جماعاتها . وعدم اقتناعه بجدوى قيام وحدات الانتماء
لجمعية ، وهذه مشكلة صعبة أعاننا الله عليها .

وفى النهاية أقدر بصدق لرفيق حبيب نشاطه العلمى المتميز وقلقه
حثى النبيل وشجاعته الفكرية وسعيه الحثيث لإدراك الصياغات
ى تلم شمل هذه الأمة وتحفظ خصائصها. له منى الشكر
لرجاء .

طارق البشرى

المقدّمة : محاذير أوليّة

فى هذا الكتاب محاولة لوضع تصور عن أمة العرب ، ومصر فى قلبها ، ومن خلال هذا التصور ، نحاول إعادة اكتشاف الماضى والحاضر معاً ، ثم نحاول تلمس بعض احتمالات المستقبل . و«التصور » هنا ، هو رؤية تحدد طبيعة الحضارة العربية ، وملامحها الأساسية ، ومن ذلك نصل إلى « شروط » أو « علامات » الازدهار والتدهور . بهذا نصل إلى معيار للقياس ، نستخدمه فى قياس «أحوالنا » فى الماضى والحاضر ، وتوقع أحوالنا فى المستقبل .

ولاشك أن هذه العملية هامة وضرورية . فكل أمة تحتاج إلى تصورات تنقلها من مرحلة إلى أخرى ، وكل شعب فى لحظات الاختيار الصعب يحتاج إلى فكر جديد يعبر به إلى مستقبل جديد . ولكن وضع تصور ، هو عمل فى حد ذاته تطورى ، فلايمكن وضع تصور كامل ودقيق مرة واحدة ، ولكن التصور ينمو بالمحاولة و إعادة المحاولة .

لذلك يقدم هذا الكتاب محاولة للتصور ، أى محاولة لتقديم رؤية ، تحتاج بالطبع لاستكمالها وتطويرها وتعديلها وهكذا .

وحتى تظل المحاولة فى حدودها كان من الضرورى أن نحدد بعض المحاذير الأولية للقراءة ، أى بعض الشروط الهامة التى تساعد على وصول الفكرة للقارىء فى أدق صورها ، أى كما قصدناها . وأول هذه المحاذير ، خطر التعميم ، الذى قد يظن بالكاتب. والواقع أن الكتاب يتناول شرائح وفئات من المجتمع ، ولا يقدم تحليلاً كاملاً لها ، ولكل توجهاتها وتياراتها ، بل يركز فقط على الاتجاه النامى ، المتجه نحو التسيد ، على هذه الفئة أو تلك. مما يعنى أن حديثنا عن اتجاه فئة ما ، ليس حديثا عن كل من ينتمى للفئة ، وليس تعميماً للاتجاه لكل الفئة ، بل حديثاً عن الاتجاه النامى أو السائد أو المتسيد ، أو الاتجاه الأكثر نمواً ، والأسرع انتشاراً ، أو الاتجاه المؤثر فى الحاضر ، والمتوقع تزايد تأثيره فى المستقبل. باختصار هو حديث عن القوة الفاعلة داخل الجماعة والفئة والشريحة ، أكثر من كونه حديثا عن كل البشر الذين ينتمون للمجموعة محل الدراسة ، وينطبق ذلك على فئات العلمانيين والمثقفين والنخب الحاكمة ورجال الأعمال والأقباط والكنيسة . . وغيرهم .

من جانب آخر ، فإن الكتاب يركز على التيارات الأعلى صوتاً ، والأكثر تأثيرا ، وكذلك التيارات النموذجية ، والأكثر تشدداً وتطرفاً ، بمعنى أن المعالجات التالية تركز على الحالات النموذجية ، أى على الأبيض والأسود . وهذا لاينفى وجود تشكيلات وتنويعات أخرى كثيرة . والتركيز على الحالات النموذجية ، يهدف إلى تحديد المعيار والصورة فى أشد حالاتها وضوحا ، ثم يمكن تطبيق ذلك على الحالات الأخرى ، قياساً مع الفارق . لذلك فإن موضوع الكتاب يدور حول دعاة التغريب (هدم التراث)ودعاة التكفير (الدفاع عن

التراث) ، دون الفرق الأكثر اعتدالاً . وهو ما يؤدى إلى تجاهل العديد من التيارات ، بين العلمانيين وفصائل الإسلام السياسى . وهذا التجاهل لايعنى عدم أهمية هذه التيارات ، بل هى هامة ومؤثرة ، ولكن فكرة الكتاب تعتمد على دراسة الحالات «النموذج» ، وأيضا تعتمد على دراسة رؤوس الحربة فى الصراع الدائر فى مصر من أجل حكم المستقبل ، أى دعاة التغريب ودعاة التكفير والنظام الحاكم .

ومن المهم أن نلاحظ أن الدراسة الحالية ليست فى الوطنية ، أو الأحكام الأخلاقية ، قدر ما هى عن مصير أمة ، لذلك فإن الاتجاهات التى نرى أن لها أثرا سلبيا على الأمة ، مثلها مثل الاتجاهات ذات الأثر الإيجابى ، هى جميعاً اتجاهات وطنية لانشك فى ولائها وانتمائها ، ولكن نحاول تقييم آثار كل اتجاه ، على مصير الأمة ، وهو تقييم يتفق مع تصورنا . لذلك ، نعلم ضمنا أن أى اتجاه له أثر سلبى على مصير الأمة حسب وجهة نظرنا ، هو اتجاه قائم على تصور مختلف ، وأصحابه يتصورون أن لهم تأثيراً إيجابياً وليس سلبياً . إذن فالكتاب يجادل الأفكار والتصورات ، ويتحدى الرؤى السائدة ، ولكنه لايجادل فى وطنية أى مصرى أو عربى .

يبقى فى النهاية حديث أخير حول بدائل المستقبل ، فالدراسة ركزت على الحالات العامة ، والنموذجية ، والسائدة ، ولذلك انتهت بدراسة البدائل المستقبلية العامة ، أى دراسة الوجه العام لدعاة التغريب ودعاة التكفير ، ونظام الحكم ، دون الدخول فى آليات التطور والتغير لمختلف حركات وتشكيلات الواقع المصرى .

وبسبب ذلك ، فإن الدراسة لم تقدم الكثير عن الحالات البينية ، والاحتمالات المتداخلة ، وغيرها من التكوينات المركبة . وبهذا تصبح البدائل المستقبلية التى تطرحها الدراسة ، هى «معايير» يمكن استخدامها لاكتشاف البدائل المستقبلية ، أكثر من كونها البدائل نفسها ، أى أن هدف الدراسة تركز فى اكتشاف الخطوط العامة والإطار العام ، أكثر من التكوينات التفصيلية الداخلية .

بهذا تصبح الصفحات القادمة محاولة لوضع «رؤية» لتصور الماضى والحاضر ، ومحاولة الوصول لبدائل المستقبل . وهى رؤية تقوم فى أساسها وجوهرها ، على تصور وتحديد وتعريف الأنا ، وعلى استيعاب ذاتنا الحضارية بهذا تصبح حدود الأنا هى معيار الحياة وهى أداة اكتشاف الحياة . إن كل الكلمات والصحفات ، هى محاولة للتأكيد على ملامح أمة العرب ، واكتشاف شروط إزدهارها وشروط تدهورها ، حتى نحقق الأولى ، ونتجنب الثانية .

هى ـ إذن ـ محاولة للرؤية ، والإيمان ، والتفاؤل ، هى محاولة للخروج إلى المستقبل .

رفيق حبيب

يناير ١٩٩٥

(١)

مبرّرات الغضب

إن موقفنا من الحاضر ، هو نقطة البداية التى ننطلق منها إلى المستقبل . فهذا الموقف هو الذى يحدد تصوراتنا وأحلامنا عن المستقبل . والمستقبل هو حلم نعيشه اليوم ، ونكافح كى نحققه غداً . فإذا كان موقفنا من الحاضر ، يغلب عليه الشعور بالرضاء ، كان علينا أن نحافظ على أوضاعنا الحاضرة فى المستقبل ومن هنا تظهر الاتجاهات المحافظة ، أى التى تعمل على الحفاظ على الأوضاع الراهنة دون تغير ، أو تعمل على إحداث تغييرات من شأنها تأكيد الوضع الراهن وتعميق استقراره .

فهل الحاضر يدفعنا للشعور بالرضاء ، وهل ما نبحث عنه هو استقرار أوضاعنا الحالية ؟! هنا تختلف الرؤى ، وتتعدد وجهات النظر . ولكن نظرة سريعة على التيارات الفكرية والسياسية المعاصرة فى مصر ، تكشف لنا عن توجه نحو التغيير ، وعن أحلام جديدة للمستقبل . فالغالب إذن ، هو الشعور بعدم الرضا عن الواقع الراهن ، مما يدفع الجميع إلى طرح تصوراتهم عن المستقبل . وهى تصورات تختلف جذرياً (كيفياً) عن الحاضر ، أو تصورات تختلف نسبياً (كميًا) عنه .

أما نظام الحكم في مصر ، فله رؤية مختلفة ، تكاد تميزه عن التيارات السياسية الأخرى . فمنذ بداية النظام الحالى فى ١٩٨١ ، والنظام يرفع شعار « الاستقرار والتنمية » . والشعار يعنى قبول الأوضاع الراهنة ، ومحاولة الحفاظ عليها ، وفى نفس الوقت إحداث « نمو » فى متغيرات الحياة . لذلك يتوجه النظام نحو تحسين البنية الأساسية ورفع معدلات الدخل القومى ، وزيادة الصادرات . . وغيرها . وبجانب ذلك ، يرى النظام الحالى ، أن التقدم الكمى ، أى النمو ، سوف يحقق مستوى حياة كريمة ، وأن ذلك لن يتحقق إلا من خلال استقرار الأوضاع السياسية ، أى عدم تغييرها ، أو محاولة تغييرها .

تلك الدعوة إلى الاستقرار ، تواجه تحديا داخليا ، وأخر خارجيا . والتحدى الداخلى يتمثل فى كثرة تعديل التشريعات والقوانين على وجه الخصوص ، فهذه التعديلات تعمل على إحداث تغير كيفى فى أحوالنا ، وهو تغير يبدو غير مدروس وغير مخطط ، وبالتالى فنظام الحكم يحدث هذه التغييرات وهو يرفع شعار الاستقرار ، رغم أن ما يحدث ضد الاستقرار . أما التحدى الخارجى ، فيتمثل فى سرعة التغييرات الحادثة فى النظام الدولى ، وتغير ميزان القوى ، والدور النسبى للدول فى إدارة العالم . . وغيرها .

ويبقى شعار « الاستقرار » خالياً من أى معنى ، فالاستقرار لا يتمشى مع التغيير ، فالأخير يعنى المرور بمراحل من عدم التوازن ، بسبب الانتقال من حالة إلى أخرى لهذا يغلب أن نفهم الاستقرار ، بأنه يعنى بقاء الحاكم ، والحكومة ، ونظام الحكم ، والنخبة

المتحالفه . المجتمع ـ إذن ـ يتغير ، ويريد أن يتغير ،ولكن نظام الحكم يعمل على البقاء .

تلك الصورة ـ فى تصورنا ـ تدفع للغضب . فالاستقرار مع تردى أحوالنا انتحار . وكذلك فإن التغيير غير المخطط ، وتغيير حياتنا الإقتصادية مع تثبيت الأوضاع السياسية ، ومحاولة السيطرة على الأوضاع الاجتماعية ، هى محاولة لتأميم الحياة نفسها ، لصالح إستمرار النظام العسكرى ـ الإدارى الحاكم .

تبدو الصورة أحيانا ، أن العالم يتغير ، ومجتمعاتنا تتغير ، أما النظم العربية فتتصور أنها باقية ، وتعمل على الحفاظ على أمنها واستمرارها ، وتقهر مجتمعاتها حتى تبقى . لهذا فالمستقبل تحكمه قوى الحراك والتغير فى مواجهة قوى الاستمرار . وبمعنى أخر ، فالمستقبل تحكمه المواجهة بين التغير المفروض من الداخل ، والتغير المفروض من الخارج ، وبين النظم التى تحاول البقاء ، رغم انتهاء عمرها الافتراضى التاريخى . ويبقى أغرب ما فى الصورة ، هو تلك التغييرات الفجة التى تحدثها النظم نفسها ، دون أن تعرف أنها ربما تكون أول ضحايا التغيير .

وحتى تصبح الصورة أكثر وضوحاً ، فإن النظم العربية ، وعلى رأسها النظام المصرى ، أعلنت قبولها الحر للانضمام إلى نادى الرأسمالية الغربية ، وداخل إطار الحضارة الغربية . وقبلت كل شروط الغرب بدعوى أنها تحقق « التقدم » . وبدأت التغييرات تأخذ مجراها فى القوانين والسياسة والاقتصاد . ولكن تلك النظم ، ترى أن ما يحدث مجرد تحقيق « النمو » أو « التنمية » ، وليس تغييرا هيكلياً

للمجتمعات العربية . والحقيقة أننا بصدد التعرض لمرحلة من التغير السريع وغير المنظم ، والطريف أن مثل هذا التغير سيؤثر على النظم مثل تأثيره على المجتمع . فهذه النظم ، وفى التحليل الأخير، تمثل فى نظر الغرب ، والفكرة الغربية ، « التخلف » الذى يعيق إحداث «التقدم » .

من هنا يمكن أن نبدأ فى تحديد موقفنا من الحاضر. فالنظام الحاكم فى مصر ، يرى أهمية تحقيق « التقدم » على النمط الغربى ، وتحقيق « الاندماج » فى النظام العالمى من خلال قبول الأمر الواقع (الواقعية) ، وتحقيق « الاستقرار » ضد المعارضة الداخلية أو محاولات التدخل الخارجى السافر ، والإبقاء على نظام الحكم باعتباره الرمز والأداة لتحقيق الدولة الحديثة ، لأنه فى النهاية جزء من الدولة ومن جهازها العسكرى ـ الإدارى ، والدولة فى التحليل الأخير هى الوطن . تلك هى رؤية النظام الحالى ، وتلك هى الخطة المستقبلية لنظام الحكم فى مصر. ومن هنا نبدأ .

إن التصور المطروح يقوم على مسلمة أساسية ، وهى أن هناك طريقاً وحيداً « للتحديث » وبالتالى طريق وحيد لمسايرة العصر ، وهو الطريق الغربى فى التقدم . وهذه المسلمة تعنى أساساً أن «الطريق للتقدم» هو أسلوب العصر ، الذى يجب اتباعه ، مع افتراض أن هذا الطريق ، هو أسلوب عالمى ، ومرحلة كونية ، وجزء من تاريخ البشرية جمعاء .

ومن هنا يبدأ الوهم ، فالأسلوب الغربى للتحديث هو فى النهاية أسلوب غربى يصلح للغرب فقط ، ويمكن للجميع أن يتعلم منه

دون أن يقلده. كذلك فإن أسلوب مجتمع فى التقدم لا يحقق التقدم نفسه للمجتمعات الأخرى . والأهم من ذلك ، أن اعتبار الغرب هو « الأصول » التى نبنى عليها حضارتنا ، يأتى فى توقيت أقل ما يقال عنه ، أنه مراهقة متأخرة . فقد أنهينا مرحلة الانبهار بالغرب ، وكذلك أنهينا مرحلة فهمه واكتشافه ، ولم يعد تقدمه لغزاً، بقدر ما أصبح حقيقة تاريخية نعلمها ، ويمكن أن نتعلم منها .

والإعجاب أو الالتحاق بالحضارة المزدهرة ، مرحلة تمر بها كل الحضارات التى تمر بمرحلة ضعف . وهى مرحلة تؤتى ثمارها من خلال تطعيم الحضارة المتدهورة بالأفكار والدوافع والتحديات التى تدفعها للتقدم والازدهار. لذلك فالالتحاق بالقوى ، يمثل فى بدايته انفتاحاً وخروجاً من الظلام ، وتسريعاً لتراكم الخبرة ، وتعويضا لما فات. ولكن ذلك يتحقق فى اللحظة التى يتجسد فيها مدى عمق تدهور الذات ، فى مقابل مدى إنجاز الأخر .

لهذا فإن فترة « الانبهار والالتحاق » تحدث على مر التاريخ لمختلف الشعوب وبدونها لا يستطيع أى شعب تخلف عن ركاب التطور ، أن يسرع الخطى للحاق بما فاته . ولكن إذا بدأت هذه الفترة فى الامتداد ، وتجاوزت دورها ، يتعرض المجتمع لخطر الانسحاق فى الآخر ، والذى يعنى ضياع ذاته الحضارية ، وكذلك يعنى تعرضه للتبعية الكاملة لمجتمع آخر .

وقراءة التاريخ ، وكذلك قراءة الحاضرة ، تؤكدان أننا لسنا فى اللحظة التاريخية للالتحاق ، بل إننا تجاوزناها . ففى الواقع الراهن، لسنا نعيش غياهب الظلام ، ولا الغرب فى أوج لحظات مجده ، ولا

الغرب هو قمة القوة ، ولا نحن قمة الضعف . لذلك فالتصور المطروح للمستقبل من قبل نظام الحكم المصرى ، وكذلك النظم العربية ، تصور ينتمى للماضى ، أكثر من كونه ينتمى للمستقبل ، فهو رهان على ما كان حقيقة بالأمس ، ولكنه رهان يتصور ثبات الحال . وهو فى النهاية تصور يمثل نوعا من الاستعمار الاختيارى ، أو هو استسلام بلا مبرر .

من هنا تتكون مبررات الغضب ، فالمستقبل المراد لنا ، يهدر إمكانياتنا ، ويبالغ فى إمكانيات الآخرين ، ويستسلم تماماً لزعامة الشمال الغنى ، للجنوب الفقير التابع . وفى نفس الوقت فإن صورة العالم من حولنا تؤكد على ملامح أخرى ، يبدو أنها ملامح المستقبل ، والتى نهدرها بسبب تفشى « القابلية للاستعمار » فى أوضاعنا الراهنة .

إن الصور من حولنا ، تؤكد أن العالم مقبل على عملية تغير واسع النطاق ، وأنه يتجه إلى حقبة جديدة ، أو مرحلة جديدة . وفى مراحل التغير ، تسقط البديهيات ، أى بديهيات الأمس ، ونقبل على بديهيات جديدة ، أو مسلمات جديدة ، تحتاج أن نكتشفها ونعرف أسرارها ، ونتعرف على معطياتها الجديدة . ومع الدخول فى مرحلة جديدة ، أو عصر جديد ، يعاد فتح باب الأمل ، أمام جميع الشعوب ، لتحقيق ما لم تستطع تحقيقه ، وتحافظ على ما حققته ، فلحظات التغير هى فرص متاحة للجميع ، وهى أمل لكل شعب يجتهد ويكافح ، ولكنها فرص ضائعة من كل شعب أصابه الخمول والاستسلام .

وفى مشاهد السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، ومن الألفية الثانية ، لم يعد الغرب ، كما كان صاحب الريادة ، بل تغير دوره لأسباب داخلية وأخرى خارجية . ففى داخل الغرب نفسه تتفجر مشاكل عديدة ، وتتفاقم اثارها دون ضابط ،وهى مشكلات «التقدم » الذى حققه الغرب. فكل إنجاز جديد يحقق تقدماً ملموساً فى البداية ، وبعد فترة تتفاقم مشاكل هذا الإنجاز ، وهى تلك المشاكل التى تدفع البشرية إلى إعادة التفكير والبحث عن معان جديدة ، وإنجازات جديدة .

ففى نفس الوقت ، الذى يدشن فيه الغرب نبأ مولد مدينته الفاضلة ، تحت عناويين مثل « الديمقراطية الليبرالية » أو «الديمقراطية الاشتراكية » ، فى نفس هذا الوقت تبزغ ظواهر جديدة تحطم الحلم . وتعلن عن نهاية الفكرة ، وانتهاء مرحلة ، أو ربما انتهاء دورة كاملة فى الحياة .

وأهم تلك الظواهر صعود التطرف الغربى بصوره وأشكاله المختلفة ، ومنها صعود اليمين المتطرف ، والرأسمالية المتطرفة (الريجانية والتاتشرية) . كذلك صعود اليمين المحافظ الانعزالى فى أمريكا ، الذى يريد لأمريكا أن تترك الدور العالمى ، وتركز على نفسها (فوز المحافظين فى انتخابات ١٩٩٤) . وبجانب ذلك اليمين المتطرف يظهر اليمين الدينى المتطرف ، الأصولية المسيحية ، ليحكم الحلقات حول حلم الليبرالية الجميل ، ويفتح الباب لإعادة مناقشة العلمانية فى جوهرها وجذورها .

وفى أمريكا يتحالف اليمين العلمانى المتطرف مع اليمين الدينى

المتطرف (فى الحزب الجمهورى) ليعلنا بذلك ضياع مبادىء الثورة الأمريكية ، وإطلاق قوى السيطرة للسلطة الرأسمالية والسلطة الدينية معاً . ويحدث ذلك ،بعد ظهور « عالم ثالث » داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، عالم مكون من فئات تم تهميشها فى المجتمع الأمريكى حتى أصبحت دون خط الفقر ، وخرجت من لعبة الرفاهية والتقدم ، ولم يعد المجتمع قادر على استيعابها . ومن هنا، تظهر المخدرات والعنف والجريمة ، ويتزايد معدل القتل ، ويتزايد معدل القتل للقتل ، أى القتل بدون سبب ، وهو فى التحليل الأخير ، مظهر للتمرد الاجتماعى الجامح .

ومع هذه الصور ، تظهر النزعة اللامركزية فى أمريكا ، ومحاولة فض سيطرة الحكومة الفيدرالية على الولايات ، وهى نزعة تفكيكية لا تقل عما حدث فى الاتحاد السوفيتى من تفكك ، حتى إن لم تؤت نفس النتائج المأسوية . كل ذلك ، وغيره ، يجعل من الزعيم الأوحد للعالم ، مجرد صورة ظهرت كى تختفى ، فلا هى ملمح لعصر ، ولاهى علامة لمستقبل ، بقدر ما هى فترة انتقال ، ولحظة تسبق الأفول . فالزعيم الأوحد للعالم ، لم يعد قادراً على حماية دوره فى العالم، ولم يعد قادراً على تكلفة الزعامة ، والأهم أنه من الداخل غير راغب فى القيام بهذا الدور.

وإذا كان حال أمريكا يوحى بوجود مشكلة ، ويؤكد أن التغير قادم . فالغرب بجملته يعانى من مشاكل الحداثة وما بعدها . فالنزعة للاستهلاك ، والمادية الطاغية ، وإفساد الطبيعة ، واستهلاك كل شىء حتى الإنسان نفسه ، وغياب أى معنى للحياة ، واقتصار الرفاهية على استهلاك الأشياء ، كل ذلك جعل الغرب الشعب قبل الدول يبحث عن الجديد ، حتى يعيد للحياة معناها .

وحتى الديمقراطية ، لم تعد حلم الشعوب ، بعدما عزف الجميع عن الإدلاء بأصواتهم ، وأصبحت نسب المشاركة فى الانتخابات فى تناقص مستمر . وكأن الانتخابات لم تعد لحظة اختيار ، وتكليف من الشعب لنوابه ، وكأن البدائل المطروحة على الناخب لاتحقق له الاختيار ، بل هى مجرد أشكال مختلفة لنتائج واحدة .

وتبقى حرب إبادة البوسنة والهرسك ، كلحظة هامة فى تاريخ الغرب ، لحظة سقوط الأقنعة . فبعد أن هجر الغرب الاستعمار العسكرى السافر ، والاستغلال المباشر وبات أقرب للصور المحسنة الإنسانية للاستغلال ، واجه فى البوسنة والهرسك موقفًا جعله يكشف عن عنصريته الشديدة ، وعن عدم إنسانية حضارته المادية العدوانية . فلم يعد الغرب قادراً على تبرير أفعاله لنفسه ، أو لشعوبه ، أو للشعوب الأخرى . وعندما تفقد الحضارة تبريراتها ، يصبح وجودها هشاً ، وأفولها محتملاً . فالأفكار الغربية ، تقوم على مبادىء مثالية ، ككل مشروع أو خطاب ، وعندما تصاب تلك المبادىء فى مقتل ، تفقد الفكرة مبررها . والفكرة الغربية ، تواجه تحدى العدالة والشرعية والحفاظ على الحقوق ، وغيرها من المبادىء ، فالعدالة الاجتماعية فى الداخل تنهار بسبب البطالة . والعدالة فى الخارج تنهار بسبب تحول الشرعية الدولية والأمم المتحدة ، كأداة للظلم .

وفوق ذلك ، نلاحظ أن تدويل الرأسمالية العالمية ، وتزايد سيطرة الشركات العابرة للقارات ، واتفاقية الجات ، وغيرها من اتفاقيات تحرير التجارة ، كل ذلك يبدو أنه بداية النهاية . فتدويل الاقتصاد مرحلة لإنعاش الرأسمالية العالمية ، وإضافة عمر جديد لها ، لذلك

فهو بداية . إلا أن تدويل الاقتصاد يعرض الحدود الاقتصادية ، والقومية الاقتصادية ، وبالتالى الدولة نفسها ، لمرحلة تدويل المصالح العالمية لرؤوس المال ، على حساب المصالح الإقتصادية القومية ، لذلك فهو نهاية . وبهذا المعنى ، يصبح تدويل الاقتصاد ، تحديا خطيرا ليس لنا فقط ، بل للغرب أيضا ، فقد يكون بداية مرحلة جديدة ، أو نهاية مرحلة سابقة .

سقوط الغرب :

هل يعنى ما سبق أن سقوط الغرب وشيك ؟! الحقيقة أن فكرة سقوط الغرب تفسد تفكيرنا وتفسد مستقبلنا . فاختزال ما يحدث إلى حلم سقوط القوى ، هو قمة الضعف. وإذا أصبحت آمالنا رهنًا بسقوط الغرب ، فإننا بذلك نمهد لسقوط جديد لنا. فلنرتب أوراقنا إذن .

إن قيام وصعود ثم سقوط القوى والحضارات ، أحد قوانين التاريخ البشرى، ولكن سقوط القوى لايعنى صعود الضعيف. والأهم من ذلك أن معنى السقوط يتغير عبر الزمن ، كما أن معنى الصعود يتغير. فنتصور أن القضية لم تصبح مقارنة بين الأبيض والأسود ، بل هى أميل إلى اللون الرمادى ، أى أكثر نسبية . وفى كل الأحوال ، فإن ما يدفعنا للتفكير ، ليس استمرار الغرب فى قوته ، أو تراجعه عنها ، ولكن ما يدفعنا للتفكير هو صراع الأفكار نفسه .

فالغرب قدم للبشرية إنجازات.وأفكارا تحسب له فى تاريخ البشرية . والفكرة الجديدة « تحتل » عقول الآخرين ، وتعطى لعقول مبدعيها قوة تمكنهم من السيطرة على مصير البشرية لفترة ما .

وعندما تصل الفكرة لمرحلة الشيخوخة ، وعندما يعرفها الجميع ويتعلم منها ، وتدخل فى زمرة إنجازات البشر ، وتتضاءل إيجابياتها ، وتتعاظم سلبياتها ، عندئذ تكون البشرية مؤهلة لقيام فكرة جديدة ، وتصبح كل الشعوب موضعا ملائما لميلاد هذه الفكرة ، كل حسب حماسه وجهاده. إذن ، الوقت ملائما كى نبدع ، وكى ننهض ، لا لأن الغرب سيسقط وأمة العرب ستصعد ، ولكن لأن الميزان العالمى ، يشهد فقدان التوازن ، ما بين نهاية فكرة وقيام أخرى . ولذلك فإن تمسك النظم العربية بأمل اللحاق بالفكرة الغربية ، هو تمسك بالسقوط ، لأن الفكرة لم تعد قادرة على تغيير أحوالنا ، بل يمكن أن تكون سبباً فى انهيارنا الأخير .

مما سبق ، نؤكد أن هناك لحظات تتوقف فيها النهضة والإبداع ، لحظات نجد أنفسنا فيها لانملك شيئا ولا نعرف شيئا ، أما غيرنا فيحقق الجديد كل يوم .وفى تلك اللحظات ، يكون دورنا أن نستوعب العالم وإنجازات الآخرين ، ونستوعب العصر ، وكل أفكاره . وذلك ما حدث منذ فجر ما سمى بالنهضة العربية الحديثة ، منذ الطهطاوى والأفغانى وشبلى شميل ، وحتى طه حسين وحسن البنا وسلامة موسى . كانت مرحلة النهضة فى جوهرها ، هى صراع مع الجديد الوافد ، ففضل البعض الانصهار فى الجديد (سلامة موسى) والبعض فضل السيطرة على الجديد (طه حسين) والأخر فضل رفض الجديد وآثر إحياء التراث (حسن البنا) .

تلك مرحلة ، وفيها حاولنا تقليد الجديد ، وأصبح علينا الآن أن نحول ما فات إلى تجربة تعلمنا منها ، ونمضى قدماً فى تقييم الماضى

والحاضر ، حتى نستطيع أن نرى الأمل على أعتاب المستقبل . ولسنا وحدنا فى ذلك كأمة للعرب ، بل معنا ما سمى بالعالم الثالث ، وكذلك الرابع ، واليوم يتغير دور الضعفاء ، مع تغير مصادر القوة من السلاح إلى الاقتصاد ، ومع أهمية دور العالم الثالث كسوق للمنتجات ، وكمصدر للأيدى العاملة الرخيصة . وليس ذلك فقط ، ولكن سقوط سطوة السلاح النووى ، لصالح السلاح الكيماوى المسمى بالسلاح النووى للدول الفقيرة ، وتواكب ذلك مع إتاحة السلاح لمن يريد ويدفع رغم أى حظر ، ورغم سياسات الدول . وهو ما يعبر على أن الشركات العملاقة أصبحت تتحرك بحرية ، وضد مصالح الدول الكبرى أحياناً . وفى نفس الوقت ، فإن دول النمور التى حققت المعجزات الاقتصادية ، دخلت ساحة التنافس ، ولعبة القوى ، وهى الآن تتأرجح بين تقديم منجز حضارى متميز ، يتحدى المنجز الغربى ، وبين محاولات التغريب التى تحدث داخل أوطان جنوب شرق آسيا .

وفوق ذلك سنجد أن الطاقة البشرية المتعاظمة ، كمنتج وكمستهلك ، أصبحت من نصيب العالم الثالث ، وفى نفس الوقت فإن ثورة المعلومات والاتصالات ، جعلت التقدم سرا متاحاً للجميع . كل ذلك جعل ميزان القوى يختل تماماً ، ويصبح العالم مؤهلا للتغير .

والصدام الحقيقى ، يأتى من تناقض مادية الغرب ، مع أشكال مضادة لها من الروحانية والالتزام القيمى ، شكل يأتى من آسيا

حاملاً قيم الساموراى ، والآخر يأتى من أمة العرب والإسلام ، حاملاً قيم الفرسان .

ورغم هذه الصورة ، التى نرى أنها واضحة ، فإن النظم العربية تعيش فى عالم آخر. فريح الشرق الآسيوية ، تهب على الجميع لتظل تجربة النمور محاولة قد تؤدى إلى صعود حضارى متميز ،أما ريح الشرق الآسيوية الأفريقية ، القادمة من قلب العالم ، ومن أمة العرب الإسلامية ، فهى لم تهب بعد ، ولم تجد حتى من يقودها .

ونظرة للنظم العربية ، تؤكد أنها منفصلة عن جماهيرها ، ولاتعتمد عليها ، ولا تقودها ، ولكن تفرض عليها أوضاعا سياسية اقتصادية . إن فشل هذه النظم فى « تعبئة » الجماهير تجاه أى هدف مشترك ، يعنى أنها لم تعد ، ولم تكن من الجماهير ، بل هى طبقة مفروضة على الجماهير .

والنظم العربية بدأت حقبة التنازلات منذ عهد السادات ، مروراً بمدريد ١٩٩١، ثم الرباط ١٩٩٤ . التنازل عن السوق العربية المشتركة ، من أجل السوق الشرق أوسطية. والتنازل عن السلام العادل ، من أجل السلام الأمريكى الإسرائيلى . إن أمة العرب تملك كل مقومات الأمة القوية . تملك البشر ، كما تملك البترول ، كما تملك القيم الروحية. هى أمة تهدر كل مقومات وحدتها وقوتها من أجل التبعية للآخر .

إن إمكانيات السوق العربية المشتركة ، بلا حدود لكن النظم العربية لاتريد تحقيق ذلك . فلماذا ؟ سؤال ليس له جواب إلا فى

طبيعة تلك النظم نفسها . فإذا كنا كأمة ، نملك أن ننهض ، ولكن نظمنا الحاكمة تتخاذل ، وجماهيرنا تصمت ، ومستقبلنا يباع، فإلى أى حال نذهب ؟! .

(٢)
حتمية الاختيار

الدخول إلى المستقبل ، فكرة تشغل بال الجميع ، خاصة مع انتهاء القرن العشرين ، والألفية الثانية . وحتى نستعد للمستقبل ، علينا أن نفكر ، كى نستطيع وضع تصور عن المستقبل ، وأى تصور هو إما « توقع » أو « تمنى » والتوقع يختلط بالتمنى حتماً ، فالعقل الذى يفكر ، لايستطيع توقع مالا يتمناه إلا تشاؤماً ، ولايستطيع إلا توقع ما يتمنى تفاؤلاً وفى كل الحالات فما يتوقعه ، له علاقة وثيقة بما يتمناه .

فأيهما أهم التوقع أم التمنى ؟ كلاهما له وظيفة ، ولكن جوهرها هو صناعة المستقبل . فالتوقع أساسى حتى نستطيع تفادى مالا نريد ، والتمنى حتمى حتى نخلق إرادة الحياة ، ونصبح قادرين على صناعة المستقبل . وكل من التوقع والتمنى ، يبنى على أساس واحد ، أو هكذا نرى الأمر . فالتوقع يبنى على معطيات الماضى ، وأحداثيات الحاضر ، والتمنى يجب أن يبنى على الماضى والحاضر أيضاً ، فأى أمانى تنفصل عن الماضى والحاضر ، هى وهم . وأى توقعات تتجاهل التاريخ ، هى وهم أيضاً . فتوقع المستقبل ، هو عملية الهدف منها تحديد كل بدائل المستقبل ، التى تنتج من تفاعل

عناصر الماضى عبر الحاضر ، وتمنى المستقبل ، هو اختيار للجهاد من أجل أفضل البدائل المستقبلية الممكنة تاريخياً .

صناعة المستقبل إذن ، هى قراءة لكل بدائل المستقبل الممكنة ، واختيار أفضل بديل يحقق طموح الأمة ، للجهاد من أجله ، حتى يصبح البديل الأكثر احتمالاً . وبدائل المستقبل هى توقعات تبنى على تفاعل مختلف العناصر والفاعليات ، وأحد أهم هذه العناصر، هو كفاح الأمة نفسها ودورها ومواقفها . وبالتالى فإن صناعة المستقبل هى اختيار بين بدائل ، من خلال توجيه كفاح الأمة فى اتجاه دون غيره . فأى مستقبل نتوقعه يتوقف على موقف الأمة فى قاعدتها الجماهيرية ، كما يتوقف على أنظمة الحكم والمتغيرات الخارجية . وموقف الأمة هو المتغير الذى تملكه الأمة ، فتغيره ليتغير بذلك مدى احتمال تحقق أحد بدائل المستقبل الممكنة .

فتوقعات المستقبل ، هى بدائل ، تختلف حسب احتمالات ، لموقف الأمة ونظامها ، والقوى الخارجية . وتظل هذه البدائل محتملة ، وما نتمناه من هذه البدائل ، هو المستقبل الذى يجب أن نصنعه من خلال توجيه مسيرة الأمة فى الاتجاه المحقق له .

وليس صحيحاً أن الاهتمام بالمستقبل هو نتاج انتهاء القرن والألفية معاً . بل إن ذلك الاهتمام الذى أصاب العالم أجمع ، نتيجة مرحلة التغير السريع الحادثة الآن ، ونتيجة انتهاء أحوال سيطرت على العالم فترة من الزمن . فمع انتهاء الحرب الباردة ، وثنائية القوة فى العالم ، والذى تواكب مع تغيرات فى موازين الحياة العالمية كما سبق أن أشرنا ، مع حدوث ذلك ، أصبح انتهاء القرن وانتهاء الألفية رمزاً للدخول فى عالم جديد .

والاهتمام بالمستقبل ، ليس درباً من التنجيم ، كما أنه ليس هروباً من الحاضر . فإذا كان الاهتمام بالمستقبل ، هروباً من الحاضر، أصبح ذلك الاهتمام ليس صناعة لمستقبل أفضل ، بل ضياع لأى فرصة فى المستقبل . فصناعة المستقبل هى موقف من الحاضر ، فاعل اليوم ، يعى الماضى تماماً ، ويعمل من أجل الغد . إن قضية المستقبل ، من توقع وتمن ، يمكن تجسيدها فى النهاية ، فى نضال راهن وإلا ضاعت القضية ، ومعها الحاضر والمستقبل معاً.

فما نبحث عنه ، هو موقف اجتماعى سياسى راهن ، يستند إلى تجارب الماضى والحاضر معاً ، ويرتكز على توقعات المستقبل ، ويلتحم بتمنيات المستقبل . فيصير المستقبل ،وعياً حياً ، وحماساً متدفقاً ، يتجسد فى الواقع فى أفعال توجه للواقع الراهن ، من أجل أحلام الأمة . إنها فى النهاية ، عملية تحقيق الحلم ، التى لا تحدث إلا عندما يكون الحلم رشيداً ، وممكناً ، وواعياً ، وعندما يتحول الحلم إلى موقف فعلى لجماهير الأمة .

إن التوقع والتمنى ، يدفعاننا إلى دراسة الحتمية والاختيار فى صناعة المستقبل ، فإذا تصورنا المستقبل باعتباره حتمية ، فهذا يعنى أن هناك مستقبلا ما ، سيحدث فى كل الأحوال والظروف . والغريب، أن دعاة التغريب ، يتصورون المستقبل بإعتباره حتميا ، وهو الذوبان فى حضارة الغرب . ودعاة التكفير ، يتصورنه حتميا ، وهو انتصار الإسلام المعجزى بعد سقوط الغرب. وبمعنى آخر ، فإن البعض يتصور الغرب خالداً بالحتمية ، والبعض يتصوره ساقطا حتماً ، والكل يترك المستقبل رهناً بتلك الحتمية . والأغرب من ذلك ، أن تصوراتنا عن المستقبل تتحدث عن الآخر ، أكثر مما تتحدث عن

الأنا ، وبالطبع ، فإن المستقبل رهن بتفاعل كل القوى الداخلية والخارجية ، ولكن إهمال القوى الداخلية ، ليس له معنى إلا سقوطنا فى بحر من الفشل والإحباط .

فهل المستقبل حتمى ؟! الطبيعة لها قانون ، والمادة لها قانون ، وكذلك الإنسان . والإنسان هو نموذج القانون المفتوح ، والمادة هى نموذج القانون المغلق. والقانون المفتوح هو قانون الاحتمالات، أما المغلق فهو قانون الدالة الرياضية . إننا ببساطة نعرف أن المادة المعينة تحت ظروف محددة يحدث فيها تغير حتمى معروف. أما الإنسان فنعرف أنه بصفات محددة ، وظروف معروفة ، يحتمل أن يسلك بأسلوب معين. وهذا الاحتمال يتغير ، بتغير وعى الإنسان وإدراكه، وتغير دوافعه وحماسه ، أى تغير إرادته . وهنا يظهر دور العقل والإدراك وتراكم الخبرة ، وكلها عناصر دينامية ، تشير إلى تغير موقف الإنسان تجاه ما يحيط به. وسلوك الإنسان ، محصلة لتفاعل الظروف الخارجية مع الإنسان نفسه وعبر الزمان ، أى أن عناصر التفاعل هى الإنسان والزمان والمكان . وعندما نضع كل هذه العناصر فى أى دراسة علمية نصبح أقرب إلى الاحتمالات الممكنة . أى أن الاحتمال يزداد ترجيحاً عندما نضع إدراك الإنسان ووعيه ودوافعه فى الحسبان. ولكن يظل التنبؤ بسلوك الإنسان احتمالياً ، فحتى مع قياس وحساب إرادة الإنسان نفسه ، فإننا لانستطيع أن نحصر كل العناصر المؤثرة فى سلوكه فى المستقبل .

وأكثر ما يجعل العلوم الاجتماعية ، علوماً احتمالية ، هو عقل الإنسان ،وهو ما يميزه عن سائر الكائنات .والعقل يقوم بعمل دينامى متغير من خلال التفكير والإدراك . وهى عمليات تشكل

الخبرة ، وتشكل صورة الواقع لدى الإنسان ، وبالتالى تؤثر فى موقف الإنسان تجاه هذا الواقع . وهنا يبرز دور الإبداع ، والذى يتمثل فى الوصول إلى أفكار وأنماط سلوك وأساليب غير تقليدية . لهذا، فالبشرية تنتمى لنظام علمى قانونى مفتوح ، حيث تحكمها محددات وقوانين ، ولكن ليس لدرجة الحتمية المطلقة . وعلى مستوى الإنسان الفرد ، هناك الحتمية البيولوجية ، حيث يولد الإنسان بمحددات بيولوجية تميزه مثل كل البشر ، ومحددات أخرى تميزه عن بعض البشر ، وأخرى تميزه عن كل البشر. وهذه المحددات هى السياق الذى لايمكن للإنسان أن يخرج عنه أو يغيره، فهى - إذن - الجانب الحتمى . ولكن داخل هذا السياق يتفاعل الإنسان بعقله وسلوكه مع المحيط الخارجى ، ليكون الخبرة التفاعلية المتغيرة ، وهذا هو الجانب الاحتمالى .

فإذا انتقلنا إلى الشعوب ، سنجد صورة مشابهة . فالجغرافيا لدى الشعوب ، تقوم بدور البيولوجيا لدى الإنسان ، فهى تضع الحدود وتعين الملامح الأساسية للشعوب . وداخل السياق الحتمى للجغرافيا ،يصنع الشعب تاريخه من خلال التفاعل المستمر بين الإنسان والزمان والمكان ، ومن خلال التفاعل مع الظروف الخارجية. لذلك ينتقل الشعب من جال إلى آخر ، ومن مرحلة إلى أخرى ، محتفظاً بملامحه وسماته الأساسية ، ومتمركزاً حول قيمه الجوهرية . وتظل حياة الشعوب هى العلاقة الجدلية بين الثبات والتغير . فلايمكن أن نصف حياة الشعب بالثبات ولا بالتغير ، بل بهما معاً . وتصبح «الأصول» هنا ، هى الثابت فى حياة الشعب وقيمه

وحضارته ، أما «الفروع» فهى المتغير . ويبقى الثبات مرتبطاً بالجغرافية ، والتغير مرتبطاً بالتاريخ .

لذلك فالمستقبل ليس حتمياً فقط ، بل حتمى وإختيارى فى آن واحد . فهو حتمى لأن لأى شعب مقوماته الأساسية الثابتة والمتراكمة عبر التاريخ ، والتى لا يستطيع أن يغيرها ، لأنها هى التى تحدد وجوده وتكسبه اسمه وهويته . وهو اختيارى لأن حال الشعب ومصيره فى المستقبل ، يتوقفان فى جزء كبير منهما ، على وعى الشعب وإرادته ، باعتباره أهم عناصر صناعة مستقبله . فيمكننا أن نتوقع المستقبل من خلال الظروف الخارجية ، ولكن التوقع لايكتمل إلا من خلال معرفة تأثير الظروف الخارجية على الداخل أو موقف هذا الداخل منها ، وموقفه من نفسه وهكذا .

وبالتالى فأى توقعات عن المستقبل ، هى توقعات عن موقف الذات ، وموقف «الآخر» تجاه الذات ، أى توقع عن تفاعل «هم ونحن» . ولذلك هى توقعات احتمالية ، لأن سلوك الشعوب فى المستقبل يحتمل عدة احتمالات ممكنة ، ولايمكن الجزم بسهولة بين الاحتمالات . أما تمنيات المستقبل ، فهى الرغبة فى تأكيد أحد هذه الاحتمالات الممكنة ، ودفع الشعب تجاهها . وبالتالى إدخال عنصر جديد فى التفاعل يزيد من درجة أحد الاحتمالات على غيره .

ومعنى ذلك أن هناك احتمالات مستحيلة ، أى غير ممكنة . وبالتالى هناك أطروحات عن مستقبل الأمة ، لن تتحقق ، ومحاولات لصناعة مستقبلها ستفشل . وهنا نعود مرة أخرى ، للحتمية التى تجعلنا نتصور أن البعض سوف يهزم حتماً . وهذا ليس صحيحاً .

بمعنى آخر ، فإن كل من يحاول أن يخرج أمة العرب عن كل ثوابتها ، ويشكل مستقبلها على نمط يعارض أصولها ، سيفشل فى تحقيق ذلك، أى سيفشل فى تكوين الشعوب العربية على نمط يخالف ثوابتها، ولكنه يمكن أن يدمر بنيان الأمة ، ويؤدى بها إلى التدهور والانحطاط ، ويسلمها إلى عهود طويلة من التراجع .

بمعنى أدق ، نتصور أن تحويل أمة العرب إلى نموذج الحضارة الغربية بالكامل ، مستحيل ، ولكن هذه المحاولة والتى تتم الآن ، ستؤدى إلى انهيار هذه الأمة ، وإعاقة أى محاولة لنهضتها فى المستقبل القريب . فمحاولة تغيير ثوابت الجغرافية ، مثل العبث فى ثوابت البيولوجيا ، لا تؤدى إلى التحكم فى المنتج ، بقدر ما تؤدى إلى تحطيم الكيان البشرى نفسه .

لايستطيع أحد ـ إذن ـ أن يرتكن إلى حتمية انتصاره ، أو حتمية هزيمة الأعداء . فالانتصار والهزيمة ، حالتان لمعركة ، لها احتمالاتها، والتى تتوقف على قوة وإرادة أطراف المعركة . هكذا الحال بالنسبة للإنسان ، وكذلك حال الشعوب والحضارات . وكما أن لحياة الإنسان دورة ، كذلك لحياة الشعوب دورة . والحضارات تولد ، وتنمو ، وتشيخ ، وتموت ، ولكنها على غير حال الإنسان، لا تولد مرة واحدة ، ولاتموت تماماً ، بل هى تقوم وتصعد وتذبل وتسقط ثم تقوم مرة أخرى . وقصة القيام والسقوط، هى دورة حياة تتكرر ، وهى قانون الحياة . ولكن متى تقوم الحضارة ، ومتى تسقط فهذا رهن بمتغيرات عديدة ، منها إرادة الشعب نفسه.

وأمة العرب ، سقطت منذ فترة طويلة ، وأصبحت الآن ـ فيها

نرى ـ أمام فرصة للصعود ، أى أن الصعود محتمل ، إذا توفر له إرادة الحياة ، وفكر النهضة ، وصناعة الإنجاز .

فعبر دورات الحياة ، تقوم حضارات بعد حضارات ، وتتغير مفاهيم القوة والإنجاز. ومع قيام كل حضارة جديدة ، نتعلم أفكارًا جديدة ، وتحقق البشرية إنجازات جديدة .ثم تسقط هذه الحضارة، وتقوم غيرها بإبداعات جديدة . وعبر هذه الحضارات ، يتكون سجل إنجازات البشرية ، التى تسهم فيه جميع الحضارات . وكل صعود لحضارة، لايحدث إلا من خلال إحياء أصولها ، وإبداع إنجازها الجديد ، وقدرتها على التعلم والاستيعاب لكل منجزات الحضارات السابقة عليها . تلك سنة الحياة .

والحضارة الغربية ، قامت على العقل المادى العلمى ، ومنتجه التكنولوجى . ومعنى ذلك ، أن أى مرحلة جديدة ، وحضارة جديدة سوف تصعدان ، ستقدمان منجزًا جديدًا ، وليس كما يظن البعض، أن الصراع سيظل حبيساً لحدود العقل المادى التكولوجى . وعلى هذا ، فكل إنجاز تكنولوجى جديد ، نتصوره أحياناً بداية لدورة حضارية جديدة ، والحقيقة أننا نعيش الحضارة الغربية الصناعية منذ القرن السابع عشر ، وهذه الحضارة لها مراحل، متعددة -، مراحل فى إنجازاتها المادية ، ومراحل لنظمها السياسية . ونحن الآن فى مرحلة المعلومات على مستوى الإنجازات، والنظام المتوحد القطب على مستوى السياسة .

فكيف نتصور مستقبل العالم ؟ إن الحضارة الغربية السائدة ، هى حضارة الأسلوب ، حضارة تعتمد على إنجاز أفضل «الطرق»

لتحقيق السعادة، ولذلك فهى حضارة برجماتية نفعيه مباشرة. وأهم ركن فى هذه الحضارة هو أسلوب الحياة، أو حلم الرفاهية. وهى حضارة أسلوب، لأن مضمونها مادى، ولذلك تركز على أسلوب الحياة، دون مناقشة مضمون الحياة. وهى حضارة تغزو العالم، عن طريق تعليمه أسلوب الحياة. فى مقابل ذلك، نجد أن الاهتمام بالقيم، وبالمضمون الإنسانى، والدلالة الروحية، والقيمة البشرية، هى الجانب المتنحى فى الحضارة الغربية، وهى الجانب الذى نتصور عودته حاملاً معه دورة حضارية جديدة، فأمس كان لحضارة الأسلوب المادى، وغداً لحضارة المضمون الروحى.

ولكن هذه النظرة عن دورة الحياة والحضارة، تفترض أساساً، أن الماضى هو قانون المستقبل، ولكن حياة البشر تحكمها احتمالات متغيرة ومتطورة. لذلك علينا أن نتوقع أن يكون المستقبل فى صورة جديدة، كمجرد احتمال.

ونتصور أن ما حققته البشرية من إنجازات، وتعدد سبل الحياة، وتنوع البدائل والطرائق المتاحة، وثورة الاتصالات، وتبادل المعلومات، وغيرها، نتصور أن هذا كله يجعل الصعود والسقوط مع مرور الوقت نسبيين، فلا الصعود يعنى حكم العالم، ولا السقوط يعنى غياهب الظلام. والاتحاد السوفيتى مثل على ذلك، فرغم سقوطه إلا أن وجوده وكيانه مؤثران، وصعوده محتمل. على أية حال، فالاتحاد السوفيتى انتقل من مرحلة إلى أخرى، داخل دورة الحياة نفسها، دورة حياة التقدم المادى الغربى، على ما نعتقد.

بهذه الصورة، يمكن أن يحمل لنا المستقبل، أكثر من قوة فى

النموذج الحضارى الواحد ، ويمكن أن يحمل لنا أكثر من نموذج حضارى متقدم فى آن واحد . أى قد يكون المستقبل هو مرحلة تعدد القوى وتعدد الحضارات ، مستقبل يحكمه الصعود أكثر من تأثره بالهبوط ، وهو فى رأينا الاحتمال الأكبر . وإن صح تصورنا هذا ، فعلينا إذن أن نرمى وراء ظهورنا أحلام النصر ، وأحلام هزيمة الأعداء ، والشماتة المؤجلة إلى لحظة سقوط الغرب ، وتلك الأحاسيس المندفعة فى أحلامها وراء الصور الإعجازية .

العالم القادم ، يبدو لنا ، عالما متعدد القوى ، حيث الحضارة الغربية تحكمها أكثر من دولة قوية وبينهم علاقات ندية . وهو عالم تعدد الحضارات ، حيث تصعد حضارة أو أكثر ، وتعبر عنها قوى جديدة ، وبهذا يكون تاريخ البشرية قد انتقل من أحادية أو ثنائية القوة ، وأحادية الحضارة ، إلى تعددية القوى والحضارات معاً . ويصبح السقوط هو غياب عن ساحة الإنجاز والتأثير والسيادة ، والصعود هو القيام بدور فى تلك الساحات .

إن ما نتصوره يؤكد دورة الحياة ، ولكن فى نطاق أضيق فى الزمان ، وبمعنى مختلف للصعود والهبوط . وهذا التصور يقوم على تراكم الخبرات البشرية ، مما يجعل للصعود والهبوط حدوداً ، أكثر من ذى قبل . ولكن ذلك لايعنى أن شعبًا ما من الشعوب يمكن أن يثبت على مرحلة ما ، سواء متقدمة أو متأخرة ، فستظل لكل شعب دورته ، دورة الحياة التى تنقله من حالة إلى أخرى .

وإذا حاولنا إعادة تركيب المعادلة ، معادلة الإنسان والمكان والزمان ، فإن كل شعب من الشعوب له بناؤه الخاص ، وهذا البناء

قد يتفكك ، وقد يتحول إلى أداة للتقدم ، أو يتحول إلى أداة للتأخر، وهكذا تدور الشعوب بين تقدم وتفكك وتأخر . والبناء المميز لأى شعب ، ليس مجرد كيان مجرد منفصل عن كيانات الشعوب الأخرى ، ولكنه جملة السمات والمسلمات والقيم ، التى تناسب هذا الشعب دون غيره ، والتى تعبر عنه ، وتلائمه ، ويستمد منها قوته . أما الملامح الأخرى ، والتى تميز الشعوب الأخرى ، فتكون سمات متنحية . فكل شعب له سمات سائدة ، وأخرى متنحية ، وعندما تختفى السمات السائدة ، وتظهر السمات المتنحية ، يتفكك المجتمع وينهار . وعندما تعود السمات السائدة إلى السيطرة مرة أخرى ، يملك المجتمع زمام الفعل ، فيكون فعله إما نهضوياً يحقق الجديد ، أو دفاعياً تقليدياً لايحقق إلا التدهور .

فالملامح السائدة لدى شعب ما ، يمكن أن توظف لتقدمه ، أو تستخدم لتأخره ،ويتوقف ذلك على المرحلة التى يمر بها هذا الشعب، وظروفه الداخلية والخارجية. وفى نفس الوقت فإن محاولة تغيير حضارة شعب ما ، مثل محاولة تغريب العالم ، وتغريب أمة العرب ، هى محاولة لتأكيد الصفات المتنحية فى الشعب على حساب الصفات السائدة لديه ، وهى مرحلة نسميها مرحلة التفكك الحضارى .

هكذا نتصور أن أى شعب يمر بثلاث مراحل :

١ ـ مرحلة الازدهار : وفيها يحقق حضارته وإنجازاته ، وتعتمد هذه المرحلة على تبلور سمات وقيم الشعب فى أقوى صورها .

٢ ـ مرحلة التدهور : وفيها يتمسك الشعب بسماته وقيمه بشكل

دفاعى متشدد ، يشوه هذه السمات وتلك القيم ، ولايحقق الشعب إنجازاً يذكر ، بقدر قدرته على الحفاظ على أصوله . وهكذا يأتى التدهور من الداخل .

٣ ـ مرحلة التفكك : وفيها يقع الشعب تحت تأثير حضارة وافدة ، يتعلم منها ويقلدها وتسيطر عليه ، ويتشبه بها ، فتظهر السمات المتنحية وتختفى السائدة ، ويصبح الشعب على نمط ممسوخ ومشوه من شعب آخر يقلده . وتتميز هذه الفترة بتفكك بناء المجتمع ، وتتحدد إنجازات المجتمع ، بمدى قدرته على التقليد ، ومدى ونوع علاقته بالحضارة المسيطرة عليه .

وغالباً ما تأتى المراحل الثلاث متتالية ، ثم دواليك . على أية حال ، سنحاول أن نترجم تلك الأفكار عن المستقبل ، من خلال إعادة تحليل واقعنا على محك الماضى والحاضر ، وتطلعاً للمستقبل .

(٣)

الرّوح المتجسّد

الدين والدنيا ، وبينهما صراع أو وفاق ، وبينهما كذلك محاولات السيطرة والسيادة . ففى حياة البشر مجال دينى، ومجال دنيوى . مجال يتعلق بأسباب الحياة ، والكون ، والمقدسات ، كما يتعلق بالقيم والأخلاقيات المطلقة ، وذلك هو المجال الدينى . ومجال يتعلق بالحياة والسلوك والعمل ، وسبل العيش ، ومهارات الإنجاز، وذلك هو المجال الدنيوى . وفى عقل الإنسان ، وداخل جملة أفكاره، ومسلماته ، يتمثل المجالان الدينى والدنيوى فى آن واحد .

هما إذن مجالان من مجالات الحياة ، بجانب المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وغيرها . وفى حياة البشر ، أى بشر ، فى أى عصر ، تنظيمات تحدد دور وحدود كل مجال وعلاقته بالمجالات الأخرى . والمجالان الدينى والدنيوى ، مثل غيرهما ، لهما أهمية كبيرة فى تحديد موقع الشعوب على سلم الصعود والهبوط، وكذلك لهما دور كبير فى عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى .

وعند الحديث عن الدينى والدنيوى ، نكون بصدد أحد أهم المعايير التى تفرق بين حضارة وأخرى ، وبين شعب وآخر . وأهمية

هذا المعيار تكمن فى كونه أحد أساسيات الحياة . فالطبيعة (الدنيوى) وما وراءها (الدينى) ظلا الشغل الشاغل للإنسان منذ ما قبل الأديان السماوية ، وما قبل التاريخ ، حتى الآن . وكأن العلاقة بين الواقع والمثال هى أحد أهم دوافع البشرية فى سعيها نحو حياة أفضل . لذلك نتصور أن العلاقة بين الدينى والدنيوى ، وكذلك الاختيار الحضارى لكل شعب فى هذه القضية ، هما أحد المؤشرات الهامة التى تساعد على فهم الماضى ، وتقييم الحاضر ، وكذلك الدخول إلى المستقبل .

وكفرض أولى ، نتصور أن العلاقة بين المجالين ليست عالمية ، بل هى محلية ، تميز الحضارات عن بعضها البعض . مَعنى ذلك ، أن تلك العلاقة ، لها دلالات مختلفة عبر شعوب العالم ، فما يؤدى إلى صعود حضارة ، قد يؤدى إلى سقوط غيرها ، أو إلى تفكك أخرى . وبالتالى فإن لكل حضارة نموذجا للعلاقة بين الدينى والدنيوى يحقق لها الصعود والازدهار ، ونموذجا أخر يحقق التدهور ، ونموذجا ثالثا يحقق التفكك .

والازدهار والتدهور والتفكك ، ليست حالات منفصلة ، بل حالات متصلة ، تتحقق بدرجات تراكمية حتى تظهر حالة معينة ، ثم تتغير تدريجياً حتى تظهر حالة ثانية ، ثم ثالثة وهكذا . ولذلك فإننا عندما ننظر عبر التاريخ نستطيع أن نلمح تلك الحقب ، ونرى دورة الحياة ، ولكن عندما ننظر للحاضر ، يمكننا أن نحدد موقفنا من دورة الحياة ، ولانستطيع فى كثير من الأحيان ملاحظة التغير الحادث والذى سيحدد المستقبل .

وعندما نتكلم عن الدينى والدنيوى ، لا نتكلم على فكرة مجردة ، بل نتكلم عن الأفكار السائدة ، والمعتقدات ، والعقائد ، وكذلك عن السلوك اليومى الحياتى ، وأيضاً وهو الأهم ، نتكلم عن نظام الحياة المتعارف عليه بين أفراد الشعب . وبهذا نتصور أن تحديد العلاقة بين المجالين الدينى والدنيوى ، يمثل أحد العوامل المؤثرة على الحياة ونتاجها الحضارى . وعندما تكون هذه العلاقة ، فى شكلها المعيارى الملائم للشعب ، أى المطابق لأصوله الحضارية التراثية ، أى الوضع المثالى ، يحقق الازدهار ، وعندما تكون فى صورتها الأصولية الدفاعية ، يحدث التدهور ، وعندما تكون فى صورة مغايرة للأصول ، يحدث التفكك . فكلا الازدهار والتدهور ، يأتى أساساً من الداخل ، أما التفكك فيأتى أساساً من الخارج .

وكى نستطيع تجسيد هذه المعانى ، سنطبق ذلك التصور على بلاد الغرب ، وعلى بلاد العرب [1] أولاً : لاكتشاف جدوى التصور ، وثانياً : للمقارنة بين حضارة الغرب وحضارة العرب .

ففى الغرب عرف الفكر اليونانى مع فجر تاريخ الغرب ، ثنائية الجسد والروح ، باعتبار أن كلا منهما كيان منفصل له أهدافه ودوافعه ، والحياة صراع بينهما . وعلى مستوى الفكر ، أدى ذلك للفصل بين الجسد كعالم للشر ، والروح كعالم للخير ، وتصور

---

(١) برتران بادى . الدولتان : السلطة والمجتمع فى الغرب وفى بلاد الإسلام . القاهرة : دار فكر ، ١٩٩٢ . وفيه دراسة شاملة للمجالين الدينى والدنيوى فى الغرب ولدى العرب .

الحياة سجالاً بين العالمين . وربما يكون هذا هو أساس فكرة الديني والدنيوى فى الحضارة الغربية .

أما على مستوى التاريخ ، فإن أول إنجاز غربى ، وهو الإنجاز اليونانى ، قام على أساس شرعية العقل البشرى . فجاءت الحضارة اليونانية ، كإنجاز دنيوى [1] ،قبل أن تكون إنجازاً دينياً . أى أن الحضارة بهذا المعنى ، هى تعبير عن إنجاز الجسد ، متمثلاً فى أفضل مراحله تطوراً أى «العقل» . وظل المجال الدينى منظماً للأخلاق ، ومرجعاً للخير ، ولكن كإطار منفصل ومتنح فى آن واحد .

أما فى عهد الدولة الرومانية ، وفى القرن الرابع الميلادى ، عندما اعتبرت المسيحية هى الدين الرسمى ، ومارس الإمبراطور سلطة دينية ، فإن شكل العلاقة بين المجالين الدينى والدنيوى ، قد تغير ، فأخذ المجال الدينى السيادة، حتى تحكم فى النهاية فى المجال الدنيوى كلية . حدث ذلك خلال القرون الوسطى ، حيث سيطرت الكنيسة على الدولة فى النموذج الرومانى الغربى ، وسيطرت الدولة على الكنيسة فى النموذج الرومانى الشرقى . وهى ثنائية تشابه إلى حد كبير ، أو يمكن اعتبارها جذور ثنائية الرأسمالية (الغرب) الشيوعية (الشرق) فى المنظومة الغربية المعاصرة ، والتى تحولت فى النهاية إلى أحادية (الرأسمالية) .

فإذا كان الازدهار اليونانى ، قد حدث تحت سيطرة المجال الدنيوى وفصل الدينى هامشياً ، فإن المجال الدينى اكتسب قوة

---

(١) حسن حنفى ، مقدمة فى علم الاستغراب . القاهرة : الدار الفنية ، ١٩٩١ .

التمرد والإعتراض مع انتشار المسيحية حتى أصبح له دور متزايد تدريجياً ، ثم سيطر المجال الديني على المجال الدنيوى فى النهاية . ومع ظهور السلطة الدينية حدث التدهور .

هكذا أصبح التقدم فى الغرب مقترناً بالعقل الحر ، الذى يحقق الإبداع ، ولكنه يحقق الانحلال بعد ذلك ، ويظهر التمرد الدينى ليفرض السلطة الدينية على هذا العقل الحر ، فيتوقف الإبداع ، ويبدأ التدهور .

ولكن مع الحروب الصليبية ، واحتكاك الغرب بالعرب ، وامتداد الفتوح الإسلامية إلى آسيا وأوربا ، وانتقال المنجزات الحضارية العربية ، كل ذلك أدى إلى مرحلة من سيادة الفكر العربى على الفكر الغربى ، وهى مرحلة نعلم عنها القليل ، لأنها مازالت من المحرمات الغربية النافية لأى أثر عربى ، إلا بعض الدراسات الموضوعية التى تناولت ذلك بجرأة .

على أية حال ، نتصور أن فترة نهاية العصور الوسطى الغربية ، ومع حلول القرن الرابع عشر أو الخامس عشر ، هى فترة تفكك الحضارة الغربية ، بعد قرون من التدهور. وهى مرحلة تفكك ظاهر، أياً كان تأثير الفكر العربى فيها . بمعنى آخر ، قد يكون التفكك ليس نتاجاً لفكر خارجى ، بقدر ما هو انتقال من مرحلة إلى أخرى .

وفى مرحلة التفكك ، مرحلة قيام المدن ، والدولة المدينة ، ونشأة البرجوازية ، والصراع مع الإقطاع ومع الكنيسة ، فى هذه المرحلة ، تميز المجالان الدينى والدنيوى بالصراع الحاد . فكان نشأة مجال

دنيوى مستقل ، تقوده البرجوازية ، متواكبا مع حركة الإصلاح الدينى ضد سلطة الكنيسة ، وكذلك حركات الإصلاح من داخل الكنيسة الكاثوليكية التى حاولت تقنين علاقة الكنيسة بالدولة . أى أن كل تيارات المجتمع كانت تعمل ضمنا على عزل المجال الدنيوى، عن المجال الدينى . وكان الدافع الراهن لذلك، ما حدث من قرون من التدهور ، بسبب سيطرة المجال الدينى على المجال الدنيوى ، وفرض القداسة على ماليس له قداسة .

ورغم الإصلاح الدينى ، والإصلاح الكاثوليكى ، إلا أن النصر كان من نصيب الإصلاح الدنيوى ، أى إصلاح الدنيا ، بنزع سلطة الدين منها . وقد ساهم الإصلاح الدينى البروتستانتى فى التمهيد لذلك دون أن يكون هذا هو هدفه ، وكذلك ساهم الإصلاح الكاثوليكى رغماً عنه فى ذلك .

وهنا اكتملت دورة للحياة فى الغرب ، بعودة المجال الدنيوى للسيطرة ، وفى نفس الوقت عزل المجال الدينى هامشياً . وبعدها بدأت عجلة التقدم الغربى ، فى مشهد يماثل ما حدث فى الصعود اليونانى ، رغم فروق التاريخ الذى يتحرك دائماً للأمام . وهنا يمكن أن نحدد المعيار الغربى للعلاقة بين الدينى والدنيوى. فالازدهار فى الغرب يتحقق عندما يسيطر المجال الدنيوى ، ويفصل المجال الدينى ، ولا نقول يسيطر المجال الدنيوى على المجال الدينى ، فتلك قصة أخرى ، وملامحها نراها بوضوح خاصة فى ستينيات القرن العشرين ، أو العصر الذهبى لليبرالية العلمانية . فمن الواضح أن سيطرة المجال الدنيوى فى الغرب ، قد بدأت تؤثر على المجال الدينى، بسحقه تماماً . وهو ما أدى إلى ظهور الليبرالية المسيحية ،

وهى علمانية فى جوهرها ، وتتحالف مع المجال الدنيوى . وهذا السحق المتتالى للمجال الدينى أدى فى النهاية إلى ظهور حركات دينية أصولية ، بدأت كاحتجاج سلبى ، ثم دخلت معركة السياسة من أجل فرض سيطرة المجال الدينى على المجال الدنيوى .

لهذا نتصور أن الغرب مقدم على تغييرات هامة ، لأن التوازن بين المجالين الدينى والدنيوى مفقود ، ذلك التوازن الذى يحدث مع سيطرة المجال الدنيوى على الحياة ، وفصل المجال الدينى للأخلاق والعبادات .

وعبر صور التاريخ الغربى ، اكتسب المجال الدنيوى معناه ، والمجال الدينى معناه ، فالأول هو العقل الحر النشط المبدع الذى يحقق الإنجازات ، والثانى هو الأخلاق والعبادات التى تنظم حياة الفرد . والمجال الدنيوى يفسد بالانحلال وعندما يسيطر حتى يقضى على الأخلاق ، أما المجال الدينى فيفسد بالسيطرة ، وعندما يفرض الحكم باسم الله على المجال الدنيوى ، ويقضى تماماً على العقل الحر .

تلك قصة الغرب ، فما هى قصة العرب ؟!

تفتح قصة العرب آفاقاً جديدة لفهم البشرية وتنوعها ، كذلك تفتح لنا الآفاق لنتعلم الفروق الحضارية ، واختلاف المعانى والدلالات من حضارة لأخرى . ولكن من أين تبدأ قصة العرب؟ هل من الجاهلية ، أم من بداية ظهور الإسلام ؟!قد تكون الإجابة فى تصورنا مختلفة عن الأفكار السائدة ، ومتناقضة مع جدل الهوية والصراع حول الأصول . لكننا نعتقد أن هذه الإجابة أقرب إلى حقائق

الجغرافيا ، وتتمشى مع حقائق التاريخ ، أكثر من كونها تعبر عن صراعات الفكر المصرى المعاصر .

تلك الإجابة التى نتصورها تعود بنا إلى فراعنة مصر ، فالفرعونية من العربية ، فى تصورنا ، مثل الإغريقية من الأوروبية. فالحضارة الفرعونية هى الجذور التاريخية للحضارة العربية ، أى هى الانتصار الأول لمنظومة حضارة الوسط البشرية ، حضارة قلب العالم . وهذا التصور ينتج من رؤية الصحراء بإعتبارها محيطا جغرافيا واحدا يمتد فى قلبه من الخليج العربى حتى صحراء ليبيا . وأعتقد أن هذه المنطقة شهدت ميلاد قبائل العرب الأولى . وبعد عصر الأمطار ، تحولت بعض القبائل من الرعى إلى الزراعة ، وأكبر مجموعة تحولت للزراعة ، هى جماعة وادى النيل ، ذلك الوادى الذى تبقى من عصر الأمطار ، وحوله تكونت جماعة زراعية .

نتصور إذن ، أن مصر وجيرانها ينتمون إلى حضارة واحدة ، ومصر هى الحالة الخاصة لهذه الحضارة ، الحالة الزراعية المستقرة ذات الدولة المركزية ، وبذلك تكون الفرعونية هى الإنجاز الأول لحضارة الوسط . ثم جاءت العربية لتوحد المحيط الواسع لهذا الوسط وتكون تجانسه وتعيد ترابطه ، وتدخل فى ذلك الترابط حضارات أخرى مثل حضارتى بابل وأشور وهما أيضاً من حضارات الوسط ، ومن جذور الحضارة العربية ، وتعبران عن منطقة القلب من العالم .

بهذا المعنى ، نعتبر الحضارة الفرعونية ، هى المرحلة الأولى ، والصعود الأول للحضارة العربية ، وهى الجذور التى يجب أن نبدأ

منها . ولعل من المعروف موقف الدولة الفرعونية من الدين والدنيا . ففى السياق الفرعونى ، كان الدين والدنيا معاً يمثلان ترابطًا وتوحدًا، وإن اختلف دور كل عنصر . فالملك الإله ، والطبيعة التى تمثل الآلهة ، والزراعة التى تعتمد على الهندسة كما تعتمد على الإله ، هذه وغيرها خلقت نسيجًا متداخلاً من عناصر الدين والدنيا معاً .

هذا النموذج الفرعونى شكل حضارة الوسط أو القلب ، والتى نسميها الآن حضارة العرب . ولهذا وضع النموذج الفرعونى الأساس الأول لعلاقة المجال الدينى بالمجال الدنيوى .ومع نهاية الحقبة الفرعونية ، ظهر فراعنة ، بعضهم أجانب ، يحاولون حكم البلاد من خلال النفوذ الدينى للفرعون . ومع تدهور أحوال البلاد واستقلال الأقاليم ، وتحول السلطة الدينية ، إلى سلطة بدون مضمون نهضوى دنيوى ، مع كل ذلك شهدت الدولة الفرعونية أفولها ، أو هكذا نتصور .

وإذا كانت مصر ، ما تزال النموذج ، فقد أعقب الدولة الفرعونية، الاحتلال اليونانى ثم الاحتلال الرومانى ، حيث شهدت البلاد تفكك حضارتها وبنيانها ، ودخلت مفاهيم جديدة وتكونت جاليات تابعة للاستعمار ، وأنشئت فنون ومدارس على النمطين الإغريقى والهيلينى . وتلك الفترة شهدت تراجعًا للمجال الدينى على مستوى الحكم والتنظيم ، ليصبح المجال الدينى مقتصراً على الشعب ،ويسود المجال الدنيوى متمثلاً فى الفكر الوافد مع المستعمر. وربما تكون هذه الفترة هى أول محاولة لعلمنة مصر على النموذج الغربى لسيطرة الدنيوى ، وفصل الدينى .

وعندما دخلت المسيحية مصر ، سار بها التاريخ فى مسارين : الأول كان المسار الرسمى ، ويتمثل فى المسيحية البيزنطية ذات الجذور الهيلينية واليونانية وتمثل هذا المسار كنيسة الإسكندرية ، كمدرسة للاهوت وطرف فى جدل وصراع العقائد فى القرون الأولى . أما الثانى فكان المسيحية القبطية الشعبية التى انتشرت بين الناس . المسار الأول يعبر عنه الفن البيزنطى فى الكنائس المصرية رمزاً ، والثانى يعبر عنه الفن القبطى الشعبى ، رمزاً أيضاً .

كان المسار الأول يرتبط بالمسيحية فى الغرب ، وصراعات روما وأنطاكية والقسطنطينية . أما المسار الثانى فكان مشروع نهضة لمسيحية مصرية ذات جذور فرعونية ، ولكنه مشروع لم يكتمل . وتبقى المسار الأول فى لاهوت بيزنطى النزعة على المستوى العقيدى الرسمى ، وتبقى المسار الثانى فى جماعة قبطية هى امتداد للجذور الفرعونية .

كان المسار الأول ، ومازال ، أى لاهوت الإسكندرية ، يفصل المجال الدينى عن المجال الدنيوى ، ومنه يتشكل دور المؤسسة الكنسية . أما المسار الثانى ، أى مشروع النهضة المسيحية المحلية ، والذى لم يكتمل ، ولم يحقق توحد الدينى والدنيوى ، أصبح له دلالة مختلفة عندما لم تصبح الدولة مسيحية ومصرية ، لا أيام الرومان ، ولا أيام العرب .

ويلاحظ أن مشروع الكنيسة المسيحية ، يؤيد فصل الدينى عن الدنيوى ، وعندما تتأهب الكنيسة للسيطرة وتنادى بقيام العالم المسيحى تحاول فرض سيطرتها على الدنيا . وعندما تظهر المعارضة

ضدها ، تتراجع للمجال الديني ، وتنادي بفصل المجال الدنيوي عنها ، حتى تستطيع أن تحتمي داخل نطاقها الديني . ولهذا كانت إصلاحات الكاثوليك إبان نهاية العصور الوسطى ، تعطي للمجال الدنيوي استقلاله ، فمهدت بذلك لسيطرة المجال الدنيوي ، وتهميش المجال الديني .

فعلاقة الانفصال والنزاع بين الديني والدنيوي ، هما جزء من تراث الفكر الغربي ، كما إنهما جزء من تراث الفكر المسيحي الغربي، وتراث الكنيسة .

وعلى النقيض من ذلك كانت الفرعونية ، وعلى النقيض من ذلك جاء الإسلام . فمنذ صدر الإسلام أنشأ الأوائل المجالين الديني والدنيوي معاً ، وهو ما كان تراث المنطقة في التاريخ السابق على الإسلام . وهكذا أعيد توحيد الديني والدنيوي مع قيام الحضارة العربية الإسلامية ، ليتحقق الازدهار مرة أخرى .

ويمكن أن نكتشف هنا التميز العربي ، فالمسجد ليس مؤسسة مستقلة ، ولامنافسة للحكومة . بل إن الإسلام نفسه ليس له مؤسسة، فوجوده يرتبط بوجود الجماعة المؤمنة ، أي أن وجوده يرتبط بحياتها . ومن جانب آخر ، فإن الفكر الإسلامي ، يحقق نفسه في الدنيا ، وليس بعزل نفسه عنها . ففي الفكر المسيحي ذي الجذور الغربية ، تقف الكنيسة في مواجهة العالم ، تنعزل عنه حتى لايسيطر عليها ، أو تذوب فيه ، وتنتظر دائماً لحظة تنصير العالم ، أي عندما يصبح العالم كنيسة .

في الإسلام يختلف الأمر كثيراً ، فالدين يوجد بلا مؤسسة .

والمسجد مكان للعبادة ، ومكان للسياسة أيضاً . والفقهاء والعلماء ، هم جماعة مرجعية مستقلة حسب الوضع الأصيل لها . وفى هذا السياق يندمج العقل والإيمان معاً ، فالعقل حر فى أن يبدع ويفكر ويخلق ، والإيمان هو سياج العقل الذى يحدد له القيم والدوافع التى تحركه ، وكذلك فإن الإيمان هو القيم المطلقه التى تحكم أهداف العقل وغاياته . تلك هى الصورة لتوحد المجالين الدينى والدنيوى معاً ، فى لحظة الازدهار .

لكن الصورة تتغير مع ذبول الحضارة العربية وتدهور أحوالها ، وكلما تقترب الحضارة من نهاية دورة ازدهارها ، ينفصل المجال الدينى عن المجال الدنيوى ، ويفرض الأول سلطة على الثانى ، وهى الحالة التى نلمحها بالتدريج حتى القرن الثامن عشر ،وقبله بثلاثة أو أربعة قرون . وهنا يحدث تحول فى دورى الإيمان والعقل، فيصبح دور الإيمان هو التشدد ودور العقل هو النقل ، وينحصر المجال الدنيوى تدريجياً ، ويزداد دور المجال الدينى . وكأن الشعب يتحول للعمل لآخرته دون دنياه . وهنا يصبح الدين شكلياً متطرفاً متشدداً . وهى الصورة التى يمكن أن نلمحها فى المراحل المتأخرة للدولة العثمانية ، والتى غلب عليها الطابع العسكرى الدفاعى ، وفقدت المضمون الدنيوى النهضوى . فتحولت إلى حضارة الدفاع ، حيث يغلب الدين باعتباره دفاعياً ، يحتمى وراء التشدد والمزايدة الدينية ، وهكذا بدأ التدهور الحضارى .

وهى حالة تشابه التدهور الحضارى لدى الغرب ، ولكن الفرق بينهما أنه فى الغرب يحدث التدهور من سيادة السلطة الدينية على المجال الدنيوى ، أما لدى العرب فيحدث التدهور بسبب القداسة

الشكلية للمظاهر الدينيـة بالدرجـة التى تفقدها معناهـا ، وتفقد الدنيا مجالها .

ومنذ القـرن التاسـع عشر ، ومـع عصـر الإصلاحات والتنظيمات، بدأت الإمبراطورية العثمانية فى التحديث على طريق الغرب . وإذا كانت البداية تحمل معها تعظيم المجال الدينى على حساب المجال الدنيوى ، فإن النهاية كانت سيطرة المجال الدنيوى وفصل المجال الدينى ، وتعريض بلاد العرب لعملية علمنة على الطريقة الغربية ومن هنا بدأت فترة التفكك .

فالإزدهار ـ إذن ـ ينتج من تزاوج الدينى والدنيوى ، العقل والإيمان ، أما التدهور فينتج من سيادة الدينى على حساب الدنيوى، ويأتى التفكك بسبب سيطرة الدنيوى على الدينى ، وغالباً ما يحدث ذلك عن طريق التأثيرات الخارجية .

وإذا أردنا أن نضيف لهذه الصورة تكاملها ، فنجد أن الدين فى الغرب يميل للروحانية والقداسة ، والدين لدى العرب يلتحم بالحياة. والعلم عند الغرب وسيلة لتحقيق الدنيا ، وعند العرب وسيلة لتحقيق غايات الدين والدنيا . والعقل فى الغرب حر من أى قيود ، ومدفوع بالدوافع البيولوجية ، والعقل لدينا محكوم بالقيم العليا الإيمانية .

وهكذا فإن ما يحقق لهم الازدهار يحقق لنا التفكك ، وما يحقق لنا الازدهار ، يحقق لهم التدهور. وأيضاً فإن ما يحدث لديهم ، يحدث لدينا ، والعكس ، وكلها حلقات ، ودورة حياة . ولكن لكل منا لحظة تميزه وحده يحقق فيها نفسه ، ويحقق الازدهار .

(٤)

التعدّد فى الواحد

إن البناء الاجتماعى ،والتنظيم الاجتماعى ، وكذلك التقسيم الاقتصادى الاجتماعى ، تعد من المفاهيم الهامة فى فهم أى مجتمع . وترتبط تلك الجوانب بالحضارة كمفهوم وبناء عام ، كما ترتبط بالنظام السياسى . فحتى نستطيع فهم أى مجتمع سياسيًا واجتماعيا ، نحاول تحليله إلى العناصر المكونة له ، حتى نعرف على وجه الدقة ، كيف يتكون النظام السياسى ، وكيف يعمل ، وماهى أهم التحالفات والفئات التى تشارك فى صنع القرار .

والأهم من ذلك ، أن البناء الاجتماعى ، يمثل فكرة جوهرية ، تتعلق بمختلف جوانب الحياة . فهذا البناء يحدد من جانب العلاقات الشخصية للأفراد ، ويعرفنا بالعلاقات الحياتية العادية ، وفى نفس الوقت فإنه يساهم بدور كبير فى فهمنا للنخب الحاكمة ودورها ومصدر شرعيتها . نتصور إذن ، وجود بنية اجتماعية تقوم عليها مختلف تنظيمات الحياة ، وهذه البنية هى تصور نعبر به عن شكل انتظام الأفراد والجماعات والعلاقات داخل مجتمع ما .

ولعل تاريخ الفكر الغربى المعاصر يضيف أهمية جديدة ومتزايدة للبناء الاجتماعى ، فهذا الفكر يرتكز أساساً على فكرة «الطبقة» .

وحول هذا المفهوم ودوره وتاريخه ، يدور الكثير من الجدل ، وكذلك فإن هذا المفهوم يحدد طبيعة تطور المجتمعات الغربية . يضاف إلى ذلك أن الخلاف بين الرأسمالية والاشتراكية أو الشيوعية ، يدور معظمه حول دور الطبقات وما تحققه من مكاسب ، وما يسمح لها به من أدوار سياسية .

ينقلنا ذلك إلى الربط الدائم بين التحديث من جانب ، ونشأة البرجوازية من جانب آخر . الأمر الذى جعل الكثير من مفكرى العرب يبحثون عن البرجوازية العربية ونشأتها وتطورها ودورها . مما دفع البعض إلى ربط ما نعانيه من تخلف عن الحداثة ، بعدم نمو وتبلور طبقة برجوازية قادرة على القيام بدور فى إحداث التقدم .

لذلك أصبحنا نقع تحت أسر التفكير فى الطبقة الوسطى ، وأزماتها ومشكلاتها ، نبحث عنها وعن دورها ، ونحلل سبب تراجعها عن القيام بدورها . وأصبحت الطبقة الوسطى بالنسبة لنا ، لغزاً يحتاج إلى حل . فهى حسب الفكر الشائع يجب أن تكون مهد النهضة ، وهى حسب واقعنا جبل من الصمت والحيرة والقلق .

بل إن الصورة تزداد غرابة ، بسبب انفجار شرائح من الطبقة الوسطى ، تمرداً على الأوضاع المعاصرة ، وتحول هذه الشرائح إلى استخدام العنف . وهو دليل على أن الطبقة الوسطى أصبحت تعانى من ضغوط الحياة أكثر من غيرها . وترتبط توقعاتنا عن الطبقة الوسطى ، بتوقعاتنا عن الطليعة المثقفة ، ودورها الرائد فى النهضة ، وقياداتها للجماهير ، وغيرها من التوقعات التى كثيراً ما تواجه

بالإحباط ، وتتركنا نتساءل عن سبب عدم حدوث التطور الاجتماعى المحقق للتقدم كما حدث فى الغرب .

إن الأمر يحتاج منا ، لما هو أكثر من مجرد البحث عن علامات التطابق بين أوضاعنا وأوضاع الغرب . فالقضية ليست نمطاً للتطور قابلا للتكرار عبر دول العالم . بل إن البناء الاجتماعى وتقسيماته وتطوره ، هى من أهم العلامات الفارقة بين حضارة وأخرى . وهذا يدفعنا إلى العودة للوراء ، حتى نبدأ رؤيتنا بمفاهيم ومسلمات جديدة .

والغرب عندما تكلم عنا استشراقاً ، تحدث عن شعوب يغلب عليها الشكلان القبلى ، والجماعى ، والنظام الأبوى ، ووصف ذلك بالتخلف والبدائية . ولعل هذه الرؤية هى بداية التفكير بالنسبة لنا ، بعد أن نزيل منها الأحكام الأخلاقية ، أى وصف بناء بالسلبية ، وآخر بالإيجابية .

فافتراض أن أى مجتمع إنسانى ينقسم أفقياً إلى طبقات ، تختلف فيما بينها من حيث موقعها الاقتصادى الاجتماعى ، وموقعها من علاقات الإنتاج ، هذا التصور أصابه التعميم بدون مبرر . فالشكل الطبقى ، يعبر عن مرحلة من التطور ، حدثت فى الغرب ، أكثر من كونه يعبر عن مختلف حضارات البشرية .

لانقصد بذلك أن الطبقات توجد فى الغرب ، ولاتوجد لدى العرب ، ولكن نقصد أن هناك أشكالاً مختلفة للبنية الاجتماعية ، وهذه الأشكال تحدث فى معظم حضارات العالم بدرجة أو أخرى ، ولكن كل شكل منها يمثل السياق الملائم لحضارة دون غيرها . بهذا

المعنى ، نتصور أن هناك أشكالاً ترتبط بالازدهار ، وأخرى بالتدهور، وثالثة بالتفكك ، أى شكل اجتماعى لكل حالة من الحالات الحضارية الثلاث التى نتابعها فى هذه الدراسة . وهذه الحالات متغيرة عبر الحضارة ، فالنمط الذى يواكب الازدهار فى حضارة ، قد يواكب التفكك أو التدهور فى حضارة أخرى .

وإذا حاولنا رسم صورة مبسطة لما حدث فى الغرب منذ العصور الوسطى . سنجد أن فترة حكم الكنيسة / الدولة ، تميزت فى قمتها ، بالطابع الجموعى ، ونقصد به البناء الهرمى الرأسى ، الذى يبدأ بأصحاب السلطة الدينية الدنيوية ، وينتهى بالجماهير . وفى هذا النمط يقسم الشعب إلى مقاطعات ، كل منها يمثل مجموعة ، تبدأ بالأغنى حتى تصل إلى الأفقر .

وهذا الشكل جماعى ، ولكن يغلب عليه « الجموعية » فى نظرنا ، حيث السلطة تتمركز فى يد واحدة ، وتكون قادرة على قيادة الجماهير والتحكم فيها ، وفرض الحكم بالحق الإلهى . وهذا النمط تواكب مع سيادة المجال الدينى وفرض سيطرته على المجال الدنيوى ، حتى أصبح الأخير محدوداً للغاية .

ذلك كان نموذج ماسمى بالعالم المسيحى ، أى عصر مملكة الكنيسة على الأرض ، حيث اعتبرت أوروبا بمثابة أرض الملكوت المسيحى ، وذلك فيما بين القرن الثانى عشر والقرن الرابع عشر على وجه الخصوص .

ورغم أن الكنيسة تعتبر ذلك العصر ، هو عصرها الذهبى ، خاصة الكنيسة الكاثوليكية الحاكمة فى ذلك الوقت ، وكذلك

الكنسية الأرثوذكسية الشرقية (شرق أوربا)، إلا أن هذه الفترة فى التاريخ الأوربى هى فترة التدهور الحضارى ، قياساً على ما سبقها من مجد يونانى / رومانى ، وما تلاها من نهضة أوروبية .

وبين عصر التدهور وعصر النهضة ، نلمح فترة النزاع بين المجال الدينى والمجال الدنيوى ، وهى فترة التفكك الغربى الشامل . وفى هذه الفترة انقسمت أوربا إلى إقطاعيات منفصلة ومنعزلة ، كمرحلة وسطى بعد تفكك سلطة الكنيسة، وقبل قيام سلطة الدولة . ونتصور أن هذه المرحلة قد اتسمت بالطابع الجماعى [1] ، فلم تكن «جموعية » لعدم وجود سلطة رمزية فاعلة تتحكم فى الجماهير وتربط بينها ، بل كانت جماعات متفرقة لكل منها سلطتها الخاصة الفاعلة .

والشكل الجماعى الغربى ، تميز بالقهر الشديد للفرد ، وسحقه تحت مظلة حكم الفرد للجماعة . وتواكب ذلك مع النظام الإقطاعى ، وأصبح الأمير سيد الجماعة أما أعضاء الجماعة ، فهم ليسوا أكثر من عبيد . وهكذا تميزت مرحلة التفكك الغربى ، بنمط جماعى سلبى حسب رأى الغربيين أنفسهم . ومن هنا نفهم سبب الرؤية السلبية للمجتمعات العربية ،عندما وصفت بالجماعية ، فالغربى أسقط خبراته الخاصة ، ودلالات المفاهيم المستمدة من خبرته على مجتمعاتنا ، دون اعتبار للفروق الحضارية .

والنهضة الأوروبية ، شهدت ميلاد البرجوازية ، أو ميلاد

---

(١) برتران بادى : الدولتان ، مرجع سبق ذكره

الطبقة ،وتحلل الجماعات وتكون فئات من البشر ذات خصائص وأهداف متشابهة . هذه الفئات كونت الطبقات . وفى هذه العملية، ومع تفكك الجماعات المستبدة ، انتظم الأفراد فى طبقات، وقدمت هذه الطبقات إرادتها مشروطة إلى الدولة ، وتكونت الدولة كتعبير عن احتياج الأفراد إلى تنظيم يحمى مصالحهم .

والطبقة هنا ،هى جماعة أفقية من الغرباء . فهى كيان يوجد نظرياً ، من حيث تماثل الاهتمامات والاحتياجات لدى فئة من المجتمع ، ليست على علاقة معاً . وجماعة الغرباء (الطبقة) عبرت عن نفسها بعد ذلك تنظيمياً فى النقابات وغيرها . مما حولها إلى فئات أكثر التحاماً وأكثر تنظيماً .

والطبقة بهذا المعنى ، تجمع أفقى ، معادٍ للجماعة كتجمع رأسى. وهذا التحول من الجماعة إلى الطبقة ، هو الذى ولد النهضة الأوروبية ، وحرك حماس الفرد، وأطلق العنان للإبداع . فالطبقة ترتبط بالفردية . ففى داخل الطبقة كل فرد وحدة مستقلة فاعلة ومتنافسة ومنفصلة عن الوحدات الأخرى الموجودة فى الطبقة. على العكس من الجماعة ، التى تشترط العضوية فيها نمطاً من الالتزام بروح الجماعة ومصالحها . ففى الجماعة الفرد ليس وحدة مستقلة ، بل الجماعة هى الوحدة الأولى .

وهكذا تم بناء صرح التقدم الغربى ، فى مرحلة الازدهار ، من خلال نموذج الطبقة وعلى أساس الفردية . وتواكب ذلك مع سيادة المجال الدنيوى، وتهميش المجال الدينى وفصله . والآن ، والأمواج تتلاطم فى البحر الغربى ، تظهر نزعات متطرفة حول الزعيم الإله ،

والجموع الخاضعة ، سواء فى شكل دينى أو فى شكل نازى . مما يفتح صفحة جديدة للتغير ، معادية للفردية ، ومعبرة عن رغبة الفرد فى الاحتماء بالجموع ، حتى وإن كان ذلك على حساب حريته .

أما فى التاريخ العربى ، فنحن بصدد نموذج آخر للتطور ، فمع الازدهار العربى الإسلامى ، نلاحظ إمبراطورية تقوم على الجماعات المنفصلة والمتعددة والمتداخلة [١] . والتقسيم الجماعى ، هو تقسيم أفقى ورأسى معاً ، وبالتالى ينتج عنه فسيفساء ، يراها الناظر من الخارج على أنها تفكك ، وجماعية بدائية قبلية ، وتشرذم . ولكن يراها من يعرف تاريخ العرب ، على انها نموذج الازدهار ، الذى يتميز بالتعدد والثراء ، كما يتميز بالتوحد . فالنظام الجماعى فى الغرب يؤدى إلى التفكك ، أما النظام الجماعى لدى العرب ، فيؤدى إلى التوحد . حيث ينقسم المجتمع إلى جماعات وطوائف وملل ، ولكل منها تميزه الخاص ، ومصالحه ، وترابطه ، وكلها معاً تنتمى إلى الإطار الجامع للأمة ، وهو قيمها العليا المشتركة ، التى تمثل محك الشرعية والالتزام ، لكل الجماعات من جانب ، وللحاكم من جانب آخر .

والتقسيم الجماعى لدى العرب ، يسمح بالانتماء المتعدد ، أى يسمح للفرد بالانتماء إلى جماعة أسرية (أسرة ممتدة) وإلى جماعة مهنية (طائفة) وإلى جماعة دينية (طريقة) وهكذا . مما يؤدى إلى التداخل

---

(١) طارق البشرى . منهج النظر فى النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامى . مالطة : مركز دراسات العالم الإسلامى، ١٩٩١ .

بين الجماعات ، ويزيد الترابط بينها . وهذه الجماعات تكتسب من دورها وأعضائها ، قوة تجعلها فاعلة فى حد ذاتها . لذلك فإن المجتمع ، أو القطاع الأهلى ، يتحرك من تلقاء ذاته ، عبر جماعاته ، مكتسباً مساحة كبيرة من الحركة واتخاذ القرار . وفى نفس الوقت تكون الحكومة هى المنظم الأعلى ، للشئون السيادية . لذلك فالحكومة لاتتدخل فى تفاصيل حياة البشر ، ولاتحكم الأفراد مباشرة، بل تنظم الأمور السيادية ، وتقف أمامها الجماعات ، التى تمارس الحكومة دورها من خلالها ، والتى تستطيع مواجهة الحكومة عند الضرورة .

والجماعة هنا ، ليست بالطبع الجماعة الاستبدادية الأبوية الساحقة لحقوق الأفراد ، بل هى الجماعة التضامنية التكافلية الحامية لحقوق الأفراد ،والتى تتحمل جزءاً كبيراً من المسئولية تجاه الفرد . فالفرد بانتمائه للجماعة يتنازل عن جزء من خصوصيته من أجل مصلحة الجماعة ، وفى مقابل ذلك تقوم الجماعة بتحمل جزء من المسئولية تجاه الفرد نفسه . فلا يواجه الفرد الحياة بمفرده ، ولا يتحمل مسئولية نفسه كاملة ، بل تؤازره الجماعة وتعضده .

وهكذا فإن النموذج الجماعى لدى العرب هو نموذج الازدهار، فى حين أن النموذج الجماعى لدى الغرب هو نموذج التفكك . فالفرد داخل الجماعة العربية ، يحقق الانتماء والأمان ، ولذلك لايتمرد على الجماعة . إن الأبوبة بهذا المعنى تعنى « الحكمة » ، ولا تعنى بطش السيد بالعبد كما فى نموذج الجماعة فى الغرب .

وعندما تأفل الحضارة ، وتبلغ مداها بالعرب ، وفى عهد

الإمبراطورية العثمانية ، نشهد ثلاث مراحل تبدأ بالازدهار ثم التدهور ، ثم التفكك . وفى حالة التدهور فى النموذج العربى ، تزداد سلطة الحكومة وتتجاوز حدود الجماعات ،وتقضى على استقلالها النسبى ، وتوجه سلطتها ونفوذها للأفراد ، وتفرض قوتها على الجماهير . ونعتقد أن هذا النموذج يصبح أقرب إلى الجموعية ، أى إلى تحلل الجماعة ، وتضاؤل نفوذها ، لصالح الدولة .

وإذا كان نموذج الازدهار الجماعى الفسيفسائى قد واكب توحد وتجانس المجالين الدينى والدنيوى ، والذى استمر حتى الإمبراطورية العثمانية فى مرحلتها الأولى ، فإن نموذج التدهور الجموعى قد تواكب مع سيادة المجال الدينى وانزواء المجال الدنيوى. وهذا فى رأينا ، هو النمط العثمانى فى مرحلته الثانية (فى القرن الثامن عشر) وهو نمط يعتمد على قوة الحكومة وعسكريتها، وقدرتها فى الدفاع عن نفسها ، مما يدفعها إلى تأكيد تشددها الدينى ، وفرض سيطرتها على الجماهير ، أى قوتها الخراجية . ويختفى هنا مضمون النهضة ، كما تختفى الجماعات ، فتزداد حالتها سواء . ويحدث التدهور نتيجة التزاوج بين سلطة الحاكم وشكلانية الدين . وهى المرحلة الأخيرة من دورة الحياة ، حيث تدافع الحضارة عن نفسها ، دون أن تكون قادرة على المضى قدماً فى الازدهار .

أما المرحلة الثالثة للإمبراطورية العثمانية، ومنذ القرن التاسع عشر، فهى مرحلة التفكك ، والذى تواكب مع بداية النزاع والفصل بين المجالين الدينى والدنيوى ، وانتهت بسيادة الدنيوى وتهميش الدينى . وفى هذه المرحلة بدأت عملية التغير فى أكثر من اتجاه . الأول كان التحديث والتطوير من جانب الباب العالى ، وكذلك من

جانب محمد على والى مصر ، عن طريق الاقتباس من الغرب . أما الجانب الثانى فكان ترهل سلطة الحاكم تدريجياً ، وتحطم الجماعات (والطوائف) تدريجياً ، لصالح تكون فئات أفقية ذات مصالح متشابهة ، أى لصالح قيام طبقات .

كان التحلل الداخلى ـ إذن ـ يؤدى إلى تكون الطبقات [1] وكان التغير الفوقى القانونى والمؤسس ، المستورد من الغرب ، يقنن قيام الطبقات . وهكذا بدأ عصر التفكك والمستمر حتى الأن . حيث تحللت الجماعات تدريجياً من نفسها أو بقوة القانون ، وتكونت الطبقات المشتتة وغير المترابطة . وتضخمت فى المقابل الحكومة لتصبح دولة ، بديلاً عن الجماعات ، لتصادر المجال الاجتماعى وتحكمه بالمجال السياسى ، دون تفويض من أحد . وتفرض بذلك النظام والهيبة على مجتمع مفكك .

والطبقة فى مجتمعنا ، تؤدى إلى التشتت ، وتدفع الفرد للصمت ، لأنه لا يتحرك داخل سياج للانتماء والأمان . وتتحول الفردية إلى مجرد إشباع أنانى للحاجات الشخصية ، دون أن تكون تنافسًا إبداعيًا . وتصبح الطبقة جثة هامدة ، مثل حال الطبقة الوسطى لدينا . فالطبقة بهذا المعنى ، ليست بناء ، ولكنها حالة تفكك بناء سابق ، وعدم تكون بناء لاحق بعد . لهذا تعيش الدول العربية ، ومنذ قرنين حالة من التفكك ، والتغيير المستمر ، وعدم الإستقرار . فنحن فى المرحلة الفاصلة بين تدهور سابق ، ونهضة لم تأت بعد .

---

(١) بيتر جران . الجذور الإسلامية للرأسمالية . القاهرة : دار فكر ، ١٩٩٣ .

وتلك الأشكال السابقة تعبر عن تباين بين حضارة الغرب ، وحضارة الوسط (العرب) . وفيما سبق لم نتناول حضارة الشرق الآسيوى ، ونكتفى بالتأكيد على أنها تمثل نموذجًا ثالثا مغايرًا للنموذجين الغربى والعربى . ونتصور ـ كمجرد فرض ـ أن هذه الحضارة فى ازدهارها ، يسود المجال الدينى ويتوحد بالكامل مع الدنيوى ، فيكون الدينى دنيويا ، والعكس صحيح . وكذلك ففى ازدهارها ، تتميز بالجموعية ، حيث الشعب كله ، جموع متوحدة مترابطة داخل سياق رمزى لسيادة روح الجماعة . أما فى حالة التدهور ، فنتوقع سيادة المجال الدنيوى واختفاء الدينى ، أى اختفاء القيم الرمزية الدينية ، وسيادة متطلبات الدنيا على مجال الحياة . ويتواكب ذلك مع ظهور الطبقات ، وتضخم الدولة وطغيان دورها ، دون أى مبرر رمزى شرعى . أما التفكك ، فربما يحدث من النزاع والانفصال الدينى ـ الدنيوى ، وكذلك فى ظهور التقسيمين الرأسى والأفقى معاً ، أى سيادة نمط الجماعات . وما سبق عن الشرق الآسيوى ، ليس إلا مجرد فرض يكمل الصورة ، وربما يسمح بإعادة تقيمها وتعديلها .

الدورتان السياسية والحضارية

نلاحظ فيما سبق أننا نتحدث عن الدورة الحضارية ، وليس عن دورتى القوة والنظام السياسى . ونتصور أن الدورة السياسية ، هى عملية جزئية تحدث داخل الدورة الحضارية . وفى نفس الوقت فإن دورة النظام السياسى ، تكسب الدورة الحضارية ، عدداً من المراحل الداخلية ، التى تؤثر على رؤيتنا وتقييمنا للأحداث .

فالتقلب بين العدل والطغيان ، يحدث فى كل الفترات الحضارية السابقة . أى يمكن أن نلاحظه فى زمن الازدهار العربى ، ذى النمط الجماعى ، كما يمكن أن نلاحظه فى زمن الازدهار الغربى ، ذى النمط الطبقى . فالنازية مثلاً ، شكل للطغيان ، ولكنها تنتمى إلى النموذج الطبقى وإلى التحديث ، وهى بالتالى مرحلة فى الازدهار الأوروبى . وكذلك الشيوعية فهى شكل لطغيان الدولة / الحزب ولكن داخل نفس النموذج الطبقى للازدهار . هكذا نتصور أن نظام الحكم ، له دورة بين العدل والطغيان ، وبينهما فترات لتفكك نظام الحكم ، لا التفكك الحضارى . وتفكك نظام الحكم، يحدث الفوضى ويمكن ملاحظته ويفصل بين نظام سياسى وآخر (مثلاً مصر فى عام ١٩٥٢) ، أما التفكك الحضارى فهو عملية طويلة يصعب ملاحظتها وتستمر فترة زمنية تمتد بين مرحلة حضارية وأخرى .

وغالباً ما يزداد الطغيان فى مراحل التدهور الحضارى . ولكن الاختلاف بينهما كبير. فالطغيان هو نظام حكم يمارس قوته منفرداً ، بدون أى دور للجماهير أو الأمة . أما العدل ، فهو نظام يحقق العدالة بين فئات المجتمع ويحقق مشاركة الجماهير فى صنع القرار. ومن جانب آخر ، فإن التدهور ، هو تحول النظام الحضارى ، إلى شكل قريب من نموذج التراث الأصيل ، ولكنه شكل سلبى . لذلك فالتدهور لدينا ، هو « تشدد » فى الدين ، وهو « توسع » فى الجماعية حتى تصبح جموعية. يعبر التدهور إذن عن التراث فى شكله السلبى ، والازدهار يعبر عن التراث فى شكله الإيجابى ، أما التفكك

فهو حالة مغايرة ومختلفة عن النموذج التراثى ،تظهر سواء بسبب ظروف داخلية أو خارجية أو كليهما معاً .

بهذا المعنى نحتاج أن نراجع العديد من المفاهيم ، عن اليمين واليسار مثلاً ، وعن المحافظة والليبرالية أيضاً . فالمجتمع الغربى الطبقى ، له توجه سياسى ثنائى القطب ، ومتعدد فى أشكاله التطبيقية ، أى أن ثنائيته تظهر فى التصنيف العام . وثنائية المجتمع الغربى بين المحافظة والليبرالية ، تتداخل مع ثنائية اليمين واليسار. حيث المحافظة تأتى من الانحياز للطبقة العليا ، وتأكيد الرأسمالية المتطرفة ، والمطالبة بخفض الضرائب عن الأغنياء ، وإهمال حقوق المهاجرين . . وغيرها . أما الليبرالية ، فهى تنتمى أكثر لليسار ، وللاشتراكية ، والعدالة الاجتماعية ، وحقوق الأقليات ، والتركيز على أهمية الدعم وزيادة المعونة الاجتماعية ، ودعم الصحة والتعليم وغيرهما . مع اختلاف المسميات بين أمريكا وإنجلترا من جانب وأوروبا من جانب ، حيث فى الأخيرة تصبح الليبرالية هى اليمين فى مقابل الاشتراكية .

على أية حال ، نلاحظ أن هذه الثنائية هى تعبير عن النموذج الطبقى . وليست تعبيراً عن النماذج الأخرى . مع ملاحظة أن معظم الجدل السائد فى بلادنا ، فى القضايا السياسية والاقتصادية ، يدور حول هذه الثنائية ، والأهم من ذلك أن الانحياز الطبقى للفقراء (تجربة عبد الناصر) والانحياز الطبقى للأغنياء (تجربة السادات وما بعدها) كلاهما لم يؤد إلى نفس النتائج التى تحدث فى الغرب .

ما نعنيه بذلك ، أن فترة التفكك الحضارى ، يقابلها على

الصعيد السياسى نظام حكم يقوم بدور الحفاظ على وجود الأمة من التحلل ، ويصبح النظام سياجاً ورمزاً ، دون أن يكون فاعلاً فى إنهاء حالة التفكك الحضارى . فالنظام هنا تعبير عن حالة التفكك، أى أنه نظام سياسى مغاير لطبيعة المجتمع ، ويتواكب مع حالة حضارية مغايرة لتراث المجتمع وأصوله . وبالتالى فإن دورة النظام السياسى مابين التفكك والعدل والطغيان ، ماهى إلا دورة صغرى داخل مرحلة التفكك الحضارى .

(٥)
الانتصار المهزوم

الدخول إلى الحاضر ، عملية هامة ، حتى نعيد تقييمنا لظروفنا وأوضاعنا الراهنة ، وحتى نستطيع صنع المستقبل . والحاضر يحتاج منا إلى دخول جديد ، بمفاهيم جديدة ، تعى الماضى ، وتعى الذات الحضارية ، وتحدد موقعنا من الحياة ومن دورة الحياة . وحتى نفهم حاضر مصر ، الذى هو نموذج لحاضر أمة العرب ، علينا أن نعى تماماً عصر التفكك الحضارى الذى نعيش فيه ، ومنذ مطلع القرن التاسع عشر .

وإذا كنا ننظر للحقبة الماضية القريبة ، باعتبارها سجلاً للصراع بين أوطاننا وبين الغرب ، وانها صفحات من الاستعمار والتحرر ، فعلينا أيضاً أن ننظر إليها باعتبارها صفحة للتفكك الحضارى الداخلى . فالعوامل الداخلية أدت إلى تفكك بنائنا الحضارى ، والعوامل الخارجية أعطت لهذا التفكك صورة مشدودة إلى الغرب ، تتشابه معه شكلاً ، دون أن يكون لها نفس مضمونه ودلالته ، خاصة من حيث الازدهار والتقدم .

وهكذا تفاعلت عناصر الداخل والخارج معاً ، لتخلق حالة التفكك ، مكونة من النموذج الطبقى وفصل الدينى عن الدنيوى ،

أرضية داخلية حولتها العناصر الخارجية إلى بناء مقلد تابع ، ينفذ منه الاستعمار ، ويدخل من خلاله التغريب . ويتقابل بذلك الاستعمار مع القابلية للاستعمار ، ويتوحد التغريب القادم من الخارج ، مع وكلاء الغرب المحليين ، وتندمج شروط القوى العظمى مع شروط النظم الحاكمة .

لذلك تمثل الإمبراطورية العثمانية ، محور فهمنا للحاضر . فتحلل الجماعات والطوائف مع نهايات القرن الثامن عشر ، وظهور الإصلاحات والتجمعات الطبقية، وجذور البرجوازية والرأسمالية[1]، كل ذلك بدأ قبل أن يفرض الاستعمار شروطه علينا . وفكر حسن العطار يظهر قبل عصر البعثات ، وقبل رفاعة رافع الطهطاوى . بل إن محمد على نفسه استقدم النماذج الغربية ، قبل أن يفرض الاستعمار شروطه على خلفائه . بهذا نستطيع أن نتصور أن التفكك سابق للاستعمار ، وتحول بناء المجتمع إلى نموذج مغاير للتراث ساعد على تقليد وتمثل الغرب ، سابق لقدوم الحملة الفرنسية على مصر .

ولهذا فإن سيادة النمط السلطوى فى الحكم ، وتراجع دور الجماعات والطوائف ، أديا منذ مطلع القرن التاسع عشر ، إلى ظهور طبقات ، هى نتاج تفكك الجماعات ، وتحولت بعض هذه الطبقات إلى نخب عسكرية وإدارية ، وبدأ تدريجياً انعزالها عن الجماهير واحتماؤها فى الدولة كرمز وقوة للوجود .

---

(١) بيترجران ، الجذور الإسلامية للرأسمالية ، مرجع سبق ذكره .

والإصلاحات العثمانية ، مثل إصلاحات محمد على ، كانت محاولة لإنشاء الدولة الحديثة على النمط الغربى ، وفى نفس الوقت فإن الاستعمار فى مواجهته مع الأمة العربية ، أدخل العديد من التغيرات التى من شأنها توسيع درجة تفكك المجتمع ومحاكاته للنموذج الغربى . لذلك أصبحت العوامل الداخلية والخارجية معاً، تساعد على إقامة شكل حضارى تابع للخارج الغربى ، وانحصر النضال الوطنى فى مدى استقلال عملية صنع القرار الداخلى .

ومنذ محمد على ، نلاحظ أن تفكك المجتمع أصبح يعالج من خلال قيام الدولة القوية. بمعنى آخر ، وفى مقابل تفكك المجتمع واحتمال اختراقه واضطرابه ، أصبح وجود الأمة مختزلاً فى قيام دولة قادرة على البقاء ، وقادرة على حماية المجتمع من الاختراق الخارجى . بهذا أصبحت الدولة وجوداً مضخماً من دواوين الإدارة . فهى ليست الدولة القومية كما فى الغرب ، أى الدولة التى توجد كرمز لقيام قومية، وبدونها لا تقوم هذه القومية . وهى أيضاً ، ليست الحكومة المنظمة للأمة ، كما فى بلاد العرب ، حيث الأمة توجد من خلال بنائها الخاص ، ويكون دور الحكومة هو تنظيم الجوانب السيادية العامة .

الدولة الحديثة ـ إذن ـ ومنذ محمد على ، هى كيان مؤسسى ، يجمع كل السلطات العسكرية والأمنية والإدارية ،وينوب عن وجود الأمة ، ويعوض تفككها . ولهذا فالدولة فى هذه الحالة ، تمارس الحكم بدون تفويض ، وتمارس الطغيان بدون مبرر ، وتستقل نخبتها بالحكم ، لا لأنها مفوضة من الشعب ، ولكن لأنها تقف على

رأس جهاز الدولـة ، فهى نخبـة بحكم الوظيفة ، لابحكم التفويض .

فماذا حدث منذ محمد على ؟إن تاريخ مصر شاهد على استمرار عمليات متشابكة عبر القرنين الماضيين . فمن حيث التحول من الجماعة إلى الطبقة ، فسنجد تغييرات تبدأ بمحمد على ثم أسلافه ، ثم تتواصل التغييرات حتى مجىء ثورة ٢٣ يوليو ، حيث تضع الثورة نهاية بالقانون للبقايا التراثية ، إن صح التعبير .

وفى نفس الوقت ، تزداد المساحة بين النخبة والجماهير ، فإذا كان محمد على قد جاء على يد الجماهير أو ممثليهم ، فإن أحدا بعده لم يأت عن طريق الجماهير واستلم الحكم كملك أو رئيس جمهورية . وهكذا تحولت مسألة الحكم إلى يد الجهاز الإدارى ، بشقيه العسكرى الأمنى ، والمدنى . وأصبح تكون النخب رهناً بتفكك فئة من المجتمع وعن المجتمع وصعودها فى الحداثة والتغريب ، أو صعودها فى الدولة المسماة حديثة .

والدولة الحديثة ، التى تحمى المجتمع المفكك ، وهى دولة مغتربة ، تحمى مجتمعا مغتربا ، تتحول إلى نموذج سيادى للسلطة ، ويصبح وجودها هو وجود المجتمع ، وأمنها هو أمن المجتمع . وتدور المراحل السياسية عبر الماضى القريب ، لتكون صورة لافتة للنظر . فدولة محمد على ، تضعف على يد خلفائه ، فيصبح المجتمع والدولة نهباً للاستعمار ، وتخترق الدول الغربية احشاء الوطن . وهنا تقوم ثورة الدولة ، على يد الجيش ، بقيادة عرابى ، فى محاولة لإقامة الدولة القوية ، وهى محاولة تفشل لتعود مصر للاختراق مرة أخرى . ثم تقوم ثورة الدولة ، على يد الجيش، بقيادة عبد

الناصر ، الذى ينجح فى صد الهجوم الخارجى ، ويقيم الدولة القوية المستقلة . ولكن الدولة تضعف مرة أخرى على يد السادات وحتى الوضع الراهن ، ويصبح المجتمع والدولة معاً ، نهباً للاختراق الخارجى بدون أى درع واقٍ .

وكأن الصراع أصبح يدور حول مدى التفكك ، وتصيبه لحظات ضعف ، ولحظات قوة . وفى لحظات القوة ، تغلق الدولة حدودها على أى يد عابثة ، وفى لحظات الضعف ، تمتد الأيدى للعبث بمصير الوطن . وعندما يزداد الضعف والوهن تتحرك الجماهير لتحافظ على وجودها كما حدث فى ثورة ١٩١٩ .

فكيف نعرف الدولة المصرية ؟ هى بداية نموذج للمحاكاة للغرب بدأه محمد على ، ثم هى نفسها الأداة التى استخدمها الاستعمار فى السيطرة على مقدرات مصر . وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، جاءت من صغار الضباط ، وهم جزء من جهاز كان يقوده الملك والإنجليز. ولهذا فإن فكر الأحرار ، انحصر فى أهمية وجود دولة قوية وحديثة ، تحاكى الغرب وتستقل عنه . ولكن هذا الهدف ، أصبح صعب المنال ، لأن الدولة نفسها مجرد حالة وقتية ناتجة من تفكك البناء الحضارى للمجتمع ، وقوتها حالة استثنائية لأنها تمثل نظامًا مغايرًا للمجتمع ، وتقود مجتمعا مفككا لديه القابلية للتغريب .

لهذا فإن حكم « يوليو » أصبحت له ملامحه الواضحة . فهو حكم إدارى عسكرى وليس سياسياً ، لأنه لا يعمل فى المجال السياسى ، بقدر تأميم المجالين السياسى والاجتماعى معاً ، لصالح الدولة ، لتصبح المهيمن على مقدرات الوطن . فإذا كان المجال

السياسى هو الخاص بالتفويض والشرعية ، والمجال الاجتماعى هو الخاص بفاعلية الأهالى وجماعاتهم ، فإن الأول تم تأميمه لصالح نخب تحكم فى ضوء الترقى الوظيفى ، والثانى تم تأميمه لأنه انهار أصلاً ، ولأن الدولة استولت على وظيفته .

بهذا المعنى كانت ثورة ٢٣ يوليو ، هى انقلاب داخل الدولة ، صعد من خلاله صغار الضباط لقيادة البلاد ، أى للوصول إلى مستوى النخبة الحاكمة قفزاً على العملية المتتالية للترقى الوظيفى . وجاءت هذه النخبة لتعدل شكل الدولة من النظام الملكى إلى النظام الجمهورى ، وهى بهذا تعالج فساد الدولة جذرياً لتكسبها قوة جديدة .

فمن أين تأتى النخب ؟! إن التحالف الحاكم تغير مع تغير الملكية ، ذلك التغير الذى جعل نظام يوليو يعتمد على شريحة من جهاز الدولة ، تصعد بحكم وظيفتها . أما قبل ذلك فقد كانت النخب تتكون من فئات متعددة من المجتمع ، وهى الفئات الأكثر تأثراً بالغرب . وفى كل الحالات فالنخب تولد من فوق ، وتمثل التحديث والعلاقة مع الغرب ، سواء علاقة الاستقلال أو التبعية . ولكنها ليست نخبا مولودة من داخل رحم الأمة نفسها . فهى ليست نخب النهضة والازدهار ، ولكنها وليدة تفكك المجتمع .

لذلك أصبحنا نتحدث عن الوطنية ، أى الشعور بالانتماء إلى الوطن ، ولكن بعد أن اقتصرت الوطنية على الدفاع عن الوطن ضد من يريد امتلاكه . ورغم اختلاف مواقع زعماء مصر ، إلا أن زعامتهم هى نتاج دفاعهم عن استقلال الوطن . لذلك تحولت حركة

الدولة والجماهير ، إلى الدفاع عن الوطن . ولكنه ليس دفاعاً عن المستقبل ، وليس هجوماً إلى المستقبل ، بل هو دفاع عن الحاضر . دفاع تزداد حدته أحيانا ، وتخف أحياناً .

تلك الوطنية هى التى تميز الدولة المصرية ، وتميز قادة يوليو ، عن النخب المتغربة فى مصر . فالطبقة العليا المتحالفة مع الغرب ، كانت هدفاً لثورة يوليو ، وكان التخلص منها مطمحاً . وجاءت الثورة لتضع نخبة جديدة ، تحكم من خلال الدولة وتحاكى الحداثة ، ولكنها تنتمى للتراث ، ولم تغترب عنه تماماً ، بل ظلت نخبة تخلط التراث بالحداثة . وتستخدم التراث كخط دفاع عندما تتعرض البلاد للاختراق الشامل .

لهذا يمكننا أن نفهم دور الدين فى مؤسسة يوليو ، ومنذ عبد الناصر. كان الدين للدفاع ، وتأكيد الهوية ، وإثبات انتماء النخبة والدولة معاً للتراث . ولكن دور الدين قد تغير فعلاً ومنذ محمد على، عندما فرض سلطة الدولة على الأزهر . ثم جاء عبد الناصر، ليؤكد هيمنة الدولة على الأزهر ، ويجعل الدين إحدى أدوات الدولة ، وبذلك سيد المجال الدنيوى على المجال الدينى ، وأصبح المجال الدينى مفصولاً ومعزولاً ، ويتم استخدامه عند الضرورة .

لقد أصبحت الدولة المصرية ، تكتسب وجودها من البناء الطبقى للمجتمع ، ومن سيادة النمط الدنيوى . أى أصبحت دولة مغتربة ، شرعيتها الوحيدة تكمن فى الوطنية ، أى الدفاع عن الوطن عند الضرورة ، واستمرارها أصبح رهنا بدفاعها عن نفسها ، باعتبار ذلك دفاعاً عن الوطن ضمناً .

فأين تقف مصر الثمانينات والتسعينات ؟!

إذا تابعنا خطوط الزمن ، فسنكتشف دولة تدعى الحداثة ، أصابها الوهن ، ذلك أهم ملامح العصر الحالى . وهذا يعيدنا إلى دور الدولة فى لحظات التفكك الحضارى . فالدولة التى تكتسب شرعيتها من دورها الدفاعى عن المجتمع ، أصبحت تتراجع تدريجياً عن الدفاع عن المجتمع ، وتتركه نهباً للاختراق ، وتكتفى فى النهاية بالدفاع عن نفسها ، وكأن ذلك كفيل بالدفاع عن المجتمع . تلك هى أخطر ملامح العصر الحالى . فكيف ؟!

إذا كان هدف يوليو الدولة القوية الحديثة ، فإن السادات اهتم بالحداثة أكثر من القوة على عكس سلفه عبد الناصر . وبذلك فتح السادات الطريق أمام التحديث والاندماج مع الغرب ، دون المحافظة على الدولة كسياج للمجتمع . وفى السنوات التالية ، أصبح التنازل تدريجياً عن « الدولة » مجازاً . فعناصر وجودها تتفكك ، لتترك المجتمع بلا سياج .

فالدولة الآن تتراجع عن المجالين السياسى والاجتماعى ، وتفتح الباب لظهور فاعليات جديدة نشطة فى المجتمع . وتلك الفعاليات الجديدة ، تظهر من خلال العلاقات المتشابكة مع الغرب ، أمريكا وإسرائيل خاصة . وهكذا تصعد النخب المتغربة مرة أخرى ، لحكم البلاد . وهذا يعيدنا تدريجياً للحالة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ، الحالة التى استدعت حدوث انقلاب فى الدولة ، لتعيد فرض حمايتها وهيمنتها على المجتمع .

والنخب الجديدة ، ليست صاعدة بل هابطة ، فهى لم تصعد من

قلب المجتمع حاملة تراثه ونهضته ، بل هى هابطة على المجتمع كفئات تابعة للغرب . بهذا أصبحت الدولة تتنازل عن جزء من سيادتها للوكلاء الغربيين . وتدفع نفسها للصراع الحتمى ، بين هذه النخب والدولة نفسها . فالنخب الجديدة ، تميل لإكمال تفكيك المجتمع وتركيبه على النموذج الغربى قولاً وفعلاً ، وهو ما يجعل سيادة المجتمع تخرج من داخله ، فتأتى من خارجه . وهو عمل ضد وجود الدولة المصرية ، أو ضد مبررات وجودها .

فطرفا التحالف ، متفقان على الحداثة ، ولكن طرف الدولة يميل للاستقلال والدفاع بالتراث ، وطرف النخب الجديدة يميل لتجاوز التراث ، والتغاضى عن أوهام الاستقلال . ونظراً للضغوط الدولية ، وقدرة الخارج الهائلة على التأثير على الداخل ، ومنذ عهد السادات ، فالدولة الآن تسمح بأكثر مما ترغب ، أى تتنازل مؤقتاً، على أمل أن تظل خيوط اللعبة بيدها ، وتظل قادرة على إعادة دورها الدفاعى عن الوطن .

وحتى تستمر الدولة ، عليها القيام بالدور الأمنى ، وهو دور يتفاقم منذ تسعينات القرن العشرين ، وتزداد أهميته ، نظراً لوجود معارضة دينية مسلحة . والمشكلة هنا أن الدولة فقدت سيطرتها على المجال الدينى تماماً ، وآخر استخدام للدين من قبل الدولة حدث فى عهد السادات ، وبعد ذلك أصبح المجال الدينى محتلاً من الشعب ، وأصبحت الجماعات المسلحة تحاول احتلال المجال الدينى لتصبح لها قيادة وزعامة الشعب .

وقد حاولت الدولة المزايدة فى المجال الدينى ، لكن هذه المزايدة لم

تكن مؤثرة . والأهم ، أن التحولات التحديثية الراهنة وعملية التنمية والتغريب المتسارعة ، جعلت الدولة تسيد المجال الدنيوى أكثر فأكثر ، مما أفقدها السيطرة على المجال الدينى . وجعل استخدام المجال الدينى شكلياً محضا ، وإذا أرادت الدولة التمادى فى استخدام الدين ، سوف يكون عليها التراجع فى المجال الدنيوى .

هكذا أسلمت الدولة ، المجال السياسى والاجتماعى والاقتصادى للنخب الجديدة ، التى تتحرك بحرية فى تحالفاتها الدولية ، بما فى ذلك مع إسرائيل . وفى نفس الوقت احتلت المعارضة المسلحة المجال الدينى ، كما احتلته أيضاً فصائل الإسلام السياسى المختلفة ، وأصبحت هذه التيارات تعمل جاهدة على وضع وتأكيد أقدامها فى المجال السياسى والاجتماعى والاقتصادى، لتقف فى النهاية فى مواجهة مباشرة مع الدولة أولاً ، ثم مع النخب المتغربة ثانياً .

من جانب أخر ، فقدت الدولة المصرية ومنذ الثمانينات ، قدرتها على تكوين نفسها طبقياً . فالدولة ومن خلال التحديث والتعليم والتوظيف ، كانت تكون شرائح جديدة من المتعلمين ، وتوفر لهم الوظائف ، ثم توفر لهم السلع (إحلال الواردات) ، ثم توفر لهم الخدمات (البنية الأساسية) .

ولكن الملاحظ عبر الخط الممتد من عبد الناصر حتى الآن ، أن تلك الشرائح المتمتعة بإنجازات الدولة تضيق مع الوقت ، مما يفقد الدولة ركيزتها الطبقية . كذلك فإن الشرائح العليا من الطبقة الوسطى ، تنتمى فى قطاع رئيسى منها إلى وكلاء الغرب ، الذين يصبحون طبقة عليا طموحة ، ثم نخبة تشارك فى الحكم ، ثم تنافس

الدولة . أى أن عملية « توليد » طبقة تدعم الحكم قد باءت بالفشل ، وأصبحت الجماهير ، إما تسقط إلى أسفل ، وتنتمى للتراث ، أو تصعد لأعلى ، نحو النخبة المتغربة .

ووسط هذا الوضع المؤثر على قوة الدولة ، فإن سيادة الأهالى على المجال الدينى ، وما أدى له من نشأة فئات تنتمى للمجال الدينى ومن مختلف المهن والدرجات الاقتصادية ، كل هذا أدى إلى تكوين جماعى تراثى يكتسب قوته من داخله ويستقل عن الدولة والنخب المتغربة ، ويستعد للدخول فى المواجهة . تلك المواجهة التى بدأتها جماعات العنف المسلح .

والدولة الآن وهى على مشارف الانفتاح على الرأسمالية العالمية (فى ١٩٩٦) تحكم من خلال زواج غير شرعى ، إن جاز التعبير . فالتحالف بين الإداريين والعسكريين وبين النخب المتغربة ، تحالف تحكمه مصالح غير شرعية . فنمو الرأسمالية المصرية لا يؤدى بالضرورة إلى تحسن أوضاع الإداريين ، ولكن تداخل الأدوار من خلال القوانين الإجرائية المعقدة ، يفتح الباب لتبادل المصالح من الأبواب الخلفية . لذلك أصبحت الدولة تمارس الجباية الرسمية ، خاصة فى التسعينات ، بصورة تؤكد أنها أصبحت دولة بلا موارد ، وفى نفس الوقت فإن فئة من موظفى الدولة تقوم بالجباية غير الشرعية ، تحت مسمياتها المختلفة ، من الهدية إلى الإكرامية فالعمولة فالرشوة .

إن ثمرة ما يسمى بالحداثة أصبحت فى يد النخب الجديدة ، أما السواد الأعظم من الشعب ، وكذلك موظفو الدولة ، فيتهددهم

السقوط إلى أحوال أدنى . وفى نفس الوقت فإن الفئات الصاعدة قليلة ومتغربة ، والفئات المهددة بالسقوط كثيرة وتنتمى أكثر للتراث . وهذه العملية من شأنها إهدار أول وآخر مبررات الشرعية لدى الدولة ، وهو الدفاع عن المجتمع والوطن .

ومن خلال عملية التمزق الحادثة فى المجتمع المصرى ، تلتحم النخب بالخارج الغربى بصورة مذهلة ، وتستمد منه شرعيته فى اتخاذ القرار ، والمشاركة فى صنعه . أما الدولة والتى إكتسبت شرعية دولية ، باعتبارها دولة حداثة ، فدورها الخارجى يتراجع لصالح النخب ، ويصبح خطر السيطرة عليها تماماً من الخارج أكثر احتمالاً ، لأن القوى الخارجية تتحالف مع القوى التى تقوم بالتحديث الآن فى مصر ، وهى ليست الدولة بل النخب الجديدة .

تلك الصورة تؤكد لنا ، أن الدولة المصرية مع نهاية القرن العشرين، لم تعد تملك زمام الأمور . فالداخل رهن بما تعانيه الجماهير وقدرتها على التحمل بعد أن فشلت الدولة فى توزيع حلم الرفاهية على الجميع . والداخل أيضاً مرهون بما يحدث فى المجال الدينى ، وتكوينات التراث ، وعودة الأشكال الجماعية . أما لعبة الخارج فدور التحديث ينتقل للنخب ، ويبقى للدولة القيام بدور الشرطى ، وعندما يقتصر دورها على الأمن ، تصبح ضرورة يكرهها الجميع .

وعلى الجانب الآخر ، فإن النخب الحاكمة الآن ، من رجال أعمال ومثقفين وخبراء ورجال بنوك وغيرهم ، لا تلتحم مع الدولة ، بل تنافسها وتشاركها . وهذه النخب لم تتحول إلى الأحزاب حتى تحكم من خلالها بعد ، وإن كان طريق الأحزاب هو الأكثر احتمالاً .

فالنخب لاتستطيع ممارسة دورها من خلال الدولة، لأن لها طبيعة مختلفة ككيان طبقى تحديثى ، ولكن الأحزاب يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق المصالح ، وهو ما لم يحدث حتى الآن . وتظل الجمعيات وتجمعات رجال الأعمال هى القناة التى تمارس من خلالها النخبة دورها .

وفى زمن الشرق أوسطية والسلام الأمريكى ، وبعد مؤتمر الرباط ١٩٩٤ ، أصبح من الواضح أن تسارع عملية التغريب والتحديث سوف يتزايد ، مما يضيف قوة هائلة للنخب الجديدة ، ويضعف الدولة تدريجياً ، ويترك الجماهير حائرة تبحث عن طريق للحياة .

وفى نفس الوقت ، فإن الواقع الراهن يؤكد لنا ، أن عملية تنحية المجال الدينى قد توقفت ، وأخذ هذا المجال طريق العودة للحياة ، فى اتجاه تمردى على الأوضاع الراهنة . أما التحول من البناء الجماعى إلى البناء الطبقى ، فقد أدى إلى توسع طبقى ـ إن صح التعبير ـ لايمكن استيعابه فى الحداثة المصطنعة ، ولذلك ظهرت حركة الرجوع من البناء الطبقى إلى البناء الجماعى .

فماذا ستفعل الدولة ؟

(٦)
تدويل الطّبقات

إن ما يحدث من تفكك حضارى فى المجتمع المصرى ، وأمة العرب ، يقابل من جهة أخرى ، بمحاولات مكثفة لإعطاء الشرعية لهذا التفكك وتحويله إلى نمط سائد . وليس هذا فقط ، بل أيضاً هناك محاولات لجعل هذه الحالة الراهنة هى أساس وأصول المستقبل ، من خلال عملية تشويه منظم للتراث .

وإذا كانت الدولة تفعل ذلك ، باعتبارها دولة تحديث ، تريد التأكيد على دورها ، وترسم خططًا مستقبلية للاستمرار فى هذا التحديث ، فإن النخبة المثقفة تحاول خلق وعى يؤكد هذه المحاولة ويضفى عليها الشرعية . إن النخبة المثقفة فى شريحة هامة منها ، وهى الشريحة المسيطرة ، تحاول خلق المجتمع الوهمى .

والقضية هنا ، ذات أبعاد خطيرة ، فتشويه الوعى ، يؤدى بالضرورة إلى سيادة حالة التفكك ، ويمنع بالتالى احتمالات حدوث النهضة ، أى احتمالات عودة البناء الحضارى للنمو مرة أخرى ليحقق الازدهار حسب نمطه وقيمه . ولا أتصور نهضة تقوم بلا وعى سابق لها ، وعى يحيى التراث ، ويطرح رؤى جديدة للمستقبل .

والوعى السائد حالياً ، يكرس التفكك بإعتباره حتميا وضروريا فى آن واحد ، أى باعتباره مفروضًا على كل مجتمعات العالم ، وفى نفس الوقت يجب أن يكون اختيارها . وحتى يتحقق ذلك ، توضع نظريات معكوسة للتحديث ومشوهة . فإذا تصورنا أن التحديث عملية عالمية ، والطبقات كذلك ، والعلمانية أيضاً ، فى هذه الحالة فإن مراحل التقدم يفترض فيها أن تأتى على غرار ما حدث فى الغرب. وإن صح هذا ، فالتقدم سيبدأ من خلال الزيادة السكانية الرهيبة ، وتفكك المجتمع ، والدخول فى حروب كبرى ، مثلما حدث فى مرحلة الحروب الصليبية . ومن خلال الحروب يتم اكتشاف قوة الآخر ، ونقل مصادر القوة والتعلم منها . ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة الاستعمار ، لنهب ثروات الآخر ، وتحقيق التراكم الرأسمالى .

هذا ما حدث فى الغرب ، ولم يحدث عندنا ، فمع ظهور الطبقات ، وقيام البرجوازية ، كان المجتمع الغربى يتقدم ، والمجتمع العربى يتفكك ، لذلك فإن النتائج جد مختلفة . أما منظرو التنمية عندنا ، فيضعون للتقدم تصورًا جديدًا ، لا يماثل ما حدث فى الغرب ، ولكن يماثل ما ينصحنا به الغرب ، عن طريق مؤسساته الدولية . وأهم ما فى هذا التصور هو التوسع فى البناء الطبقى من خلال التعليم ، وتوسيع دائرة الطبقات العليا المتغربة من خلال الانفتاح والإصلاح الاقتصادى. وبذلك فإن خطة عملنا للمستقبل تكرس البناء الطبقى ، الذى يمثل بالنسبة لنا حالة التفكك .

وهذه العملية التنموية ، تأتى بشكل فوقى . فالتعليم ليس نتاج احتياج يشعر به الشعب ، فيؤدى إلى نشأة التعليم حسب الحاجة ،

ولكن التعليم جاء كقرار فوقى لإقامة الدولة الحديثة . وهكذا يحدث بالنسبة لنقل التكنولوجيا ، وإقامة القواعد التجارية والصناعية على نماذج مستوردة من الخارج . إن المصدر الحقيقى للتغير ، ليس البناء القاعدى (التحتى) للمجتمع ، بل المصدر يأتى من خارج المجتمع ، ويشكل على نموذجه البناء الفوقى ، ثم تصاغ ثقافة فوقية تبرر وتؤكد ما يحدث .

تلك الثقافة ، التى تدعى أنها تقوم على العلم والموضوعية ، وأنها تعبير عن العصر والحداثة ، تقدم لنا مسلمات جديدة ، ليست من أصول حضارتنا ، نحاول بها تبرير ما يحدث . وأهم تلك المسلمات ، ما يخص ذاتنا الحضارية . فأول وأهم خطوات تزييف الوعى ، هى تحويل صورتنا عن أنفسنا إلى دلالات سلبية ، حتى نرى أنفسنا باعتبارنا « متخلفين » ، والآخر نراه « متقدماً » . وبذلك يعاد تسويق أفكار الآخر لنا ، باعتبارها الحل للخروج من التخلف .

وهكذا يمكن أن نتعرض للديمقراطية ، والفردية ، وحرية العقل، والمساواة ، والتنمية ، وغيرها من المفاهيم الغربية ، التى قدمت لنا باعتبارها « الأفضل » فى مقابل تراثنا بإعتباره « الأسوأ » . وهكذا ظهرت المقارنة بين الحضارتين العربية وتلك الغربية ، المقارنة التى حدد أبعادها الاستعمار والاستشراق أولاً ، ثم تبناها وكلاء الغرب ، منتجو ثقافة الغرب . وهى مقارنة تؤكد على بدائية وتخلف المنظومة العربية ، التى تتسم بالقبلية والتخلف والانغلاق، فى مقابل المنظومة الغربية ، التى تمثل التمدين والتحضر والتقدم .

وهكذا تكونت مبررات التفكك ، لتسمح بازدياد حالة التفكك ، وتجعل حدوثه مقصوداً من الداخل والخارج معاً ، وتكرس هذا

الوضع ليلتحم بالنظام الغربى الطبقى . وحتى نرى الحاضر الذى يجب أن نخرج منه ، بإعتباره بداية المستقبل الذى يجب أن نتمسك به ، حتى يحدث هذا ، أعدنا قراءة التاريخ العربى، من خلال المنظومة الغربية . لنكتشف مراحل تطورنا ، باعتبارها مراحل مشوهة بدائية للنمو الطبقى ، ونعيد بذلك صياغة تاريخنا ، فنحجب حقيقته عنا ، ونتصوره كمثال ممسوخ لما حدث فى الغرب .

ومن خلال الوعى المزيف ، يتم تنميط المجتمع لتكريس أحواله الراهنة ، ولتحقيق مزيد من التطبيع مع المنظومة الغربية . ويحدث هذا من خلال العمل على تحلل الأبنية التراثية . فبدءا من الجماعة ، التى يتم تصويرها كشكل بدائى يتميز بالاستبداد ،ثم النظام الأبوى، الذى أصبح مرادفاً للتخلف ، وأيضاً الأسرة أصبحت شكلاً زراعيًا رجعيًا . وهكذا تتم عملية إحلال معانٍ سلبية للأشكال التراثية ثم تستمر عملية تفكيك الأفراد من جماعاتهم .

فالتعليم مثلاً ، لم يبتكر كأسلوب وأداة نهضوية ، بل فرض فرضاً. وقد أدى التعليم إلى خلع « المتعلم » عن الجماعة التى ينتمى لها ، ليصبح غريبًا عنها ، فيبحث عن أقران له ، وتتكون الطبقة، وتتسع تخومها . كذلك نشهد الآن عملية تحرير المرأة ، وهى ليست كما يشاع تحريراً للمرأة من سطوة الرجل ، بل هى تحرير للمرأة من الأسرة والجماعة ، مما يساعد على تغيير دور ومفهوم الأسرة . كذلك فإن الحديث عن الحرية الشخصية ضد قوالب التراث ، يتضمن إفلات الفرد من سياقه التراثى ، حتى يصبح داعياً لقيم التحديث ، ووكيلاً لها .

تحدث هذه العمليات ، من خلال قوانين الدولة الحديثة ، ونشر ثقافة التغريب من قبل النخبة . ومع مرور الوقت تزداد حدة تفكك المجتمع وتتزايد شدة ما يتعرض له التراث وأبنيته من هدم . والأهم من ذلك ، هو عملية إحلال القيم ، فيتم مثلاً نشر قيمة التنافس بدلاً من قيمة التضامن ، وهكذا.

لهذا فالثقافة المسيطرة على مجتمعنا المعاصر ، ثقافة بلا جمهور ، وبلا قاعدة لأنها ببساطة ثقافة تفترض تخلف الجماهير ، وتحدد دورها فى كونها المربى لهذه الجماهير ، الذى يعيد تنشئتها على نمط جديد ، ليخرجها من تراثها . هى ثقافة فوقية ، تتلاحم مع التحديث بالقانون ، والحكم بقوة الأمن ، فهى ليست وليدة إبداع جماهيرى ، وليست تعبيراً عن التراث . والنخبة هنا ، هى معلم يعلم الجماهير بالقوة ، المستمدة من تحالفه مع السلطة ، ويفرض عليها قيماً استوردها من الخارج . لذلك فهى نخبة بلا جماهير ، وليست نخبة أو طليعة نهضة وليس لها دور فى قيادة الجماهير ، بل فى تشكيلها .

لقد بدأنا عصر التفكك ، بالثقافة الناقلة ، التى تعطى مساحة للتراث بقدر أو آخر . ولكننا انتقلنا مع الوقت إلى الثقافة التى تتحلى بالتراث بأسلوب متحفى شكلى ، ثم انتقلنا إلى تجاوز التراث ومحاولة هدمه تماماً . كانت البدايات ـ إذن ـ نهضوية ، أى تحاول إنهاض التراث ، مثل الأفغانى وعبده ، وإن اختلفت الدرجة ،وتواكب ذلك مع وجود البناء التراثى وأشكال مغايرة له ، ولكن مع تزايد سطوة الوافد ، والنمط المغاير الدخيل ، أصبحت الثقافة تعبر عن ذلك فى شكل تغريبى . وقد بدأ التغريب فى الثقافة قبل الواقع ، على يد أحمد لطفى السيد وطه حسين وسلامة موسى. وأصبح التراث

متروكاً ومهمشاً ، لينتقل من محمد عبده إلى رشيد رضا ثم حسن البنا فيصبح حركياً، ثم يتحول إلى مشروع انقلاب على يد سيد قطب . ومع هذه الدورة ينتقل التراث من الحياة (الدين والدنيا) إلى المجال الدينى فقط ، ليصبح الدين هو الملاذ الأخير للدفاع عن التراث .

ويحدث الصراع بين ثقافة التحديث التى تحتل المجال الدنيوى ، وثقافة التراث الاحتجاجية التى لا تجد أرضاً لها إلا فى المجال الدينى المهمش عن الحياة . والصراع هنا ، هو صراع العلمانية ـ الدينية ، صراع يدور حول السيادة بين المجالين الدنيوى والدينى ، وبين البناءين الطبقى والجماعى ، وبين التفكك ومحاولة النهضة ، وبين الوافد والموروث . وهذا الصراع ، بدأ فكرة تحتاج للتوفيق ، ثم للتلفيق ، حتى أصبح إشكالية الأصالة والمعاصرة ، ثم تحول إلى صراع بين الأصالة والمعاصرة . الأصالة فيه تتشدد وتتطرف حتى تصل إلى السلاح دفاعاً عن نفسها ، والمعاصرة فيه تتشدد وتتطرف حتى تصل للالتحاق الكامل بالغرب فى محاولة لهدم التراث تماماً .

فالصراع العلمانى ـ الدينى الراهن هو صراع بين المنظومة الغربية والمنظومة العربية. وأصبحت العلمانية والدينية رمزين لصدام حضارى، وتعبيرين عن حالة التفكك الاجتماعى أما الاختلاف حول دور الدين ، فهذا ينتمى للخلاف بين الدنيوية والدينية داخل المنظومة العربية الإسلامية نفسها ، أو هو الخلاف بين النقل والعقل فى تعبير آخر . لكن مانشهده اليوم ، ليس خلافاً على دور الدين، بل إن الدين هنا هو رمز الصراع وتعبير عن تهميش التراث، ومحاولة دفاع ضد تفكك أبنية المجتمع . والعلمانية هى رمز لمحاولة تدويل الطبقات ، وسحق التراث ، والالتحام بالغرب .

إن محاولات الثقافة السائدة للسيطرة على التراث وإخراج التحديث من داخله ، تبدو حتى الآن فاشلة . وإذا كانت القومية العربية هى أهم محاولاتنا ، فلاهوت التحرر هو أهم محاولات أمريكا اللاتينية . لكن المشكلة الحقيقية ، أن تلك المشاريع حملت بداخلها الأفكار الغربية ، فى أثواب تراثية ، أو أثواب من الهوية . أما الوعى الذى يعيد تركيب الجماعات، ويوحد المجالين الدينى والدنيوى ، ويحقق الازدهار ، فهو وعى يعتمد على الإبداع الخاص المجدد للتراث ، إنه وعى يخلق رؤية جديدة تمتد بجذورها للماضى ، وليس مجرد محاولة توفيق .

الطبقات والأزمات :

تمثل الطبقة الوسطى فى تصورنا موضع الأزمة ، وربما موضع كل رهانات المستقبل . فهى وليدة التنميط الحضارى الغربى ، حيث خرجت من العملية التعليمية والتوظيف فى المؤسسات الحديثة . وهى أيضاً نتاج لتفكك الأبنية التراثية الجماعية ، التى لم تستوعبها . ثم هى ضحية فشل التحديث ، وأكثر الفئات تعرضاً لأخطاره ، وهى كذلك القاعدة التى تستند عليها الدولة ، أو ترتكز على صمتها . ثم هى المخزون البشرى الذى يتولد منه وكلاء الغرب ، وتصعد منه فئات إلى مستوى النخبة للتلاحم مع الغرب. والأهم أن الطبقة الوسطى هى الصمام الحافظ للتوازن بين التراث والتحديث . وفيها يتركز وجود المجال الدينى المهمش ، فهى أكثر الفئات المحتمية بالدين لذلك يخرج منها التدين الاحتجاجى ، والرفض باسم التراث .

إن الطبقة الوسطى ، هى جملة الاحتمالات الممكنة . فهى طبقة تحافظ على قيم الجماعة ، وهى تنتمى للدنيوية والتحديث ، وتحمى قيم الدين ، وتحفظ استمرار النظام ، ومنها يخرج الانقلاب على النظام . إنها طبقة ، لا إنها أزمة !

السبب فى ذلك بسيط ، فالطبقة الوسطى ، تأتى من القاعدة الجماهيرية ، فتخرج حاملة التراث معها ، ثم تتعرض لعمليات التحديث والتنميط ، فتكتسب الوافد بداخلها . والوافد يمثل بالنسبة لها العمل والإنجاز ، أما التراث فيمثل بالنسبة لها الانتماء والأمان ، وبين كليهما تقف جماهير عريضة ومتزايدة ، تظهر لنا صامتة كالجبل ، رغم أن كل صراخ يوقظنا يخرج منها .

فهل فشلت الطبقة الوسطى فى القيام بدورها الطليعى وتحقيق الحداثة ، كما يرى البعض من خلال المنظومة الغربية ؟ لا أعتقد أن الطبقة الوسطى فشلت ، أو أنها حاولت فهى إفراز ونتاج ، أكثر من كونها سببًا ودافعًا ، والطبقة الوسطى ـ فى الواقع ـ منطقة ناتجة من تفاعل الإنسان مع المكان والزمان ، وبها كل نماذج الحياة المصرية ، فيخرج منها دعاة التغريب ، ودعاة التكفير ، أى يخرج منها من ينقلب على التراث ، وكذلك من يدافع عنه .

والأهم أن الطبقة الوسطى هى الحائزة للمجالين الدينى والدنيوى معاً ، وهى التى ترتبط بالقديم والجديد ، وهى أيضاً التى تصمد فى وجه التفكك ، وهى التعبير الحقيقى على المستوى الاجتماعى عن وجود الدولة . ببساطة هى المنطقة التى تحوى بذور المستقبل .

أما الفئات الدنيا من المجتمع ، فيبدو أنها تجمع بين الفقر وضآلة

فرص الحياة وبين التراث . فهذه الفئات فى الأحياء الشعبية والريف ، يغلب عليها الانتماء للتراث ، فلا التفكك الناتج عن أسباب داخلية وصل لها ، ولا التنميط على الأفكار الغربية الهابط من الطبقات العليا والقادم من الخارج استقطبها .

والفئات الدنيا ، تعيش نمط حياتها الخاص ، حيث الالتحام بين الدينى والدنيوى وحيث الجماعة المتضامنة . ولكنها تفتقر للإمكانيات والفرص ، ولذلك فإن عطاءها المباشر قليل ، ولكن دورها وتأثيرها الضمنى كبيران . فهى مصدر التراث ، ومنبع الجذور التراثية للطبقة الوسطى ، ومنها تخرج النزعة الجماعية لتظلل مساحات واسعة من الطبقة الوسطى ، التى يمكن أن نعتبرها طبقة رسمياً ، وجماعة فعلياً . أما الفقراء فهم جماعة أكثر من كونهم طبقة ، وهم المخزون البشرى لكل محاولات المستقبل .

وقبل أن نترك الطبقات أو الأزمات ،علينا أن نلاحظ الفرق بين الأوضاع المخططة والأوضاع الطبيعية . فالطبقة الوسطى ، كطبقة بها ظلال الجماعة والتراث ، هل تسلك حسب المتوقع منها ؟ الإجابة بالنفى ، وهو ما نسميه فشل الطبقة الوسطى. والأقرب أن نعتبره دليلاً على تداخل عمليات التحديث مع وجود جوهر تراثى. يعنى ذلك أن بناء الطبقات لدينا هش وغير فاعل ، ويحتوى بداخله على البناء التراثى ، ولكن فى صورة متنحية . وذلك مثل الإنسان الفرد، الذى يسلك مثل الغربيين تقليداً لهم ، ولكن بداخله تعيش قيم التراث . وهذا ما يؤدى إلى إنتاج صورة مشوهة للتطور التاريخى ، عندما نقارنها بما يحدث فى الغرب . لذلك فإن استخدام تعبير الطبقة هو إستخدام رمزى ، أكثر منه دلاليا ، بمعنى أن الطبقة هنا هى

الجماعة المفككة التى تشبه الطبقة، أكثر من كونها طبقة بالمعنى الإيجابى للطبقات وعلاقتها بالتطور ، كما فى الغرب .

المجتمع وآلياته

إن حدة الصدام بين أكثر من عملية ، تحدث فى نفس الوقت ، تمثل صلب الحالة الراهنة التى نعيشها . حيث تتقابل عملية تدويل الطبقات وتدويل العلمانية ، مع الكيان التراثى الحضارى القابع فى قلب المجتمع . لذلك تختلط عملية التحديث بالجمود التراثى [1] لتشكل فى النهاية أحد نماذج العالم الثالث ، وبمعنى أدق العالم التابع .

الصورة تمثل نموذجًا لصدام المعتقدات ، معتقدات الغرب ، والمعتقدات العربية، وكلا المكونين يكشف عن نفسه فى سياق متراجع ، فلا التقدم الغربى يحدث ، ولا التراث العربى ينهض . هذه المفارقة تفسر الكثير من ظواهر اليوم ، وتمهد كثيراً لتوقعات الغد. فهى بمعنى أو آخر ، حرب بين نماذج حضارية مختلفة ، أى بين نموذج يفرض نفسه على واقع مفكك (الغربى) ونموذج يعيش بالفطرة ولايتحقق (العربى) .

لذلك تظهر المقابلة الفجة ، بين الالتحاق السلبى بالقطار الغربى ، أو الارتكان السلبى للموروثات الحضارية . فأمام عدوانية وسيطرة النموذج الغربى ، نواجه الانتظار السلبى لحدوث معجزة ، وأمام مادية الغرب ، نرتكن للغيبية . وكل مفهوم ـ فى النهاية ـ مجمد

---

(١) رضا هلال . تحديث التخلف : الدولة والمجتمع والإسلام فى مصر . القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٣ .

لا يؤدى إلى فاعليات ونتائج طردية . فالتراث يصبح مجرد حالة تقوقع ، والمفاهيم الغربية تصبح شعارات جوفاء من أجل تحقيق الرفاهية .

نقصد بهذا أن مكونات التغريب لدينا ، لم تتجسد لتشكل حالة من التطور الحضارى الذى يفضى للتقدم . ومكونات التراث لم تستيقظ لتمثل حركة فى اتجاه الازدهار الحضارى . ويمكن أن نطبق ذلك على مختلف مكونات المجتمع ، لنتأكد من حالة الشلل التى أصابت المجتمع .

فالدولة ليس لها دور فاعل فى نشر ثقافة التحديث ، وتحويلها إلى ثقافة جماهيرية . ولذلك فإن الدولة تنسحب بشكل غير منظم لصالح النخب المدعومة من الغرب ، والتى يراهن عليها أن تكون طليعة التحديث وتقوم بنشر ثقافته . والأغلب أن النخب لا تؤثر على الجماهير ، قدر ارتباطها بمصالحها المباشرة ، ويصبح ارتباط فئات من الشعب بهذه النخب ، قوى الصلة بمدى ما تحققه من مصلحة . فالسواد الأعظم ، يعيش والتراث بداخله ، ويتجاوب مع ما يحدث ، بقدر حاجات الحياة ودواعى استمرارها .

فالفكرة والقيمة الغربية ، لم تحلا محل الفكرة والقيمة التراثيتين . والرؤية التاريخية تؤكد لنا استحالة ذلك . لأن الفكرة الغربية تمثل نمطاً مغايرًا يفكك المجتمع وبالتالى لايوجد دافع إلى تبنيها ، لأنه ليس لها وظيفة إيجابية ، مثل وظيفتها فى السياق الغربى .

على هذا النموذج ، سنجد العديد من مؤسسات المجتمع المعاصرة ، قد بنيت على النموذج الغربى ، لكنها لا تؤدى دورها

المتوقع ، ولاتحدث نفس الآثار التى تحدثها فى الغرب . ومن هذه الأمثلة ، الجمعيات والهيئات التنموية ، التى تشكل ما يسمونه الآن بالمجتمع المدنى . فهى ـ فى النهاية ـ لا تقوم بالدور المؤثر المتوقع منها ، ويظل اعتمادها على الخارج من أجل الأفكار والتمويل . لأنها ببساطة مؤسسات المجتمع التى لم تولد من داخل رحم المجتمع ، بل فرضت عليه فرضاً .

ومنذ المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤) ، أصبح الرهان على خلق مجتمع مدنى يقوم بعملية التحديث ، رهانا متزايدا من قبل النخب المتغربة ، ومن قبل الغرب ومؤسساته . كذلك فإن الدولة تحاول ترك مساحة لما يسمى بالمجتمع المدنى ، تمشياً مع الحداثة . لذلك فالخطط الموضوعة للمستقبل ، مستقبلنا ، تركز على نشاط مؤسسات المجتمع ، والنخب ، لتحقيق الحداثة .

وهذه المؤسسات لاتملك قوة دفع حقيقية فقوتها تأتى من الدعم الغربى ، وهنا تكمن فرصة صدامها مع الدولة ، فالدولة المصرية المتراجعة ، بدأت تكتشف اختراق المجتمع ، وهى حالة تزيد ، مما يدفع الدولة لمواجهة المجتمع المدنى المصطنع ، حتى تمنع الأيدى الخارجية من العبث بمقدرات الوطن ، وتلك هى سمة الوطنية فى الدولة ، وهذا هو أحد أدوارها التاريخية .

وإذا عدنا للنشاط الأهلى فى التاريخ العربى ، سنجد آليات عديدة للتطور لعل من أهمها الأوقاف ، والطوائف ، وغيرها . ولكن هذه الأشكال تم سحقها ، وتم تأميم نشاطها لصالح الدولة أولاً ، ثم لصالح النخب ثانياً . وتغيرت آليات المجتمع لتأخذ شكل

الآليات الحديثة . وهنا مكمن المشكلة ، فبعض الآليات الطبيعية لتطور المجتمع صودرت لصالح مؤسسات الحداثة لذلك يبدو المجتمع جامدا بلا حراك ، والأغلب أنه بركان كامن .

فماذا سيحدث للمجتمع ؟!

(٧)

التنصير الحضارى

فى مسألة الدين والدنيا ، والدين والدولة ، التبست الكثير من العناصر ، وتداخلت الصورة الغربية للمسيحية مع الصورة الإسلامية . وتبقى الصورة المسيحية المصرية ، شديدة الالتباس . وذلك التداخل والخلط ، هما تعبير عن أزمات حقيقية وأخرى مفتعلة فى واقعنا الراهن .لذلك كان لزاماً علينا أن نعيد طرح الصورة، فى معان محددة ، حتى نستطيع تحديد موقفنا وواقعنا .

ففى المسيحية الغربية ، شاع الفصل بين الكنيسة والدولة ، وهو ليس فصلا ناتجا من عصور الظلام فى القرون الوسطى ، بقدر ماهو فصل أساسى ومركزى فى الفهم والتصور الغربى . فالفصل بين الكنيسة والدولة ، يناظر الفصل بين المجال الدينى والمجال الدنيوى فى التصورات الغربية . والفصل هو الأساس ، ثم تتحدد العلاقة حسب قوة كل طرف وكل مؤسسة ، مما يجعل مجالا ما يسيطر على الآخر . وهو ما حدث فى العصور الوسطى ، عندما أصبح المجال الدينى ذا نفوذ على المجال الدنيوى، وقد تم التعبير عن ذلك فى صور مختلفة ، ففى الحضارة الغربية هناك قسم غربى وآخر شرقى . وفى القسم الغربى الرومانى الكاثوليكى ، كانت الكنيسة هى رأس

الدولة . أما فى القسم الشرقى الرومانى الأرثوذكسى ، فكانت الدولة هى رأس الكنيسة وفى الحالتين سيطر المجال الدينى ، كمصدر لشرعية المجال الدنيوى .

وعندما ظهرت البروتستانية فى القرن السادس عشر ، لم تكن حركة إصلاح من أجل فصل الكنيسة عن الدولة ، بل كانت حركة إصلاح داخلى ، داخل الفكر المسيحى ، وداخل نظام المؤسسة الكنسية ، وظل هدفها إقامة الدولة المتطهرة ، حيث يسود المجال الدينى على الدنيوى ، دون سيادة مؤسسة على أخرى كشرط لذلك . معنى ذلك أن البروتستانيتة تصورت قيام دولة يحكمها المجال الدينى، مع وجود مؤسسة كنسية لها دورها فى تحديد المجال الدينى .

معنى ذلك ، أن المسيحية السائدة تعترف بوجود مجالين ، أحدهما دينى والآخر دنيوى . ولكنها تطرح آمالها المستقبلية نحو سيادة المجال الدينى على الدنيوى . وفى النمطين الكاثوليكى والأرثوذكسى ، تصبح السيادة كهنوتية ، أما فى النمط البروتستانتى فتتم السيادة بتحويل الدنيوى إلى مقدس ، أى إلى دينى .

لهذا يدور الصراع فى الغرب بين الكنيسة والدولة ، فكلما زادت قوة طرف ، زاد ضعف الآخر ، وهكذا . ولأن المسيحية السائدة تشمل ثنائية الدينى والدنيوى ، لذلك أصبحت العلمانية ممكنة . فالعلمانية (الدنيوية) تظهر من خلال تسييد المجال الدنيوى، وتهميش المجال الدينى ، وهو ما حدث فى الغرب منذ بداية نهضته المعاصرة . ولكن هذا لايعنى أن المسيحية تقبل العلمانية (الدنيوية)، بل على العكس من ذلك ، تعد العلمانية عدوا للمسيحية . فانتشار

الدنيوية ، وما فيها من مفاهيم القانونين الطبيعى والوضعى وغيرهما، يعنى اقصار المجال الدينى على هامش بسيط فى الحياة الفردية . والثنائية فى المسيحية ، هى ثنائية مملكة الخير ، وهى المجال الدينى ومؤسستها الكنيسة ، ومملكة الشر ، وهى المجال الدنيوى ومؤسستها الدولة . لذلك فوجود مجال دنيوى مستقل ، يسمح بقيام العلمانية ، ولكن هذا المجال الذى تنعزل عنه الكنيسة ، يظل مستهدفاً منها ، حتى تستطيع إنشاء ملكوت الله على الأرض، وذلك عندما تصبح الكنيسة هى رأس المجال الدينى ، وتحكم الحياة، وتهمش المجال الدنيوى .

وكلما انعزلت الكنيسة ومجالها الدينى ، تحدثت عن ملكوت الله فى السماء ، وكلما سيطرت على الحياة والدولة ، تحدثت عن ملكوت الله فى الأرض ، وحاربت الشر الذى هو المجال الدنيوى، حتى تقدس الحياة كلها ، وتقيم العالم المسيحى المنشود ، فتصبح الكنيسة هى الرمز الحاكم للحياة كلها .

هذا الصراع هو الذى يظهر الآن فى الإحياء الدينى الأصولى ، الذى تقوده الأصولية البروتستانتية من جانب ، والكاثوليكية الأصولية من جانب آخر . لذلك يتحدث البروتستانت خاصة فى أمريكا ، عن تنصير العالم ، ويتحدث الكاثوليك ، خاصة البابا يوحنا بولس الثانى ، عن كثلكة العالم . فمع نهايات القرن العشرين، يشهد الغرب محاولة جادة لإعادة فرض سيطرة المجال الدينى على الحياة .

وبرغم ذلك ، فإن الالتباس يحدث أحياناً ، بسبب ما يسمى

بالعلمانية المسيحية . ففى قطاع من المسيحية الغربية ، تم فرض سيطرة المجال الدنيوى على المجال الدينى تماماً ، حتى أصبح الطرح اللاهوتى نفسه علمانياً . وهو ماقد يفهم أحياناً بأنه تعبير عن ملاءمة المسيحية للعلمانية . والحقيقة أن ذلك يمثل المساحات التى انتصرت فيها العلمانية تماماً ، حتى استطاعت القضاء على سيطرة الكنيسة على المجال الدينى ، فأصبح المجال الدينى معلمناً ويقع تحت سيطرة الدولة ، وتحركه أفكار المجال الدنيوى .والنموذج الواضح على ذلك ، هو المسيحية الليبرالية البروتستانيتة فى أوربا وأمريكا ، وهى كنائس بلا جمهور ، لأن الانتماء لها لم يعد مميزاً عن الانتماء للدولة وللحياة الدنيوية ، ولذلك فقدت تميزها ودورها ، وتحلل مجالها الدينى لصالح المجال الدنيوى .

ولكن لماذا الثنائية ؟ فى المسيحية أكثر من سبب لهذه الثنائية فهى أولاً بسبب قيام مؤسسة الكنيسة باعتبارها الجماعة المنوط بها نشر المسيحية، ثم تداخل ذلك مع ثنائية الفكر الهيلينى بين الخير والشر والروح والجسد .فأصبحت الكنيسة هى مؤسسة الروح ، والدولة هى مؤسسة الجسد . وبعد أن كانت الكنيسة هى الجماعة المؤمنة ، التى تقيم ملكوت الله على الأرض ، أصبحت الكنيسة هى مؤسسة المسيحية وهى التجسيد الأخير لها ، وهى ملكوت الله على الأرض . أى تحولت الكنيسة بسبب دخول الفكر الهلينى إلى المسيحية ، إلى غاية بعد أن كانت وسيلة أو رمزًا .

أما فى الإسلام ، فإن الصورة تختلف تماماً ، حيث يتوحد المجالان الدينى والدنيوى معاً ، ويصبحان مجالاً واحداً ، دون تمفصل أو تمايز أو انفصال . لذلك فالإسلام بلا مؤسسة ، فهو يوجد فى الحياة

وفى كل مؤسساتها . أما المسجد فهو مكان للصلاة فقط . والذى يحمى وجود الإسلام ، هو انتشاره كإطار مرجعى لمختلف المؤسسات والتشكيلات من الجماعة النواة ، أى الأسرة ، إلى الحكومة .

لذلك فمع علمنة الحياة فى مصر ، والعالمين العربى والإسلامى ، نشهد ظاهرة جديدة وخطيرة . فبعد عزل المجال الدنيوى وتسييده ، نتيجة للتحديث على الطريق الغربى ، بدأ المجال الدينى فى الانعزال. وداخل هذا المجال المنعزل جبرياً ، ظهر الاسلام كدين فردى ، وشأن خاص كطرح لم ينتشر حتى الأن ، ولكن توجد مجرد بوادر ومحاولات . وهى بوادر تشير لا إلى الإسلام العربى التاريخى ، بل إلى إسلام آخر ، تم علمنته ومسحنته ، فأصبح التحول إلى النمط العلمانى الغربى ، يؤدى إلى معالجة القضايا الإسلامية ، على نمط مسيحى غربى .

ولكن هذه الظواهر ليست إلا أشكالاً ظاهرة وسطحية ، ولم تبلغ بعد أى درجة من النجاح ، بل هى لن تبلغ ذلك ، فالتحول إلى نمط حضارى آخر أمر مستحيل ، عندما نصل إلى قلب الحضارة نفسها ومبادئها العليا . والإسلام فى النهاية ، وعاء نقى صامد ضد كل غزو حضارى .

لذلك ، مازال المسجد هو مجرد ساحة لتجمع المسلمين للصلاة . وليس مؤسسة لها نظامها ونشاطها وشروطها ، والتردد على المسجد لايشترط العضوية فيه . أما الكنيسة فلها أعضاء عليهم أدوار والتزامات ، ولهم دور فى إدارة المؤسسة .

ولكن صمود المسجد ، أو صمود الإسلام ، لايمنع من متابعة

حلقات الالتباس الشائع اليوم . فما يحدث على أرض مصر ، من إعادة قراءة الإسلام وتاريخه ، وقراءة التراث وتاريخه ،من منظور غربى ، ثم طرح مستقبل تحديثى تغريبى ، كل ذلك أدى إلى شيوع معالجة الإسلام وكأنه المسيحية الغربية . فأصبح الهدف هو علمنة الإسلام ، ومسحنة الإسلام ، أى التغريب والتنصير الحضارى معاً .

وليس فى ذلك مؤامرة ، بقدر ما هو نتاج سيطرة الحداثة الغربية . فالغرب يفهم الإسلام من خلال فهمه للمسيحية . ويتصور للإسلام دورا مثل المسيحية ، وذلك بالاقتصار على مجال دينى مهمش ، حتى تتحقق الحداثة والتقدم . ووكلاء الغرب لدينا، يفعلون نفس الشيء. فهم يتصورون مثلاً أن تحديث العالمين العربى والإسلامى ، لابد أن يبدأ بحركة إصلاح دينى ، مثلما حدث فى الغرب . ظناً منهم أن الإصلاح الدينى هو الذى أدى إلى اقتصار المجال الدينى على بعض الشئون الفردية . وأيضاً يتصور وكلاء الغرب ، أن الإسلام الصحيح هو شأن بين الفرد والله . وهذه التصورات جميعاً ، سواء من رواد الغرب أو وكلاء الغرب ، هى فى النهاية معالجة علمانية ومسيحية للإسلام ، إذا نجحت ، وهذا فيما نظن مستحيل ، يمكن أن تؤدى إلى القضاء على الإسلام.

وقد يكون القضاء على الإسلام ، هدف البعض ، ولكن الكثرة ، خاصة من وكلاء الغرب المحليين ، يفعلون ذلك ، ظناً منهم أن تطور العالم يسير فى اتجاه واحد رغم اختلاف الحضارات ، وأن ما حدث من تحديث مع الغرب المسيحى ، يمكن أن يحدث بنفس الطريقة والاتجاه مع الشرق الإسلامى .

بين النمط المسيحى الغربى ، والنمط الإسلامى الشرقى ، تقف الكنيسة المصرية كحالة غامضة ، لم تنل حظها من التحليل والدراسة بالقدر الكافى . وكذلك فالكنيسة الأرثوذكسية فى مصر، حالة خاصة ، لاهى المسيحية الغربية ، ولاهى بالطبع الإسلام. والكنيسة الأرثوذكسية هى نتاج للخاص والعام معاً ، فهى نتاج التراث المصرى العام ، مثلها مثل المجتمع ، ولكنها فى ذات الوقت نتاج المسيحية التى ساد فيها النمط الغربى ، وكذلك نتاج تاريخها الخاص عبر القرون .

وفى الكنيسة الأرثوذكسية ، يسود اللاهوت الأرثوذكسى القبطى، وهو إحدى الأطروحات الأرثوذكسية فى المسيحية . والقبطية الأرثوذكسية حالة خاصة من الأرثوذكسية ، كما أن الأرثوذكسية حالة خاصة من المسيحية التقليدية . فالمنشأ اللاهوتى واحد ، حيث المجامع المسكونية الأولى ، والاتفاق على العقائد المسيحية ، الذى يرمز له الأنبا كيرلس عمود الدين . ومن هذا المنشأ بدأ الانقسام الخلقدونى ، ثم الأرثوذكسى الكاثوليكى ، ثم بدأت الأرثوذكسيات فى النمو فى إطارها الخاص ، فلم يكن لها قيادة موحدة مثل الكاثوليك . وإختلطت كل أرثوذكسية بقوميتها وإندمجا. فظهرت الكنائس القبطية الأرثوذكسية ، والروم الأرثوذكس، والأرمن والسريان وغيرها .

من هذا الميراث المسيحى ، تبنت الكنيسة الأرثوذكسية فى مصر، الفصل بين المجال الدنيوى والمجال الدينى ، أو بين الكنيسة

والدولة، والجسد والروح . وهذه الثنائية تنتمى للفكر المسيحى السائد ، أكثر من انتمائها للتراث المصرى الخاص ، فالمسيحية فى مصر ، ظهرت ومعها مؤسسة المسيحية الكنيسة ، ومن المؤسسة تظهر بذور انفصال المجال الدينى تحت قيادة الكنيسة ، وفى مواجهة المجال الدنيوى تحت قيادة الدولة .

وهذه الجذور التى بدأت بها المسيحية فى مصر ، واستمرت ، تواكبت مع ظروف تؤكدها ، دون أن تقاومها . نعنى بذلك أن تاريخ المسيحية فى مصر ، والذى يمثل الجانب الخاص من تكوين الكنيسة المصرية ، أدى إلى التأكيد على فصل الدينى عن الدنيوى ، ولم يؤد إلى ظهور الطابع المصرى / العربى ، المتميز فى توحد الدينى والدنيوى ، والذى ظهر بعد ذلك فى الإسلام .

فالكنيسة المصرية ، ظهرت كدين جديد فى مواجهة الوثنية الرومانية الحاكمة للبلاد . فظلت هى المسيطرة على المجال الدينى الخاص ، للجماعة المسيحية الخاصة ، وهى جماعة أقلية . لذلك كان تأكيد الفصل بين الدينى والدنيوى ، يعطى فرصة للكنيسة حتى تستمر ويعزلها عن الدولة ، ويسمح لها بمجال خاص للحركة .

ويلاحظ فى تاريخ المسيحية ، أن الكنيسة تحتمى كى تستمر ، بعزل المجال الدينى وفصله وتميزه بدرجات أكبر فأكبر ، حتى يظل موجوداً ، وتمثله الكنيسة ،دون احتكاك مباشر مع المجال الدنيوى . وهذا ما حدث أيضاً عند قيام الكنيسة (جماعة المؤمنين) للمرة الأولى على يد تلاميذ المسيح ، فكانت الكنيسة هى الحامى للمسيحية ، وكان انفصالها بمجالها الدينى ، هو الذى يعطيها فرصة الاستمرار فى مواجهة اليهودية والوثنية الرومانية .

لذلك ظلت الكنيسة ، فى انعزالها وفصلها للمجال الدينى ، لا تمثل معارضة سياسية مباشرة ، بل معارضة سياسية ضمنية . فهى تهديد محتمل وكامن ، أكثر من كونها تهديدا مباشرا . وهى تهديد لأنها تكون مجالاً خاصًا له مؤسسة وشعب ، وهذا المجال الخاص ، يخرج عن سيطرة الدولة ، فتهاجمه الدولة ، ويبدأ تاريخ الاضطهاد .

فمع الاضطهاد الرومانى للمسيحية فى الحالة المصرية ، تزايدت الأسباب الدافعه لعزل المجال الدينى ، وإنشاء المجال / المؤسسة / الشعب ، أى الكيان الخاص . وكلما زاد الاضطهاد ، كلما كان ذلك دافعا لعزل المجال الدينى عن الدنيوى ، أى للتأكيد على الدور اللاسياسى للمجال الخاص ، وهو ما كان يعنى التهديد غير المباشر للاستعمار الرومانى .

وعندما تحولت الدولة الرومانية للمسيحية ، وعاشت الكنيسة حوالى القرن ، ودينها هو دين الدولة ، فى هذه الفترة لم تكن المسيحية هى السائدة بين المصريين ، بل كانت الوثنية ماتزال غالبة . وهذه الحقبة ، فى القرن الرابع الميلادى ، هى التى شهدت الاضطهاد المضاد ، أى اضطهاد المسيحيين للوثنيين ، والكثير من أحداث العنف والقتل والحرق ، ضد الوثنيين وممتلكاتهم .

وفترة التطابق بين دين الدولة والكنيسة ، هى المساحة التى كان يمكن الخروج منها بنهضة قبطية ، أو حضارة قبطية . ولكنها كانت مساحة ضيقة ، وبها الكثير من العوائق . فالدولة هنا ، كانت دولة استعمار . والكنيسة إحدى المؤسسات التى يقودها ويتحكم فيها الاستعمار الرومانى . لذلك كانت سيادة الدينى على الدنيوى فى

الحالة المصرية ، تتمثل فى سيادة المستعمر ، وسيادة الدولة على الكنيسة ، حسب النمط الأرثوذكسى البيزنطى (الرومانى الشرقى) .

لذلك تكرس فصل المجال الدينى عن الدنيوى ، ونمط تسييد طرف على آخر ، حسب المسيحية السائدة ، أى حسب الثنائية المجالية . وعندما بدأ الاختلاف العقائدى ، واختلفت عقيدة الكنيسة المصرية عن عقيدة الدولة الرومانية ، عاد الاضطهاد مرة أخرى ، ليؤدى ذلك إلى شيوع نمط انعزال الكيان الدينى القبطى الخاص ، وهو الكيان المكون من المجال الدينى المنفصل ، والمؤسسة الدينية ، والشعب المسيحى . ويصبح الانفصال عن الدولة ، هو إحدى أهم وسائل الدفاع عن الذات .

فى هذه الفترة شهدت المسيحية الغربية ، عصر سيادة الدينى على الدنيوى ، أى عصر تدهور الحضارة الغربية . أما المسيحية فى مصر، فشهدت الاستعمار ، والاضطهاد المذهبى ، وانعزالها رغم سيادة المسيحية فى سياسة المستعمر . ثم شهدت الفتح العربى ، واختلاف الدولة فى العقيدة ، ثم تحول المسيحية من الأغلبية إلى الأقلية .

إن هذا التاريخ الخاص بالكنيسة ، يدفع لتأكيد الثنائية المجالية، وتصبح الكنيسة كيانا خاصا منفصلا ، يحكم المجال الدينى ، ويئول المجال الدنيوى للدولة . وهكذا يصبح الفصل هو السمة السائدة ، وهو الهدف ، وتختلف دورة الصراع بين الدولة والكنيسة .

فربما كان هدف الكنيسة هو السيطرة على المجال الدنيوى ، إبان الاستعمار الرومانى والمختلف عقائديا بعد خلقدونية فى القرن الخامس

الميلادى ، ولكن بعد الفتح العربى أصبح هدف الكنيسة هو المحافظة على الفصل بين الدينى والدنيوى ، وعزل الدنيوى عنها تماماً ، حتى لاتتأثر به وتذوب فيه وتفقد هويتها وعقيدتها .

بهذا تميزت الكنيسة عبر تاريخها بالثنائية ، ولم تناد بتوحد الدينى والدنيوى ، إلا فى فترات قليلة من عمرها ، عندما غالبها الحلم بأن تمثل الأمة كلها ، وتحكم المجال الدنيوى . هى لحظات من الحلم ، قد يصعب تحديدها على خريطة الزمن ، ولكنها توجد، وتظل كامنة، وتبقى فى النهاية متعلقة بذلك التعبير الأثير « الأمة القبطية» .

وهكذا أصبحت ثنائية المسيحية الغربية ، تجد طريقها فى الكنيسة المصرية ، كفكرة جاءت مع المنشأ، ثم تأكدت من خلال التاريخ الخاص . أما من حيث النمط الاجتماعى ، فإن الكنيسة مثلت عبر تاريخها الجماعة ، وانتمت إلى النمط الجماعى ، بل وتأكد وجودها واستمرارها كممثل للأقلية ، من خلال تماسك الأقلية كجماعة . وهى جماعة مصرية عربية ، أى بالشروط والمميزات التى ظهرت وسادت داخل شرقنا العربى . فعلى المستوى الداخلى للكيان المسيحى ، كانت ومازالت الملامح الداخلية لا علاقة لها بالمسيحية الغربية ، فمسألة الاتفاق مع المسيحية الغربية على الثنائية تحولت إلى مبرراتها من التاريخ الخاص للكنيسة . وهكذا أصبحت الكنيسة المصرية ، وغالباً جماعات المسيحيين العرب ، هى الكيان العربى التاريخى ، الذى يتميز بالثنائية بين الدينى والدنيوى ، وسط المحيط العربى الواسع الذى يعتنق التوحيد بين الدينى والدنيوى .

والجماعة فى تاريخ الأقباط ، عنصر هام . فالكيان الدينى الخاص ، تحول إلى جماعة فرعية داخل المنظومة العربية ، التى اعترفت له بوجوده الخاص . وهى جماعة على نمط عربى ، مثل الطوائف والطرق وغيرهما من التكوينات الجماعية . وداخل الجماعة، تكونت الهوية الخاصة ، من الدين والقومية معاً ، أى القبطية التى هى المصرية والأرثوذكسية والمسيحية فى آن واحد . وأصبحت الكنيسة هى مؤسسة الجماعة .

وهكذا تشكل كيان مواز للدولة ، أى جماعة فرعية ، فى داخلها لايوجد فصل بين الدينى والدنيوى ، فداخلها يحكمه الدينى ، والدنيوى هو خارجها ، وهو الدولة . والعلاقة بين الدينى والدنيوى، هى العلاقة بين الكنيسة والدولة . والدولة هى ولى الأمر فى كل الأحوال ، أما الكنيسة فهى رمز الجماعة عبر التاريخ . وحسب الصراع أو التعاون والتحالف ، تنعزل الكنيسة ومجالها وكيانها أحياناً ، أو تبزغ وتقوم بدورها وتنشر تأثيرها أحياناً أخرى .

صعود الأقلية

مع عصور الازدهار ، تنمو الجماعة الفرعية المسيحية (الأقباط) وتقوم بدورها سواء فى مجالات الحياة العامة ، أو فى مجالات تتخصص فيها . ومع عصور التدهور ، وسيادة العسكرية ، والتشدد الدينى ، تنعزل الجماعة وتشعر بالاضطهاد . ويتراوح تاريخ الجماعة ـ مثل كل الجماعات ،بين النمو أو الانحسار. كما يتراوح وجودها داخل المحيط الإسلامى ، بين التسامح والتعاون، وبين التعصب والتنازع . يحكم الجماعة وموقفها ـ إذن ـ المناخ المحيط بها ، كما يتحدد سلوكها من خلال خصائصها الداخلية .

ففى فترات الازدهار ، تقوم الجماعة بدورها من خلال تميزها المهنى ، وفى فترات التدهور ، تنعزل داخل الجدران ، ويغلب عليها التعصب ، ويغلب على محيطها التعصب ضدها . ومع نمو دور الجماعة ، تقوم الكنيسة بدور الرمز والقائد للجماعة ، وتتحالف مع الدولة ، وتعترف للدولة بدور ولى الأمر ، مقابل تمتعها بالسيادة الكاملة داخل الجماعة . ومع تراجع دور الجماعة ، تنعزل الكنيسة لتحافظ على مجالها الدينى الخاص ، وتحمى الجماعة ، وتميل للصمت الذى يعنى التمرد السلبى .

هكذا نتصور تاريخ الجماعة عبر العصور العربية المتتالية ، وحتى العصر العثمانى . ولكن التغير الذى طرأ على مصر ، منذ بداية عصر التحديث وحتى الآن ، أدخل متغيرات جديدة على تاريخ الجماعة وموقفها . فمع بداية عصر محمد على ، وشيوع التحديث ، ومشروع إقامة الدولة الحديثة ، تغير موقف الأقباط ، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخهم . مرحلة جاءت بعد تدهور الحضارة العربية الإسلامية ، فى المرحلة الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية ، أى جاءت بعد مرحلة من انعزال الجماعة عن محيطها .

ومع التحديث ، تجد الجماعة فرصتها فى التفوق المهنى ، وامتلاك أدوات الحداثة ، والتسابق فى فهم واستيعاب المنجز الحضارى الغربى . ويساعد الجماعة على ذلك ، مؤسسة الكنيسة ، وما تشمله من مؤسسات تابعة ، وفرص ، خاصة فى التعليم . كذلك يتمشى ذلك مع دور الإرساليات الغربية فى التعليم . وتبدأ الجماعة مع محيطها الخارجى ، فى الدخول فى ركاب عملية التنميط والتحديث على طريق الغرب ، وتنافس الجماعة محيطها ، حتى تتفوق مهنياً .

ويصبح الكفاح من أجل المستوى التعليمى والمهنى والاقتصادى المتميز ، هو السمة المميزة للأقباط منذ القرن التاسع عشر . وفى النصف الأول من القرن العشرين ، ينجح الأقباط فى الدخول فى معترك الحياة كجماعة شديدة التأثير ، ويتواكب ذلك مع دورهم فى حزب الوفد . ولكن هذه المرحلة، شهدت نمو الجماعة القبطية وتراجع دور الكنيسة ، كما شهدت دورًا للمجتمع الأهلى مع تراجع دور الدولة عامة .

ويلفت نظرنا هنا ، تزايد دور الجماعة القبطية مع تراجع دور الدولة ، والعكس صحيح . ففى الحقبة الناصرية ، تراجع دور الجماعة القبطية ، مع تزايد دور الدولة المصرية . ثم مع الحقبة الساداتية ، بدأ نمو دور الجماعة القبطية والكنيسة معاً ، فى نفس الفترة التى بدأ فيها تراجع دور الدولة المصرية ، لينحصر فى الدور الأمنى فى مصر التسعينات .

ومنذ فترة حكم السادات فى السبعينات ، ظهر دور الكنيسة والجماعة معاً ، نظراً لتجانس موقف الكنيسة والجماعة تجاه المحيط الخارجى ، وتجاه المستقبل . ففى فترة حكم الوفد ، كانت الجماعة القبطية تنقسم بين القديم والحديث ، وكانت الكنيسة تميل نسبياً للقديم مع بداية دخولها فى الحديث ، أما الصفوة القبطية ، أى باشوات الأقباط ، فكانت جماعة داخل الحديث ومع التحديث .

والآن ، فإن الكنيسة تتجه للتحديث تدريجياً ، والجماعة القبطية تعمل داخل التحديث ، وتتحدد مكانتها ودورها فى عملية التحديث . وهذه المرحلة تشهد دخولاً سريعاً فى المنظومة الغربية ، من خلال حركة بعض فئات المجتمع المصرى ، وهو دخول غير

منظم ويسمح باختراق المجتمع ، مما يجعلنا نتوقع محاولة لإعادة هيبة الدولة وفرض سيطرتها على المجتمع حتى تحميه . والكنيسة معرضة لنفس التوقع ، فاختراق الجماعة القبطية تغريبياً ، يهدد كيان الكنيسة كرمز لجماعة تراثية . كذلك فإن التحول إلى البناء الطبقى ، يمكن أن يهدم كيان الكنيسة ، عندما يؤدى إلى تحلل جماعتها إلى أفراد تنتمى لطبقات أكثر من انتمائهم إلى جماعة . وهذا التحول صعب ، لأنه هدم للبناء الحضارى ، ولكن تمادى الجماعة القبطية والكنيسة معاً فى عمليتى التحديث والتغريب ، قد يجعلهما معاً من أول ضحايا التحديث .

المشكلة الحقيقية ، أن التحديث يمثل فرصة للأقلية ، حتى تصبح أقلية متميزة ، أو حتى مسيطرة . فقبل الثورة حاز الأقباط على نسبة من الاقتصاد المصرى أضعاف نسبة وجودهم العددية . وهذه الصورة تتكرر الآن ، خاصة فى تسعينات القرن العشرين . معنى ذلك أن عملية تغريب المجتمع المصرى ، تكسب الجماعة القبطية فرصة للصعود والتميز .

وأكثر من ذلك فإن الفترة المعاصرة ، وبعد صدام السادات والبابا ، تشهد تحالف الكنيسة والدولة . وهو تحالف نابع من توحد الهدف ، أى التحديث ، وكذلك نابع من أهمية حماية الأقلية من قبل الدولة ، أمام الغرب . لذلك تتعدد العوامل ، التى تربط مصير الأقباط بالتغريب . فالتحديث وسيلة للصعود والحراك والتميز ، ودور الغرب فرصة للحماية الزائدة ، والضغط الدولى . وكذلك فإن التحديث بالنسبة للكنيسة يكسبها مكانة دولية ، ويؤكد روابطها مع

الغرب المسيحى ، ويسمح للأخير بالقيام بالضغوط اللازمة حماية للكنيسة .

وهكذا ، تتشابك روابط الكنيسة مع السياستين الأمنية والإعلامية (خاصة الصحافة) ، وغيرهما ، مما يتيح لها فرصة جيدة للوجود ، وفرصة أيضاً لتجنب ضغوط الأمن والإعلام معاً . ولذلك فإن القضايا التى تخص الكنيسة والأقباط ، والتى تعد مهددة للأمن والاستقرار ، تلقى معاملة يحكمها التفهم أكثر من البطش ، كما أنها غالباً ما تلقى معاملة خاصة من الصحافة يحكمها الصمت والتجاهل بدلاً من المواجهة .

من هنا ينشأ الموقف المزدوج من الغرب . فالكنيسة تقف ضد الغرب ، خاصة المسيحى ، بحكم ميراثها التاريخى ، ولكن الجماعة والكنيسة معاً يلتحمان بالغرب الآن من أجل الصعود والتميز . وعبر الوقت يتحول خطاب رفض الغرب إلى مجرد خطاب احتفالى ، ويتحول خطاب قبول الغرب إلى فعل . ويظل المجال الحقيقى لرفض الغرب ، هو المجال الدينى الخاص الذى تحكمه الكنيسة ، ولكن هذا المجال يتعرض للتغير والتغريب تدريجياً . فالتحديث الغربى يجد طريقه داخل الكنيسة ، وتحاول الكنيسة فى النهاية رفض المسيحية الغربية ، أى الدفاع عن استقلال المعتقد . وعبر الوقت تسقط الدفاعات ، وينفتح باب التغيير .

الرهان الكنسى

إن مواقف الكنيسة ، تقوم أساساً على فصل المجال الدينى عن المجال الدنيوى ، فيصبح الأخير موضعاً للتحديث ، ويحتفظ الأول

باستقلاله . ومن خلال تأييد التحديث ، يتم عقد المصالحة بين الدولة والكنيسة ، وتصبح الدولة ولى أمر يجد قبولاً من الكنيسة حيث تتوافق سياسة الدولة مع آمال الجماعة والكنيسة معاً .

وهنا يعاد استخدام الفصل بين الدينى والدنيوى ، ليحقق وظيفة أخرى هامة ، فهذا الفصل يتيح استمرار المضمون الإيمانى للجماعة والكنيسة وسط محيط دنيوى . فالكنيسة من خلال فكرها المسيحى ، تستطيع أن تحمى المسيحية داخل السياق الديني فقط ، ومن خلال مؤسسة الكنيسة ، وتترك المجال الدنيوى طليقاً وتحاول حماية نفسها منه .

لهذا تتحالف الكنيسة مع العلمانية ، لأنها علمنة للمجال الدنيوى ، وعزل الدينى عنه ، وهو أمر يتوافق مع ميراثها المسيحى . وأيضاً فإن علمنة المجال الدنيوى ، تفتح الباب للتحديث وهو فرصة للأقباط ، وكذلك تفتح الباب للغرب ، وهو فرصة لوجود بعد دولى ضاغط ، أيا كانت درجة استخدامه أو الركون عليه .

فإعادة إنتاج النمط الغربى ، يتمشى إذن مع احتياجات الجماعة والكنيسة الآن ، حتى وإن كان يهدد وجود الجماعة مستقبلاً . أى أن الكنيسة من خلال فكرها الثنائى تتحمل الفصل بين الدينى والدنيوى ، والأكثر من ذلك ، فإنها تعيش هذا الفصل عبر تاريخها، وسوف تعيشه فى المستقبل . أما الخطر الكامن الذى يتجاهله الجميع ، أن التغريب يفكك بناءها الحضارى ، ويفكك الجماعات ، ومنها جماعة الأقباط . كذلك فإن التغريب المعاصر يشمل تهميش المجال الدينى لحدود دنيا ، مما قد يؤدى إلى تهميش دور الكنيسة إلى حد كبير ، بعد تفكيك جماعتها .

هكذا تشترك الكنيسة والجماعة القبطية بدور خاص فى عملية التفكيك الحضارى الحادثة الآن ، رغم أن ذلك التفكيك يهددهما معاً ، والأهم أنه يهدد الأمة بأسرها .

وهذا الاختيار من جانب الكنيسة والجماعة القبطية ، له بعد شديد الخطورة . فهو موقف مع علمنة الحياة المصرية ، وتهميش دور الإسلام فيها . فبالنسبة للأقباط ، أصبح للتحديث دور هام ، وهو علمنة الدولة ، حتى لا تصبح ذات نزعة عقائدية مؤثرة . وبالتالى تصبح الدولة محايدة تجاه الدين ، وهو ما يعنى مزيدًا من الأمان للأقباط ، ومزيدًا من فرص الصعود للأقلية .

لهذا أصبح الأقباط قوة مناصرة للعلمانية التغريبية ، التى تعامل الإسلام وكأنه المسيحية ، وتحاول عزل الدنيوى عن الدينى ، ذلك العزل الذى تحقق تاريخياً لدى الجماعة القبطية ، فأصبح بالنسبة لها ظرفا ملائما . وهذه العملية تؤدى إلى مسحنة الإسلام . أى تحويله إلى نمط فكرى مغاير لأصوله ، ويشابه المسيحية الغربية .

من هنا ظهر التحالف العلمانى المسيحى ، المدعوم من الكنيسة ، والذى يعد بالنسبة للتيار العلمانى وسيلة هامة لتحقيق سيادته . فالأقباط ورقه بالنسبه للتيار العلمانى ، يؤكد بها أهمية فصل الدينى عن الدنيوى ، حتى يحمى حقوقهم . والعلمانيون جماعة ضغط تساند الأقباط ، حتى تجعل المحيط الخارجى لهم غير متميز دينياً . ولكن العلمانيين يريدون علمنة المجتمع ، وتهميش المجال الدينى ، على النمط الغربى ، أما الأقباط فيريدون علمنة المجتمع ، دون التأثير على المجال الدينى الخاص بهم ، والذى يعيش فى ظل مجال

دنيوى منفصل عنه . والمشكلة أن وجود وسيادة الإسلام ، لاتتهان إلا من خلال توحد المجالين الدينى والدنيوى معاً ، أى أن فصل الدينى عن الدنيوى الحادث الآن ، يقصى الإسلام جانباً ، ويهدد الكيان الحضارى المصرى العربى الإسلامى .

فطرفا التحالف على خلاف ، للعلمانيين هدف وللأقباط هدف . ولذلك تتحالف الكنيسة مع تيارات يسارية ، رغم كراهيتها الشديدة لهذه التيارات ، ورغم رفضها للانتماء لها ، ومحاربتها لأى ميل فى هذا الاتجاه داخل جماعتها القبطية .

وعلى نفس هذه القاعدة ، تؤيد الكنيسة مايسمى بالإسلام المستنير ، وهو إسلام غربى ، أى إسلام علمانى ، يفصل الدين عن الدنيا . وفى نفس الوقت ، تحارب الكنيسة المسيحية المستنيرة (الليبرالية) وهى المسيحية العلمانية التى ظهرت فى الغرب ، كنتيجة لذوبان المجال الدينى .

بهذا المعنى ، يصبح اتجاه الكنيسة والجماعة ، ثنائيا مثل فكرهما . فهناك تصور عن المجال الدنيوى المرغوب ، وتصور عن المجال الدينى المفضل ، مع فصل مصبر وإتجاه كل مجال عن الاخر، وتصور إمكانية حدوث ذلك . وهنا مكمن الخطر ، لأن الكنيسة / الجماعة تتحرك فى اتجاه يحقق مصلحتها ، دون النظر إلى مصلحة الأمة ، أو بفرض أن فى ذلك مصلحة الأمة . والحقيقة أن الكنيسة / الجماعة تدفع بنفسها كمعول هدم لبناء الأمة .

والصورة المطروحة ، هى مجال دنيوى منفصل وغربى وعلمانى ، وإسلام يعايش الفصل بين الدينى والدنيوى ، ومسجد لايتحرك إلا

فى المجال الدينى ، وكنيسة ترمز للمجال الدينى وتمثله . هذه الصورة هى اختيار الأقباط الراهن ، وهى اختيار الكنيسة أيضاً .

وثنائية الدين والدنيا ، تتحول إلى ثنائية الدولة والكنيسة ، والديني والدنيوى ، فتصبح الكنيسة دولة موازية ، تحكم مجالها الدينى ، وجماعتها ، وتطيع الدولة فى كل أمور الدنيا ، حيث الحكم فيها للدولة فقط .

بسبب هذه التصورات ، تقوم الكنيسة بالتحالف مع الدولة والعلمانيين ، وتؤكد روابطها الغربية ضمنياً ، فى مواجهة الإسلام السياسى ، تحت دعوى أن كل فصائله تنتمى للإرهاب . فالعنف هو الجبهة التى تتوحد أمامها كل فرق الدعوة للغرب . ورغم اختلاف الأسباب ، فإن الكنيسة تؤكد دعمها للعلمانية ، ولسياسات الأمن ، والإعلام (خاصة الصحافة) وتكون قواعد لها فى الساحة المصرية ، ومنها تنشأ جماعات الضغط والمصالح ، التى تعمل ضد الإرهاب ، ولكنها فى نفس الوقت تعمل ضد الحضارة العربية نفسها . فالقضاء على العنف ، يحدث الآن من خلال تفكيك البناء الحضارى العربى ، وتوجيه ضربات عنيفة للأبنية التراثية ، تحت دعاوى التحديث مرة ، وتجفيف منابع الإرهاب مرة أخرى .

وإذا كانت الدولة تبحث عن التحديث والقوة ، وبعض العلمانيين يؤمنون بالنموذج الغربى ، فالكنيسة تبحث عن التحديث ، وتريد تحييد مجالها الخارجى ، والأقباط يلهثون وراء تأمين أوضاعهم من خلال التميز المهنى ، والكل فى النهاية يقع فى أسر

المظلة الغربية . ويظل الارتباط الحقيقى بين هذه الأطراف ، هو المنظومة الغربية . فالدولة تتقرب للكنيسة ، وتتغاضى أحياناً عن أمور هامة ، من أجل صورتها أمام الغرب . والكنيسة ترى أن الغرب وسيلة جيدة حتى تتعامل بندية مع الدولة .

وفى الوقت نفسه ، الذى تقف فيه الكنيسة موقفاً يؤيد جملة المنظومة الغربية ، والتحديث على طريق الغرب ، يؤكد الخطاب الكنسى ازدواجيه مفتعلة . فالبابا شنودة الثالث له خطاباته المتعددة حول التطبيع . والتى بدأت برفض زيارة القدس بسبب مشكلة دير السلطان ، ثم أصبحت رفضاً لطلب السادات الذى أراد إستخدام الأقباط فى التطبيع ، ثم رفضاً لبدء التطبيع من الأقباط قبل المسلمين ، ثم رفضاً للتطبيع . . وهكذا تتزايد شدة الخطاب ، فقد تم اكتشاف الخطاب كوسيلة هامة لعقد التحالف بين الكنيسة والعلمانيين . وفى نفس الوقت فإن الخطاب الموجه للتطبيع ، هو الخطاب الفاصل بين الكنيسة والدولة ، أى خطاب التمرد على الدولة ، والذى يمنع الذوبان فيها ، ويؤكد استقلالية الكنيسة عن الدولة . ثم هو الخطاب التى يقرب الكنيسة من المعارضة . ويتمشى ذلك مع الخطابات التى تهاجم الغرب ، وتهاجم المسيحية الغربية ، حيث أصبح الخطاب هو وسيلة للدفاع المسبق عما يحدث . ولكن الهجوم على الغرب تضاءل مع تزايد علاقة الكنيسة بالمؤسسات المسيحية الغربية ، مثل مجلس الكنائس العالمى . فهل يتضاءل خطاب رفض التطبيع ؟ أم يظل ورقة الوطنية الرابحة ؟

إن الأصل التراثى فى الكنيسة ، هو الدفاع عن الاستقلال والهوية والتميز الحضارى ، فالموقف التاريخى للكنيسة قبل عصر التحديث ، هو نفس موقف الأمة . وتاريخ الفتنة كان تاريخا للعلاقة بين جماعة وأخرى داخل نفس الأمة . لكن عصر الحداثة حقق الفتنة الكبرى فى كياننا الاجتماعى ، وبسببه صرنا فرقاً تتناحر.

(٨)

انتحار ميّت

تحت ضغوط عملية التحديث ، أصبح تراث الأمة مهدداً بالضياع . فبدءاً من فصل المجال الدينى عن الدنيوى ، وتسييد الأخير ، انتهاء بتحول الجماعات إلى طبقات ، أصبح جوهر حضارة الأمة يقبع بداخلها ، بعد تهميشه وعزله ، وبات التراث يتراجع أمام هجمة التغريب . وإذا كان تحول الفئات العليا والحاكمة والمسيطرة، قد تم بدرجة واضحة ، فقاعدة المجتمع مازالت تحمل تراثه ، ولكن التراث أصبح محكوماً لا حاكماً ، والمنظومة الغربية أصبحت الحاكم المحلى ، عن طريق وكلائها .

لقد أصابت هذه العملية الكثير من أبنية المجتمع التراثية ، وأدت فى النهاية إلى تجمع الصراع فى نقاط ملتهبة . فالتراث لايموت ، ولكن التغريب وصل إلى درجة تغيير القيم الحاكمة . وبين قيم الغرب الوافدة ، وقيم التراث المهزومة ، يدور الصراع الذى سيشكل المستقبل ، وبينهما أيضاً يمكن أن تتحول الأمة إلى ساحة حرب أهلية .

وتهميش المجال الدينى ، بدأ من خلال سيطرة الدولة على الأزهر منذ محمد على ، ومروراً بجمال عبد الناصر . فأصبح الأزهر مجرد

مؤسسة تابعة للدولة ، بعد أن كان له دور ريادى فى حفظ العلاقة التوازنية بين الدين والدنيا . وهكذا فقد الأزهر دوره فى المجال الدينى، فلم يعد يرمز له ويقوده كما كان . فالمجال الدينى المنعزل فى الإسلام ، لايتوحد مع مؤسسة تقوده كما يحدث فى المسيحية ، بل يتهمش تدريجياً ويصبح بلا كيان منظم . لهذا ظهر مانسميه بالإسلام الرسمى ، أى المؤسسات والرموز التابعة للدولة، والتى تقوم بدور لا فى قيادة المجال الدينى ، بل فى تبرير سياسات الدولة ، أو تمنع من القيام بدور على الإطلاق .

ودار الإفتاء المصرية ، رمز لاستخدام الدين من قبل الدولة كواجهة تراثية لتأكيد الشرعية . أما الأزهر الشريف ، فقد أصبح تحت سلطة الدولة ، رغم تمرده الصامت ، من خلال ما يحمله من فكر مخالف لسياسات الدولة . ولكن هاتين المؤسستين لم تعودا قادرتين على قيادة المجال الدينى أو تنظيمه . لأن المجال الدينى انفصل قصراً عن المجال الدنيوى ، فأصبح فى وضع متمرد ضد الدولة ضمناً ، لأنها صاحبة قرار الفصل ، ولأنها رمز المجال الدنيوى المتسيد .

فإذا كان التحديث هو سبب الفصل التعسفى بين الدينى والدنيوى ، فالمصلحون الأوائل ، كان هدفهم تجنب هذا الفصل . ومحاولات الأفغانى ومحمد عبده ، تدخل من هذا الباب ، فهى محاولات للتحديث من خلال الإصلاح الدينى ، ومن خلال استيعاب الجديد داخل المنظومة الحضارية العربية الإسلامية .

والمحاولات الأولى ، كانت تهدف إلى منع حدوث الانفصال ،

ولكن المحاولات التالية جاءت بعد بداية حدوث الانفصال . . وهكذا . فرشيد رضا ، يمثل بداية الصرخة أما حسن البنا وحركة الإخوان المسلمين ، فهما تجسيد لحركة التراث فى مواجهة ما يحدث من تغريب . وهكذا أصبح الحكم يأتى من المنظومة الغربية للتحديث ، والتى تهمش المجال الدينى ، أما التمرد على هذا الحكم فيأتى من المجال الدينى المهمش .

ولقد اتخذ الاحتجاج الدينى أشكالاً متعددة ، وكذلك ظهرت أشكال مختلفة من التوفيق والتلفيق بين الدينى والدنيوى . وفشل التوفيق ، ينبع من محاولات ربط المنظومة العربية بالمنظومة الغربية ، أى من تصور إمكانية الجمع بين الأصالة والمعاصرة ، فلا يمكن تصور مجتمع ينتمى إلى أصوله ، وأصول من خارجه . ومع الوقت تتراجع محاولات التوفيق وتبقى محاولات الاحتجاج . والأطروحات الإسلامية التى تتمشى مع العصر ، أى المستنيرة ، لم تعد تنتمى للإسلام أو إلى حضارتنا ، قدر انتمائها إلى الحضارة الغربية . وعندما أصبحت الاتجاهات الحاكمة أميل إلى تقبل المنظومة الغربية ، أصبح الاحتجاج الدينى أميل إلى العنف .

وهكذا يتزايد التغريب ، فيتزايد العنف ، وينتشر دعاة التغريب ، فيخرج المزيد من دعاة التكفير أو العنف . ويبدأ الإحتجاج الدينى بمحاولة إصلاح المجتمع (الإخوان المسلمون) لينتهى بتكفير المجتمع (الجماعات الإسلامية) .

دفاعاً عن التراث

إن العديد من الظواهر التى نعيشها اليوم ، تعبر بشكل أو آخر

عن حالات الدفاع عن التراث . وهى أشكال تخرج من الطبقة الوسطى ، التى شكلت من خلال آليات التحديث ، تشكيلاً مصطنعاً زائفاً . ومن داخل الكيان الأوسط للمجتمع ، تخرج فئات تتعلق بالصعود إلى أعلى ، وفئات يهددها السقوط إلى أسفل .

وظاهرة الحجاب ، من أهم ملامح ذلك الصراع بين الوافد والموروث . قطاع عريض من الفئات الوسطى للمجتمع ، وحتى بعض فئاته العليا ، تعلق بالحجاب ، رمزاً للدفاع عن التراث . وبالنظر إلى منطقة الوسط صعوداً لأعلى ، نلمح الحجاب كنوع من التمسك الدينى والتراثى معاً ، ثم مع الصعود لأعلى ، يختلط الحجاب كرمز ، بالرموز التغريبية . ويبدو أن المرأة تمثل قطاعًا هامًا لملامح واقعنا .

فبدءا من حركات حقوق المرأة ، نجد فئة من القيادات النسائية ، تنتمى بالكامل إلى دعاة التغريب . ثم نلاحظ الفئات الصاعدة فى المجتمع ، صعوداً سريعاً ، تقترب من الفئات المتغربة ، حاملة معها « الحجاب » رمزاً لجذورها وتراثها . لذلك تتنوع أشكال الحجاب ، من الحجاب الشعبى ، الذى هو الملابس الشعبية للمرأة المصرية خاصة فى الريف ، إلى الحجاب التقليدى للمرأة المتعلمة فى الفئات الوسطى ، ثم الحجاب المعاصر المختلط بالرموز الغربية .

ويحمل الحجاب معه ، تمسكاً بالفهم التراثى لدور المرأة ، ودور الرجل . كما يحمل معه تمسكاً بمفاهيم العفة فى مواجهة مفاهيم التحرر الغربى . ويظل الحجاب حائراً ، بين التمسك بالتراث ،

أو التمسك بالتراث والحداثة معاً ، مما يشكل صوراً يصعب فهمها ، إلا انها تعبر بشكل رمزى عن أزمات المجتمع المصرى .

وفى مقابل تلك الأشكال المتباينة من الحجاب ، يظهر النقاب معلناً التمرد حتى على الحجاب ، فى محاولة احتجاجية للتمسك بالتراث ضد كل رموز العصر والحداثة والتغريب . وهكذا تصبح ملامح ملابس المرأة ، من أهم الرموز للتراث والتغريب ، فى كل الأشكال والصور ، وعبر درجات متباينة ، تعبر عن مختلف فئات المجتمع وموقف كل فئة من أزمته .

فلماذا الحجاب ؟ أو بمعنى آخر لماذا الإسلام دفاعاً عن التراث؟ إن وقائع حياتنا المعاصرة ، تؤكد أن الإسلام أصبح رمزاً للتراث ، وأن الرموز الإسلامية ، أصبحت علامات الاحتجاج ضد تهميش التراث ومحاولات سحقه . وفى نفس الوقت فإن التحول المعاصر، يؤدى إلى تحطيم البناءات التراثية ، كما يؤدى إلى تهميش دور الإسلام . ومن هنا جاء التزاوج ، الذى جعل الإسلام شعار النضال ، ذلك النضال الذى يحمل فى طياته دفاعاً عن التراث والتاريخ والحضارة العربية ، كما يحمل دفاعاً عن الإسلام ودوره فى الحضارة العربية .

وربما يكون تهميش المجال الدينى ، وعزله عن الدنيوى ، وتسييد الأخير ، هو السبب الذى جعل الإسلام كمنظومة ، هو أكثر ما يتعرض للاغتيال . فالكثير من جوانب التراث يمكن ممارستها ، ويتم بالفعل ممارستها ، من قبل الجماعات والأفراد، دون أن يمثل ذلك تهديداً للحكم ، ودون أن يحاول الحكم مواجهة ذلك . بمعنى آخر ، فإن قيمنا الحياتية يمكن أن تمارس ، كما أنها تمارس من خلال

فئات المجتمع المختلفة ، حتى من قبل دعاة الغرب . فلايمكن محو سمات وخصائص الشعب ، لأنها ذات جذور داخله . ولكن الأمر يختلف مع الإسلام ، فالتحديث يتطلب نزع مؤسسات وقوانين وإحلال غيرها ، ولذلك أصبح مجال الإسلام ينحصر تدريجياً ، حتى يصبح مجالاً دينياً فردياً ، ولأن ذلك يتناقض مع المنظومة العربية الإسلامية ، لذلك فإنه يؤدى إلى نزع المنظومة الإسلامية من الحياة .

لهذا نتصور أن الإسلام ، تعرض أكثر من غيره من جوانب التراث ، لمخاطر التهميش . ولكن بجانب ذلك ، فإن العقيدة ومالها من قوة ، وقدرة على التعبئة ، تعد سلاحاً فى مواجهة التحديات ، يعبىء البشر بالحماس اللازم للمواجهة . لذلك ، تحول الهجوم المنظم على التراث ، إلى هجوم مضاد دفاعاً عن التراث ، يرفع الإسلام شعاراً له ، ويحتمى برموزه ، ويستخدم نصوصه .

الجماعة ضد الطبقة

حملت الحركات الإسلامية ، منذ حركة الإخوان المسلمين ، طابعاً جماعياً تراثياً فكل هذه الحركات تتكون من « الجماعة المؤمنة» ، وهى جماعة حسب المنظومة العربية التراثية . وهى بذلك نقيض للحركات التى تظهر فى الغرب ، والتى تنتمى للمصالح الطبقية ، وتعبر عنها ، وتحاول تنظيم حركة الطبقة فى مواجهة الطبقات الأخرى ، أو فى مواجهة الدولة . أما الحركات الإسلامية، فهى إعادة لتكوين الجماعة ، وتفكيك مضاد للطبقة . فكما رأينا سابقاً ، أدى التحديث إلى تفكيك الجماعة لصالح تكون الطبقة ، لذلك فالحركات الإسلامية

هى إعادة إحياء الجماعة ، أى حركة تركيب جديد للأشكال والأبنية التراثية .

وهذا ليس ملمحاً للحركات الإسلامية فقط ، بل أحد أهم ركائزها ومصدر قوتها . فالاغتراب الناشىء عن تفكيك الجماعات حتى الأسرة ، والانتماء البارد للطبقة ، وهو انتماء لايتلاءم مع طبيعتنا، ولايحقق الأمان والهوية ، هذا الاغتراب يتحول إلى دافع للتمرد ، عندما يختلط مع الأزمات ، ويبحث الإنسان عن ذاته ، فيجدها فى « الجماعة » التى تحمل التراث وتتمرد ضد التغريب الذى خلق الاغتراب .

ومنذ حركة الإخوان المسلمين ، نلمح هذا الطابع الجماعى ، الذى يؤكد ويحقق قيم التكافل والتضامن . ولكن الشكل الجماعى، يأخذ درجات متزايدة فى الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد ، منذ سبعينات هذا القرن . فمع تزايد حدة الاغتراب ، وتزايد حدة الرفض ، وظهور العنف كوسيلة للاحتجاج ، أصبح الشكل الجماعى السائد لدى الحركات الإسلامية المعاصرة ، أميل إلى الجمود التراثى .

لذلك تظهر الجماعة الطاغية ، التى تحقق التكافل والتضامن ، وفى الوقت نفسه تفرض سطوتها وسيادتها ، ويصبح الخروج عنها جريمة تستحق القتل . ويغلب هنا الطابع الأبوى ، ولكن فى صورته السلبية ، فالأب هنا ليس حكيماً وعاقلاً وعادلاً ورحيماً ، بل هو أمير متسلط مطاع ، يمنح الجماعة الحماية ، فى مقابل الطاعة العمياء .

وتطور شكل الجماعة داخل الحركة الإسلامية ، من الإخوان حيث الجماعة الأسرية ، إلى الجماعات الإسلامية ، حيث الجماعة المستبدة ، له دلالة هامة فى كيفية العودة إلى التراث فهى عودة لاتستدعى التراث لتنهض ، بل تستدعى أشد أشكال التراث صرامة حتى تحتمى به . ومن هنا يمكن أن نفهم حركات العنف المعاصرة ، فهى ليست حركات نهضة ، بل حركات دفاع عن الذات . وكلما زاد الخطر الخارجى ضراوة ، كلما كان الدفاع عن الذات ، يلبس أشكالاً متشددة جامدة .

على هذا النحو ، تعيد الجماعات الإسلامية ، تسييد المجال الدينى ، والنمط الجماعى ، فى مواجهة عملية التحول الحادثة تحت مسمى التحديث . وتحت شعار إحياء الإسلام ، والالتزام الدينى، تبدأ فى الانتشار ، داخل مساحة الصراع بين الوافد والموروث ، فتأتى من الطبقة الوسطى ، مصدر الأزمة ، كما أشرنا ، لتلتحم بالفئات الدنيا ، وتنتشر رأسياً فى اتجاه معادٍ للتقسيم الأفقى الطبقى . ثم تتزايد الجماعات ، لتنقسم وتتناحر ، ولكن فى شكل الفسيفساء العربية التراثية . فهى جماعات تختلف فى المنشأ ، وفى التركيب ، وفى جغرافية انتشارها وميلادها ، دون أن تختلف فى مستوياتها الاقتصادية . ويتشكل بذلك نموذج تراثى ، من الجماعات الإسلامية ، ولكن فى أشد صور التراث جموداً ، ويصبح العنف لغة الحوار ، للدفاع عن التراث ، فى مواجهة الهجوم على التراث :

صناعة التدهور

إن تراجع المجال الدينى وعزله ، وتحويل أبنية التراث إلى نماذج

وافدة ، أدى فى النهاية إلى ظهور الجماعات الدينية ، باعتبارها أكثر أشكال التمرد على هذا الوضع قوة وتأثيراً . فمن خلال آليات العنف، يأخذ التمرد شكله الانقلابى ضد الأوضاع الراهنة . ومن هنا تظهر أهمية مفهوم الجاهلية الذى يظلل كل الأوضاع الراهنة ، ويضعها فى خانة الرفض . ويتم استدعاء أسلحة التراث، لتكون حائط صد أمام هذه « الجاهلية » . وتعمل آليات التكفير من أجل طرد العناصر المناوئة للتراث من داخل منظومة «الجماعة » . حتى تبقى الجماعة المؤمنة بإعتبارها الممثل الوحيد عن التراث والإسلام ، أو عن الإسلام والتراث ضمنه .

وإذا كانت الجماعة ، تتخذ من الجماعية شكلاً مستبداً ، فلهذا دلالته الواضحة . ففى حركات الاحتجاج والتمرد ، التى تهدف إلى الانقلاب ، يتم تحويل التراث إلى سلاح للمعركة ، وليس أداة للنهضة . والشكل الجماعى المميز للجماعات الإسلامية ، هو الشكل المميز لفترات التدهور ، لا الشكل المميز لفترات الازدهار، ولهذا نستطيع أن نفرق بين عملية النهضة وعملية الدفاع. ففى النهضة يتشكل التراث فى نمط يؤدى إلى الازدهار ، وفى الدفاع يتشكل فى نمط يؤدى للتدهور. وهكذا يتم الدفاع عن التراث ، بالتشدد والجمود ، وهى مرحلة تسبق النهضة ، ولكن النهضة لاتكون امتداداً مباشراً لها . فعملية الدفاع تستخدم العنف، وتستخدم السلاح ، وهى محاولة لمنع تحطم أبنية التراث ، بالحفاظ عليها جامدة .

وعلى نفس هذا الطريق ، يتحول المجال الدينى لدى الجماعات الإسلامية ، إلى مجال يتسيد على المجال الدنيوى ، وينحيه جانباً ،

ويتحول الدنيوى إلى مقدس . وهكذا يرتبط العنف بالتطرف الدينى، أو ترتبط العسكرية بالتشدد الدينى . وهو نموذج مشابه للنموذج العثمانى فى عصر التدهور أى فى مراحله الأخيرة ، ولكنه ليس النموذج العربى فى عصر الازدهار . وإذا عدنا إلى الإمبراطورية العثمانية - كما سبق أن أشرنا - سنجد أن نمطها العسكرى المتشدد ، نبع من قيامها بدور المدافع عن الإمبراطورية الإسلامية فى مراحلها الأخيرة ، بعد أن قامت الإمبراطورية العثمانية بدور الناهض فى مراحلها الأولى .

حالة الدفاع عن النفس - إذن - ترتبط بالتدهور ، لا بالازدهار، فالأخير حالة إيجابية تدفع للأمام . أما التدهور ، فهو حالة تنطوى على ضعف داخلى ، وفقدان للمضمون الإيجابى الفعال ، مع جدار خارجى من القوة للدفاع ضد الآخرين . من هنا يمكن أن نفهم جماعات العنف ، فهى جماعات دفاع ، وليست جماعات نهضة، وهى جماعات لاتبتكر الجديد ، بل ترتكن إلى القديم الجامد، أى إلى أشكال التراث الفج التى تتميز بالتدهور .

لهذا لايمكننا أن نحكم على التراث ، أو على الإسلام ، من خلال سلوك ومواقف جماعات العنف . فهى تمثل الشكل الدفاعى للتراث والمنظومة الإسلامية . وهو أمر ينتج من أوضاعنا الراهنة . فما يحدث الآن يجعل التراث والإسلام فى معركة من أجل البقاء . وفى ساحة المعركة ليس هناك مجال للإبداع والاجتهاد .

وهذا يفسر الكثير من ملامح جماعات العنف ، فالحاكمية لله ، رغم دلالالتها الدينية ، تستخدم كسلاح يعطى الحركة قدسية

المهمة، ويجعل الجهاد نابعا من إرادة الله . ويتحول بذلك النص الدينى إلى حالة نقية طاهرة ، تطبق على جميع أوجه الحياة ، بسلطان الله ، ومن خلال الانقلاب . ويختفى بذلك البعد الإنسانى من التجربة التاريخية ، بكل ثرائها ، ومحاولاتها المتعددة .

فتصور الحياة لدى جماعات العنف ، يتلخص فى مجتمع كافر ، يجب حربه ، من أجل إقامة المجتمع الربانى ، حسب النصوص المقدسة ، أى هو محاولة لبناء مدينة فاضلة فى حالتها المثالية النقية ، بديلاً عن المجتمع الحالى . وتصبح «المدينة الإلهية» فى مواجهة مع «المدينة الجاهلية » ، أى دار الإسلام فى مواجهة دار الحرب .

لهذا يتحول النص الدينى إلى قواعد ومعايير سلوكية ظاهرة ، أى يتحول إلى شكل أكثر من كونه مضمونا . فالشكل وسيلة سهلة ومحددة لتحقيق الهدف ، أما المضمون فيعنى الاجتهاد والتفكير والإبداع . ومن الشكل تتكون العديد من العلامات ، من الملبس إلى المأكل وغيرهما . وكلها تمثل رموزاً للعودة إلى صحيح الدين ، أكثر من كونها إنهاضا لدور الدين فى الحياة . وهو ما أدى إلى المبالغة فى إعادة أشكال الماضى ، وكأن ذلك يمثل عودة رمزية للماضى .

والشكل يمثل علامات يمكن فرضها على الآخرين ، تحت دعوى إقامة الدولة الإسلامية . لذلك أخذ الحجاب وارتداء الجلباب مساحة واسعة من الجدل ، على أساس أنهما شرطان ظاهريان يؤكدان الإلتزام الرمزى بالدين . ومن هنا ظهرت أهمية تطبيق الشريعة الإسلامية ، فى فكر جماعات العنف . والحقيقة أن ما دار حوله الجدل ليس الشريعة الإسلامية عامة ، بل الحدود خاصة . فتطبيق

الحدود عمل ظاهر يؤكد الالتزام بالدين . فى حين أن الشريعة الإسلامية كإطار للحياة ، تحتاج إلى اجتهاد منظم وإبداع ، وتطوير لوسائل التطبيق وغيرها .

وبهذا اتخذ الحلال والحرام ، المساحة الكبرى من نشاط الحركة الإسلامية المسلحة ، خاصة الجماعة الإسلامية ، التى فرضت سيطرتها على مناطق بعينها ومارست تطبيق العقاب ، وفرض الشروط الإسلامية . وكأنها محاولة لعقاب المجتمع على تردى أوضاعه ، أو كأنها محاولة لإعادة تربية المجتمع من خلال تراثه ودينه .

هكذا تشكل جماعات العنف ، تمردًا يصعد من أسفل إلى أعلى ، ليواجه الحكومة / الدولة ، تحت افتراض كفرها . وهو هجوم يتسلح بكل أنواع التشدد والعنف . من التمسك الشكلى إلى التفسير الحرفى ، إلى إجازة فكرة الانقلاب والاستحلال والتكفير . وتصبح جملة الأدوات « هادمة » للمنظومة المنتمية للتحديث ، وللتغريب . فهو ـ إذن ـ هجوم مضاد .

الهجوم الأول ، هو تغريب المجتمع ، وفصل مجاله الدينى ، وتحويل جماعاته إلى طبقات ، والهجوم المضاد ، هو إعادة تراث المجتمع ودينه ، وتسييد المجال الدينى وعزل الدنيوى ، وتحويل الطبقات إلى جماعات مستبدة . الهجوم الأول ـ إذن ـ يعمل على تفكيك البناء الحضارى للمجتمع ، والهجوم المضاد يعمل على إعادة نمط التقوقع فى الحضارة العربية الإسلامية ، أى نمط الدفاع عن الذات .

من هنا تأتى صناعة التدهور ، باعتبارها العملية الملازمة للدفاع عن الذات داخل ساحة المعركة . فجماعات العنف ترفض الغرب والتحديث ، ولكنها لاتصنع مستقبلاً بديلاً . فهى تفتقد لفكر النهضة ، وتفتقد للقدوة ، وتتحرك دائماً من واقع الإحساس بالخطر. وتصبح فى النهاية عملية « هدم » للخطر الذى يهدد التراث والدين ، أكثر من كونها «بناء» لمرحلة حضارية جديدة . لذلك لاتقدم جماعات العنف نفسها كمدافع عن التراث ، بل كمدافع عن الدين. فالدين يمكن تحويله عن طريق التشدد، إلى قضايا غير قابلة للنقاش ، وإلى أسلحة عقائدية للهجوم على الآخرين . أما التراث فليس له نفس القداسة والقوة والسلطان ، خاصة بعدما أصابه الوهن ، وتلاحقت عليه الضربات ، فبعد أن كان شعاراً لمواجهة التغريب تحت شعار « تقاليدنا » ، أصبح محلاً للتشويه من وكلاء الغرب . فبقى الإسلام شعاراً للنضال ؛ للحفاظ على استمرار التراث ، والتاريخ ، والحضارة ، واستمرار أمة العرب .

فما هى نهاية دوامة العنف ؟!

(٩)

الخروج إلى المستقبل

عندما يحين الحديث عن المستقبل ، تختلف الرؤى ما بين «مؤيد» و « معارض » للحاضر الراهن ، أى بين من يتصور أننا فى طريقنا للدخول إلى مستقبل أفضل ، وبين من يتصور أن علينا الخروج من حالتنا الراهنة إلى مستقبل جديد . وكما سبق أن أشرنا ، فالتوقع يختلط بالتمنى ، فليس من السهل أن ننظر للمستقبل دون أى تحيز ينبع من اختياراتنا لذلك المستقبل .

مع هذا تظل هناك محكات نستمدها من الماضى ، ونعيشها فى الحاضر ، ونحاول فهم قانونها ، حتى نتوقع ما سيحدث فى المستقبل . وفى الصفحات السابقة ، ركزنا على ثلاثة تحديات تواجهنا اليوم ، كما واجهتنا بالأمس ، وهى :

١ ـ النزاع بين المجال الدنيوى والمجال الدينى .

٢ ـ الصدام بين البناء الطبقى الوافد ، والبناء الجماعى التراثى .

٣ ـ موقف الاختيار بين أصولنا نحن ، وأصول الآخر .

والحقيقة أن التحدى الثالث ناتج عن الأول والثانى . وكأن الاختيار المعروض على الواقع ، هو بين النموذج الغربى الطبقى

الدنيوى ، والنموذج العربى الجماعى التوحيدى (الدينى والدنيوى معاً) . ولكل نموذج أصحابه ، وبين كل فصيل وآخر ، العديد من الدرجات الوسطى ، ولكن الصراع فى النهاية يتبلور بين دعاة التغريب ودعاة التكفير ، أى بين الأكثر تطرفاً وتشدداً فى كل من الاتجاهين السابقين ، ومنهما يتكون فعل الهدم (للتراث) والهدم المضاد (للوافد) .

لذلك « فالغرب » ليس أداة صنع المستقبل ، ولا مصدره ، ولكن « الغرب » هو الرمز الذى تدور حوله صراعات عالمنا العربى المفكك. فقد أصبح الموقف من الغرب ، إحدى أهم أدوات التصنيف للتيارات السياسية ، وأحد أهم أسس التحالف وتحديد الأعداء .

وموقفنا من « الغرب » ، هو فى الوقت نفسه موقفنا من أنفسنا ومن الآخر ، ومن العصر وما تحقق فيه ، ومن الماضى وما كان منه . فالموقف هنا رمزى ، له دلالة اختصار كل أزماتنا وصراعاتنا . وفى مواجهة الغرب ، تتراوح المواقف بين «الالتحاق»، وفيه تمجيد الآخر والاعتراف بسيادته وإهمال الماضى والخروج عليه وهدم التراث ، وبين « التكفير » وفيه تمجيد الماضى والتراث والعداء للآخر ، والاحتماء بالتشدد والتطرف وطرح تصورات دفاعية عن المستقبل .

وحول « الالتحاق » ، تبدأ المواقف من العمالة الكاملة للغرب ، وقبول التبعية الكاملة ، والجرى وراء المصالح الخاصة الضيقة ، ثم تتراوح درجات أخرى ، يمكن تسميتها التغريب المستقل ، أو الالتحاق الحضارى والاستقلال السياسى . فالبعض يرى الغرب

كنموذج للحياة المعاصرة ، يجب الاقتداء به ، ولكنه يرفض أى تبعية سياسية لذلك الغرب .

وحول « التكفير » ، تبدأ المواقف من الرغبة الجامحة فى القضاء على الغرب الكافر ، وسيطرة الإسلام على العالم ، وتسييد النمط الحضارى العربى على الحضارات الأخرى ، فى شكل يساوى «الاستعمار المضاد » . ثم تتراوح المواقف ، حتى تصل إلى درجة الاعتراف بالآخر ، والتعلم منه ، والإصرار على تميز كل حضارة فى حد ذاتها ، ولذاتها ، والاقتناع بالتعاون بين الحضارات المتعددة .

فماذا عن المستقبل ؟!

من المؤشرات السابقة ، يمكن تحديد نقطة البداية ، فهى « بؤرة القلق » والتى تأخذ أشكالاً عدة . فهى تظهر فى « حرب أهلية » ، بين دعاة التغريب (العنف) ودعاة التكفير (العنف المضاد) ، تكشف عن نفسها فى السلوك اليومى ، كما تظهر عشرات المرات يومياً فى الصحف والكتابات فى بر مصر . هناك بالفعل صراع بين حضارتين ، أو ثقافتين ولابد أن يحسم الصراع ، مما يشكل أحد ملامح المستقبل . كأننا نسأل هل المستقبل ملك دعاة التغريب ، أم ملك دعاة التكفير ، أم ملك الحرب بينهما ؟!

وبؤرة القلق تظهر فى مستويات التحليل بأشكال مختلفة ، فعزل المجال الدينى وتهميشه هما أحد مصادر القلق ، التى تعبر عن نفسها لدى رجل الشارع فى العبارات التى تصف المجتمع « بالبعد عن الدين » . كذلك فإن تفكيك البناء الجماعى وظهور البناء الطبقى ،

يجدان تعبيراً عنهما لدى رجل الشارع فى الرغبة الواضحة لعودة «التكافل » و« التضامن » و « الشهامة » وغيرها من قيم الماضى ، قيم التراث .

يتجمع هذا القلق ، ليخرج فى صور عديدة من عدم الرضا ، بعضها إيجابى وبعضها سلبى ، وبعضها يلجأ للصراخ ، وبعضها يلجأ للصمت . ولكن التيار الغالب فى مصر ، يؤكد على الاتفاق على أهمية تغيير « الحاضر » . ويتواكب ذلك ، مع ما يحدث من «تغيير » ، يمكن رصده بأساليب كثيرة . فالمجتمع فى حالة تغير سريع ، والأهم أنه فى حالة حراك سريع ، ذلك الحراك الممتد منذ منتصف السبعينات حتى الآن ، ومن خلاله « صعدت » فئات «وهبطت » أخرى . ووسط هذه العملية المتسارعة للحركة والتغير داخل بناء المجتمع ، تنفتح العديد من الاحتمالات لما سيحدث فى المستقبل .

وعلى مستوى الخارج ، فقد كانت نهاية الحرب الباردة ، وسقوط الاتحاد السوفيتى ، وانفراد أمريكا بالسلطة ، ثم الصراع الأمريكى اليابانى ، والأمريكى الأوربى ، ثم محاولات الاستيقاظ الصينى ، وكذلك الروسى ، كلها وغيرها تؤكد أن النظام الدولى يتغير ، وأن درجة الحراك الدولى تتسارع . فالظروف الخارجية تدفع عمليات التغير فى الأوضاع الدولية ، والتى هى نتاج للتغير فى الأوضاع الداخلية للدول .

نخلص مما سبق ، أننا فى لحظة تغير ، تفصل ما سبق ، عما سيأتى . وعلى مستوى آخر من التحليل ، فإن أمة العرب ، وفى قلبها

مصر ، فى مرحلة تفكك حضارى يمتد لقرنين من الزمان ، أى أننا فى مرحلة « تغير » حضارى . وفى الوقت نفسه فنحن نشهد الآن مرحلة « تغير » فى النظام الرسمى . نعنى بذلك أن اللحظة الراهنة ، تشمل التقاء التفكك الحضارى ، بتفكك النظام ، أى التقاء التغير فى دورة الحضارة ، بالتغير فى الدورة السياسية ، وهو التقاء « الكلى » « بالجزئى » .

والتغير الجزئى ، فى الدورة السياسية ، دورة النظام ، يرجع إلى حد كبير للمرحلة التى يمر بها النظام المصرى ، والأنظمة العربية ، منذ أزمة أغسطس ١٩٩٠ بين العراق والكويت . فالنظام يمر بمرحلة تغير دوره ، وتنازل الدولة عن مكانتها ومسئوليتها . كذلك فإن الأنظمة العربية ، تدخل فى مرحلة التفكك والتشرذم الكامل ، والوقوع فرادى تحت السيطرة المباشرة للقوتين الأمريكية والإسرائيلية . والكل فى النهاية مهدد بالضياع داخل السوق الشرق أوسطية . أما ثمار السلام ، فما زالت مجرد أحلام ، والسلام نفسه ، الشامل والعادل ، سلام الشجعان ، قد يكون الوهم الكبير . وباختصار شديد ، فإن الأنظمة العربية تتغير ، وتفقد دورها ومكانتها ، وتضع كل رهانها فى قيادة لعبة الرخاء والسلام ، لعبة السادات الشهيرة .

فإذا تواكب كل ما سبق ، مع نهاية القرن ، ونهاية الألفية ، كان علينا أن نبحث عن المستقبل ، لأنه أصبح حاضراً الآن ، والمشكلة الوحيدة أننا لانراه بالقدر الكافى . والمشكلة الأهم ، أننا نحصر المستقبل فى كونه « استمرارا » لما يحدث الآن ، أو « عودة » لما حدث فى الماضى . ولكن التاريخ يؤكد أن الزمن يتحرك إلى الأمام فقط ، ويرتبط بالماضى ، ويعيد نسج خيوطه ، ولكنه يضيف الجديد فى كل

مرحلة . وحتى نفهم تلك اللحظة الراهنة ، المليئة بنهايات «الماضى» وبدايات « المستقبل » ، علينا أن نتابع حركة الفاعليات الأساسية فى المجتمع المصرى .

الدولة المصرية

إن الدولة المصرية فى الوقت الراهن خاصة ، تلعب على ورقة الاستمرار ، أى استمرار النظام ، كهدف ووسيلة ، فى وقت واحد . والدولة كجهاز لإدارة شئون البلاد والعباد ، لاتظهر ولاتختفى ، فهى باقية فى كل الحالات ، ولكن دورها يتغير . والحفاظ على أمن النظام، هو حفاظ على أمن جهاز الدولة ، بعد اختزاله إلى حدود النخبة التى تحكمه .

والدولة مجرد جهاز ودواوين ، عندما توجد الأمة القوية المزدهرة ، ولكن عندما تتفكك الأمة ، تصبح الدولة هى رمز وجود الأمة ، أو البديل عن وجودها ، والحامى للمجتمع من التفكك الكامل . وفى الغرب ، تمثل الدولة الكيان المشكل للقومية والمنظم للطبقات ، وفى حالتنا تصبح المنظم لعملية التفكك والحامى من أخطار الانهيار فى آن واحد .

والدولة المصرية ، بحكومتها ونخبها ، تستمد استمرارها من قدرتها على إشباع الحاجات الأساسية للشعب ، وامتلاكها لقوة العمل والاقتصاد ، وتوظيفها لعدد ساحق من الشعب . ثم يتحقق وجودها من خلال سيطرتها على قوة المال وحركته ، سواء من خلال الجباية (الضرائب) ، أو من خلال السيطرة على رأس المال، الشرعى منه بالقوانين والرسوم ، وغير الشرعى بالرشاوى والعمولات وغيرهما .

والدولة الآن ، تتراجع عن وظائفها ، أى عن أسباب استمرارها . فسيطرتها تضعف فى مواجهة قوة النخب والفئات الأخرى ، وقدرتها على تلبية المطالب الأساسية للحياة تقل ، وبهذا تختفى تدريجياً مبررات وجودها ، ويبقى لها الوظيفة الأمنية . فتفقد الدولة قوتها ، ولاتستطيع أن تحقق نفسها من خلال التحديث ، فهى كيان ظهر فى حالة ضعف الأمة ، وليس بديلاً لها ، ولايمثلها . وهى كيان لايحقق خصائص الأمة ، ولا الجماعة المرجعية ، ولا الجماعات الفرعية المتكافلة المتضامنة .

يبقى للدولة دورها الأمنى ، من حيث إنها وجود مرحلى بديل عن الأمة حال تفككها . وما يحدث الآن فى بر مصر ، يؤكد تزايد حدة التفكك ، وتنازل الدولة العشوائى عن دورها ، لصالح نخب دعاة التغريب ، التى تعمل على المزيد من تفكيك المجتمع . وبهذه الصورة ، يتراجع دور الدولة ، وتحل الفوضى . ومن هنا يتحدد موقف نظام الحكم فى مصر فى المستقبل القريب .

فحسب مؤشرات التاريخ ، فإن دورة النظام السياسى تتحرك نحو إعادة هيبة الدولة وتجديد مبررات وجودها ، ومحاولات إكسابها شرعية جديدة ولو مؤقتة . وهو ما يتمثل فى انقضاض الدولة على الشرائح المفككة المخترقة ، أى على دعاة التغريب . وقد بدأ ذلك ، عندما بدأ نظام الحكم فى التراجع النسبى عن الديمقراطية ، واعتبار الأحزاب وسيلة لاختراق الكيان المصرى ، ومحاولة التشدد فى مواجهة ما يسمى بحركات المجتمع المدنى ، ذات الصلات الوثيقة بالاتجاهات الغربية (منذ عام ١٩٩٤ تقريباً) .

وفى نفس الوقت فإن نظام الحكم يشن حرباً ضروسًا ضد دعاة العنف ، ويحاول تعميم تهمة الارهاب ، حتى تشمل كل فصائل الإسلام السياسى . بهذا يتحرك النظام ضد « السيطرة » من الخارج ، و« السيطرة » من الداخل ، أى ضد القوى التى يمكن أن تنفى وجوده .

وكأن نظام الحكم مقبل على مرحلة من سيادة الدولة تحت شعارات وطنية ، وتأميم حركة المجتمع ، وفرض الحواجز حوله . وهى مرحلة تشبه فترة محمد على ، أو جمال عبد الناصر ، وهى اكتمال لدورة قوة الدولة ثم ضعفها ثم تجدد قوتها وهكذا . ومن المتوقع أن يتجه نظام الحكم إلى النضال تحت الشعارات العروبية الإسلامية . وقد يحدث ذلك من خلال النظام الحالى ، أو ما بعده ، أو قد يحدث من خلال « انقلاب داخل القصر » ، يقوده العسكر ، ليأتى الجنرال المسلم . وبهذا يتجه النظام إلى السيطرة على الموقف ، مستخدماً « العسكرية » و « الشعارات الوطنية » ، كما حدث من قبل فى عهد عبد الناصر مثلاً . وتحت مظلة الشعارات الوطنية ، سيظهر الإسلام ، وإعادة المجال الدينى إلى موضع معقول ، أى التقليل من تهميش المجال الدينى .

إن الظروف المحيطة ، تدفع الدولة إلى إعادة هيبتها ، ولكن ذلك سيكمل دورة سياسية ، دون إكمال الدورة الحضارية . فاستمرار الدولة كمشروع للحداثة والقوة ، يعنى استمرار مرحلة التفكك فى الدورة الحضارية . وعندما تستنفد الدولة ، ككيان رمزى ، ونخب حاكمة ، قدرتها على الصعود ، وتحمل الهبوط ، عندها تكون خيوط المستقبل قد تجمعت فى بديل آخر .

إن موقف نظام الحكم ـ كما بينا ـ يتراوح بين شد وجذب من قبل دعاة التغريب ، ودعاة التكفير . ودعاة التغريب ، يمثلون التحديث أفضل من النظام ، ودعاة التكفير يمثلون التراث والدين بمبررات لايحوزها النظام . لذلك فحركة الفريقين ، تتحدد من خلال قوة وضعف النظام . فإذا فشل النظام فى استعادة هيبته أو تأخر لأكثر مما ينبغى فى محاولة ذلك ، فإن البديل السابق لن يتحقق، ونصبح بصدد بديل آخر ، يحكمه دعاة التغريب والتكفير.

فضعف الدولة ، وترهل النظام ، سيؤديان إلى سيادة نخبة الغرب، وضياع المصالح الوطنية ، وتزايد الدور الغربى ، وخاصة الإسرائيلى . واختراق المجتمع من كل جانب ، وتسيد النخب التابعة، والتحكم والعبث فى مؤسسات المجتمع من قبل الأطراف الخارجية . فإذا وصلنا إلى هذه الدرجة من التفكك ، بسبب سيطرة دعاة التغريب ، ولم تستطع الدولة إعادة هيبتها ، ولم يحدث انقلاب مسلح من داخل القصر لإعادة النظام برموز جديدة، إذا حدث هذا فإن المرحلة التالية سيملكها دعاة التكفير ، أى الدفاع عن التراث . فالمجتمع المنهار المفكك المخترق ، هو مبرر كافٍ لسيطرة الجماعات المسلحة ، كما أنه ظرف ملائم لذلك ، ومناخ يساعد على وصولها إلى الحكم والسيطرة على البلاد .

وفى هذا البديل ، نكون بصدد نظام يأتى من الشعب ، ويحمل الشرعية الدينية ، ويعيد دمج المجالين الدينى والدنيوى ، وإحياء قيم الجماعة ، وغيرها من ملامح التراث . ولكن هذا النظام سيكون

نظامًا دفاعيًا ، يتميز بتسييد المجال الدينى وسحق المجال الدنيوى ، كما يتميز بالشكل الجماعى المستبد ، وطاعة الأمير . ويصبح بذلك نظاما للدفاع والتدهور معاً . فلن يحقق النهضة ولا الازدهار ، بل سيقوم بدور المدافع عن الأمة ، والحامى للتراث ، حتى تتجاوز الأمة مراحل تفككها وتكمل دورتها الحضارية .

ومن الملاحظ ، أن بديل إعادة الدولة لهيبتها عن طريق «الجنرال المسلم » مجازاً ، وبديل الحفاظ على الأمة من خلال انقلاب إسلامى ، قد يؤديان إلى نفس النتيجة فى النهاية رغم اختلاف الطرق. فالدفاع هو المحرك الحقيقى لكلا البديلين ، مما ينتج عنه دولة أو نظام قوى ، يحتمى بالتراث أو الشعار الإسلامى ، ويحاول إنهاض المجتمع ، وتحديث الدولة ، دون أن يؤدى ذلك إلى اختراقهما أو تغريبهما . والفرق الرئيسى ، أن الحركة القادمة من داخل الدولة ، هى حركة نخبة إدارية ، أما الحركة القادمة من داخل المجتمع ، فهى حركة نخبة ثورية . وهو فرق هام فى البدايات والنهايات ، أى فى مدى ثورية البداية ، وفى مدى إمكانية ظهور نخب ونظام جديد فى النهاية .

وفى الحالتين فالتغير مرهون بالقوة ، من أجل إنقاذ الأمة من الضياع ، فقد يأتى التغير « بقوة » العسكر ، أو « بقوة » الجماعات المسلحة ، أو بقوة الأولى لصالح الثانية .

معنى ذلك ، أن تراجع احتمال عودة هيبة الدولة تحت شعارات دفاعية حمائية وطنية (غالباً إسلامية) ، مع تزايد تفكك المجتمع ، هما الدافع والظرف لحركة تعتمد على القوة ، أياً كان مصدرها ، من قلب النظام ، أومن القوى المعادية له .

ما سبق كان رؤية لدورة النظام السياسى ، وتغييراته المتوقعة ، فى ضوء مرحلة التفكك التى تعانى منها الأمة ، فى المستقبل القريب. ولكن هذه الدورة تتقابل مع دورة إعادة التركيب للأمة ، وهى دورة تحدث من خلال التطور الطبيعي للشعوب ، ودفاعها عن ذاتها ، ومحاولة تحقيق أحلامها . وعندما تكتمل الدورة ، يمكن أن ندخل عصرًا جديدًا للازدهار ، تحت شروط صعود الأمة، وتوحد مجاليها الدينى والدنيوى ، وعودة التشكيل الجماعى (الفسيفساء) وزوال التشكيل الطبقى المحض، وصعود نخبة تملك الشرعية ، وتبايعها الأمة ، وتراجع دور الدولة الرمزى لتحل محلها الأمة التى تعبر عن نفسها وتنظم نفسها من خلال الحكومة ومؤسسات الدولة . فهل ستكتمل دورة الحضارة ، وننتقل من التفكك إلى الازدهار ؟!

الواقع يؤكد أن البعض ، وربما الكثيرين ، يتصورون مرحلة التفكك الحالية باعتبارها بداية نهضة ، وأننا فى النهاية سنصعد على طريق الغرب ، وأن تميز الحضارات ودورتها ليسا إلا وهماً . فإن صح ذلك ، فالمستقبل سيملكه دعاة التغريب ، ولكن التاريخ لم يعلمنا ذلك ، وقبل أن نفترض تاريخاً خارج التاريخ، علينا أن نتعلم من التاريخ ، فهو مدرسة البشرية ، وهو مخزون كل بدائل المستقبل .

نعود إلى شروط الازدهار ، فهو حالة من الحراك الاجتماعى الفعال، تكون أشكالاً وبناءات اجتماعية جديدة ، وتخرج إبداعات متميزة ، ونخبا جديدة تعبر عن الأمة وتقود مسيرتها ، ويرتبط كل ذلك بالتراث ، ويتجاوزه بإبداع « جديد» « أصيل» ، مما يجعل

«الأصالة معاصرة» ، ويكمل دورة تجدد القيم الخاصة بحضارتنا ، ويوصل ما انقطع ، ويركب ما انفك .

الازدهار ـ باختصار ـ هو قوة جديدة ، ورؤية جديدة ، جذورها ضاربة فى الأرض ، وأحلامها تعانق السماء .

ونواة الازدهار توجد فى مختلف فئات المجتمع ، واحتمال ظهورها يكمن داخل كل البدائل . فقد تظهر طليعة الحركة من داخل النخب ، أو من داخل نظام الحكم ، أو من داخل الحركات السياسية المعارضة ، أو حتى حركات العنف المسلح . فحركة الازدهار ، تحدث من خلال حراك يؤدى إلى نقل القيادة من جيل إلى آخر، أو من شريحة إلى أخرى ، مما يعنى تجاوز الأزمات الراهنة، برؤى جديدة . وغالباً ما يحدث ذلك على مختلف مستويات المجتمع، وعندما تتجمع بذوره ، وتتبلور صوره ، تنتظم الحركة لتشمل المجتمع وتحقق نهضته .

وبذور الازدهار ، تكمن فى بعض التصورات التى تنمو الآن ، والتى تأخذ من الغرب إنجازاته وتعيد صياغتها ، أى تتعلم من الغرب ، ككل تجربة إنسانية تتعلم من التجارب السابقة عليها . كذلك تظهر بذور الازدهار فى تلك التصورات التى تعيد إحياء التراث فى صور جديدة ، ولاتتمسك بقوالب الماضى ، قدر تمسكها بجوهر ومضمون الماضى ، بإعتبارهما الجذور الحضارية . ويتواكب ذلك ، مع العودة إلى التقاليد ، والعودة إلى الدين ، والعودة إلى القيم المميزة للحضارة العربية، وظهور رؤى متعددة تكتشف الغرب وتميزنا عنه ، وتكتشف سر قوته ، وسر قوتنا .

وفى الوقت نفسه ، يمكننا أن نلمح عودة الروح الجماعية ، والتشكيلات الجماعية ، فى بعض فئات المجتمع ، خاصة الجماعات المهنية . ويتمشى ذلك ، مع صعود قيم التراث ، كقيم حاكمة لعديد من الفئات المتنوعة فى المجتمع . خاصة ما يظهر من تمسك تراثى لدى الفئات الوسطى ، وظهور شرائح عليا لاتنتمى للتغريب ، بل للتراث .

إن حركة الإزدهار والنهضة ، أى حركة إعادة تركيب البناء الحضارى ، تشق طريقها ليس فى مصر وحدها بل فى العالمين العربى والإسلامى . وفى اتجاه مضاد ، تسير حركة تفكيك البناء الحضارى فى خطوات موجهة . وإذا لم تصل حركة إعادة التركيب إلى مداها الفاعل فى الوقت الملائم ، وتزايدت حدة التفكيك ، فنتوقع اندفاع الأمة نحو فترة من الدفاع عن الذات من خلال سيطرة النزعة العسكرية التراثية المتشددة ، كحماية للأمة ، سواء من خلال الدولة وجيشها ، أو من خلال جماعات العنف ـ كما سبق أن أشرنا . فسيادة المنظومة الغربية مؤقت ، لأنها مضادة لحركة التاريخ وقواعد الجغرافيا ، ويصبح المستقبل القريب رهناً بمدى عملية التفكيك وصعود حركة الدفاع عن النفس ، أما المستقبل البعيد فهو رهن بصعود قوى النهضة ، التى ستحقق عصر ازدهار جديد .

فالمستقبل ـ إذن ـ يحمل فى طياته مرحلة مصارعة الموت ، حتى تأتى مرحلة عودة الحياة لأمة العرب .

الفهـــرس

رقم الإيداع · ٩٦/٣١٦٤
I.S.B.N. 977 - 09 - 0327 - 2